A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/581
5 October 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH AND FRENCH

UN LIBRARY
NOV 8 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ١٥٣ (ب) من جدول الاعمال

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : تقرير فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا

مذكرة من الامين العام

١ - يتشرف الامين العام بإحالة "تقرير فريق الخبراء المعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا : نحو إيجاد حل" الى الجمعية العامة ، وقد أُعد هذا التقرير في إطار مرفق قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٣ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

٢ - وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تعليقات الامين العام التي ستُنشر على نحو مستقل .

مرفـق

مشاكل السلع الاساسية في افريقيا : نحو إيجاد حل

تقرير من :

فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة
والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا

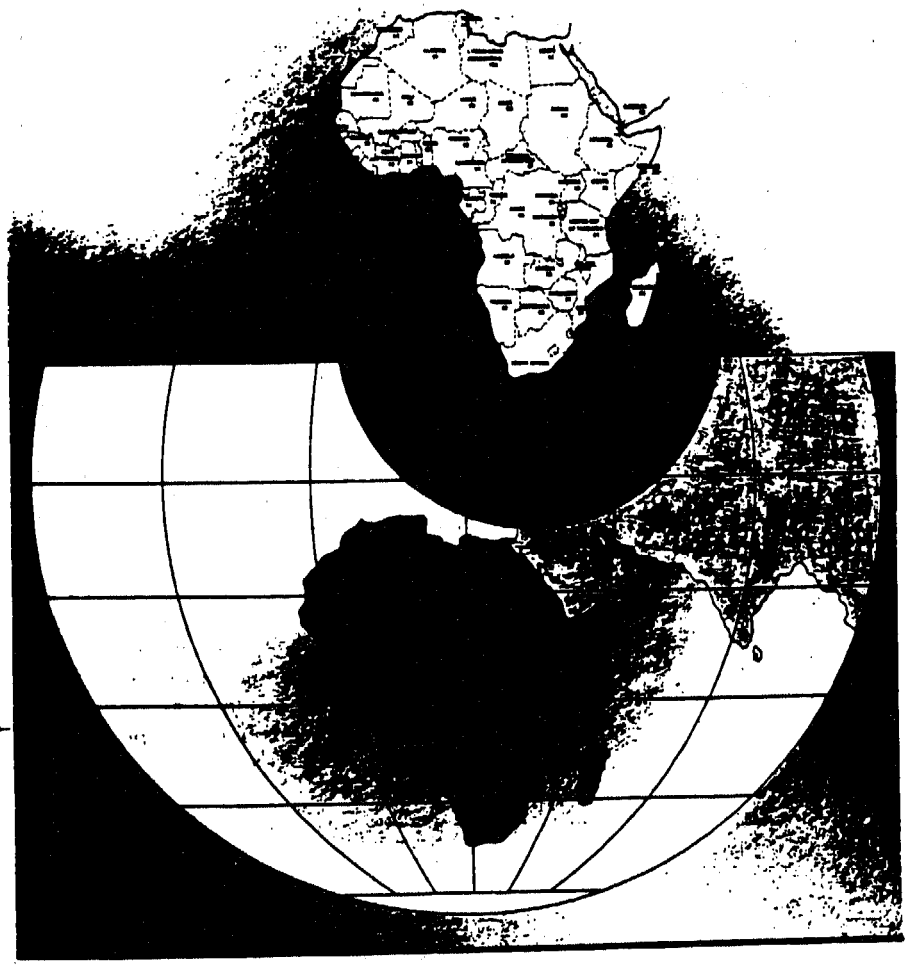

ملاحظة

تهدف الخرائط الواردة في هذا التقرير الى تيسير الامر على القارئ . والتسميات والتصنيفات والحدود والالوان المستخدمة فيها لا تفترض من جانب فريق الخبراء أي حكم بشأن المركز القانوني أو مركز آخر لاي إقليم أو أي تأييد أو قبول لاي حدود .

* * *

وللحصول على مزيد من المعلومات أو نسخ من هذا التقرير يرجى الاتصال بالعنوان التالي :

UNCTAD Secretariat
Task Force on UN-PAAERD
United Nations, Geneva, Switzerland.
Telephone : (022) 734 60 11

* * *

UNCTAD/EDM/ATF/1

حصة ثلاث سلع أساسية رئيسية في مجموع صادرات كل بلد للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

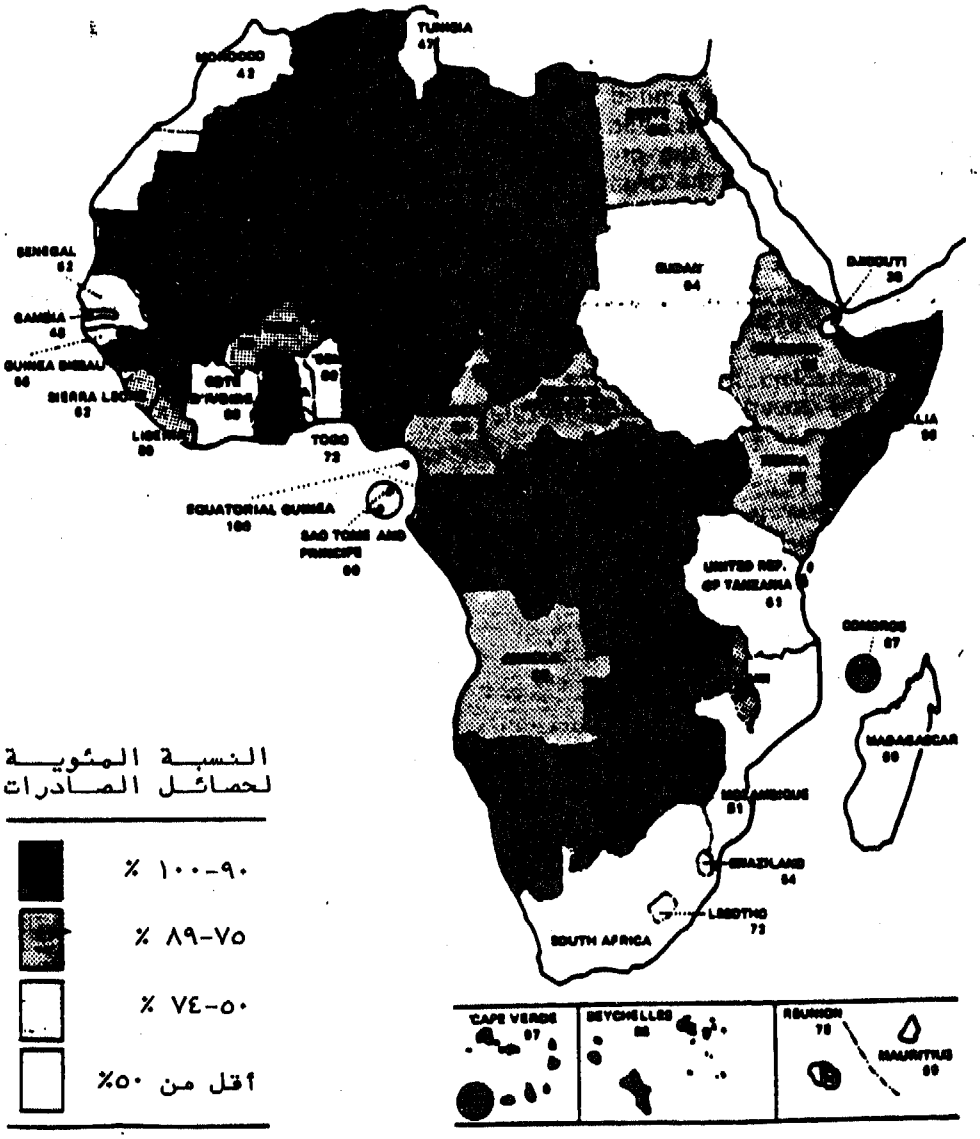

تصدير

أصدرت تكليفا بإعداد هذا التقرير استجابة لطلب وارد في قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٣ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ عن استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وصدر هذا الطلب ذاته عن المؤتمر السابق لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

وانني أُعرب عن بالغ امتناني لرئيس وأعضاء فريق الخبراء الذين أعدوا التقرير لما بذلوه من جهد جهيد ولتوصياتهم المفيدة والواسعة النطاق . وسأعرض التقرير على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين وسأكفل أيضا أن تنظر فيه الآلية المشتركة بين الوكالات المختصة . وهو يستحق اهتماما دقيقا ، على أعلى مستوى ، من جانب الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية الدولية التي أُرسل اليها التقرير .

وآمل أن تكون التوصيات ، والعمليات التي ستنشأ عنها حافزا على اتخاذ إجراءات ملموسة ومحددة ، على الصعيدين الوطني والدولي ، استجابة لمشاكل اقتصادات افريقيا المعتمدة على السلع الاساسية .

خافيير بيريز دي كوييار
الامين العام

المحتويات

الصفحة

كتاب الاحالة ١٠
الموقّعون ١١
أعضاء فريق الخبراء ١٣
مقدمة ١٦
موجز تنفيذي ٢٢

الفصل الأول

مشاكل السلع الاساسية في افريقيا

١ - معلومات أساسية عامة ٢٨
(أ) انخفاض النمو الاقتصادي ٢٩
(ب) سرعة تزايد عدد السكان ٣٢
(ج) تدهور الدخل من الصادرات ٣٣
(د) تزايد الاعتماد على استيراد الاغذية ٣٣
(هـ) تزايد الديون الخارجية التي أصبحت الآن معرقلة وانخفاض تدفق رأس المال إلى حد كبير ٣٦
(و) استمرار تناقص رصيد رأس المال الموجود ٣٧
(ز) استمرار ضعف السياسة والادارة الحكوميتين ٣٧
(ح) استمرار وجود أوجه الضعف في الموارد البشرية وتطبيق العلم والتكنولوجيا ٤٠
(ط) التدهور الشديد في البيئة ٤١
٢ - خلفية مشاكل السلع الاساسية في افريقيا ٤٢
(أ) الإمكانات ٤٢
(ب) أهمية السلع الاساسية ٤٣
(ج) أسباب الإخفاق ٤٤
(د) بعض الاستجابات ٤٩
(هـ) ماذا يلزم عمله أيضا ٤٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣ - العناصر الاساسية للنهج ٥١
'١' المواقف ٥٤
'٢' التغيير التنظيمي ٥٦
'٣' الموارد ٥٩

الفصل الثاني

اقتراحات لاتخاذ إجراءات بشانها

١ - لاتخاذ إجراءات من قِبَل الحكومات الوطنية ٦٣
'١' المواقف ٦٣
'٢' التنظيم : المتطلبات الاساسية ٦٣
(أ) استراتيجية السلع الاساسية ٦٤
(ب) اصلاح الاقتصاد الكلي ٦٥
(ج) الاصلاح الاداري ٦٧
(د) التعليم ٦٨
(هـ) السكان ٦٨
'٣' استراتيجية السلع الاساسية ٦٩
(أ) الامن الغذائي ٦٩
(ب) البحوث الزراعية والارشاد الزراعي ٧٠
(ج) كفاءة الانتاج الزراعي ٧١
(د) انتاج السلع الاساسية غير الزراعية ٧٢
(هـ) التسويق ٧٤
(و) دور المرأة ٧٧
(ز) التنويع ٧٧
(ح) المعونة الغذائية ٧٩
(ط) تدهور البيئة ٧٩
'٤' الموارد ٨٠

المحتويات (تابع)

	الصفحة
٢ - الاجراءات التي تُتخذ على الصعيد الاقليمي	٨١
'١' المواقف	٨١
'٢' التنظيم	٨١
(أ) المؤسسات الاقليمية	٨١
(ب) التعاون والتكامل في الميدان التجاري	٨٣
(ج) وحدات التشييد المنظمة	٨٤
٣ - الاجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي	٨٥
'١' المواقف	٨٥
'٢' التنظيم	٨٦
(أ) المشاركة الدولية	٨٦
(ب) التعاون الدولي في مجال السلع الاساسية	٨٧
(ج) الوصول إلى الأسواق	٨٨
'٣' الموارد	٩٣
(أ) سياسات المعونة	٩٣
(ب) الدين الدولي	٩٦
(ج) التمويل التعويضي	٩٧
(د) الموارد الاضافية	٩٨
٤ - المتابعة	١٠٢

قائمة بالرسوم البيانية

الرسم البياني	
١ - نصيب الفرد من نمو الدخل	٣١
٢ - حصص افريقيا من الصادرات في السوق العالمية	٣٤
٣ - حصيلة الصادرات والأسعار	٣٥
٤ - استخدام حصيلة الصادرات	٣٨
٥ - الديون وخدمة الديون حسب مجموعات البلدان	٣٩
٦ - حدوث الحواجز غير التعريفية	٤٨
٧ - التدفقات المالية	٦١

المحتويات (تابع)

الصفحة

مرفق

عناصر لوضع استراتيجية للسلع الاساسية ١٠٦
قائمة الجداول ١٠٨
الجداول الاحصائية ١٠٩
الزيارات التي قام بها الرئيس والمناقشات التي أجراها ١٦٥
ثبت المراجع ١٦٧
قائمة الزيارات الميدانية ١٧٥
قائمة زيارات الرئيس للبلدان وزياراته الميدانية ١٧٦
قائمة الاجتماعات ١٨٧
رسائل من :
السيد اسماعيل صبري عبد الله
السيد مارتن هوسليد

كتاب الإحالة

عزيزي الأمين العام ،

باسم فريق الخبراء الذي أنشأتموه في شهر آذار/مارس ١٩٨٩ ، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المتعلق بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا . وقد سعى الفريق ، الذي اشترك أعضاؤه فيه بصفتهم الشخصية لا بصفتهم ممثلين لحكوماتهم أو منظماتهم ، للاستجابة على أتم وجه ممكن للولاية الممنوحة لهم . ونعتقد أن الاقتراحات المقدمة ستساهم ، إن نُفذّت ، في حل مشاكل السلع الاساسية في افريقيا .

لقد تلقينا المساعدة من عديد من الحكومات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ، لاسيما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وغيرها ، بما في ذلك القطاع الخاص . ويسرني أن أشكرها على المساعدة التي قدمتها لنا .

وأود شخصيا أن أشكركم إذ أوليتموني شرف رئاسة الفريق ، وأشكر أعضاء الفريق على مشاركتهم النشطة طوال اضطلاع الفريق بأعماله .

المخلص
الأونرابل مالكولم فريزر
رئيس الفريق

الموقّعون

مالكولم فريزر
رئيس فريق الخبراء
(استراليا)

اسماعيل صبري عبد الله
(مصر)

أحمد عبد الله
(كينيا)

فلاديمير ن. بورميستروف
(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

أليكس ب. شيكواندا
(زامبيا)

ريتشارد ن. كوبر
(الولايات المتحدة الامريكية)

سياكا كوليبالي
(كوت ديفوار)

جيرالد ك. هيلاينر
(كندا)

مارتين هوسليد
(النرويج)

بيتر لاي
(ماليزيا)

يوشيو أوكاوا
(اليابان)

جيوسيبي راتي
(ايطاليا)

ساكسون تاتي
(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

ريتشارد ويب
(بيرو)

أعضاء فريق الخبراء

مالكولم فريزير رئيس الفريق (استراليا)	رئيس وزراء سابق
اسماعيل صبري عبد الله (مصر)	رئيس . محفل العالم الثالث عضو في لجنة الجنوب وزير تخطيط سابق
أحمد عبد الله (كينيا)	مدير تنفيذي سابق لصندوق النقد الدولي لسبعة عشر بلدا من البلدان الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية نائب محافظ ، المصرف المركزي لكينيا سابقا
فلاديمير ن. بورميستروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	نائب وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية المسؤول عن التجارة مع البلدان الافريقية
أليكس ب. شيكواندا (زامبيا)	رئيس غرفة التجارة والصناعة الزامبية مدير وعضو مجلس ادارة مصرف باركليز في زامبيا . وزير المالية والتخطيط والزراعة والتنمية المائية سابقا
ريتشارد ن. كوبر (الولايات المتحدة الامريكية)	استاذ بجامعة هارفارد وكيل وزارة الشؤون الاقتصادية سابقا
سياكا كوليبالي (كوت ديفوار)	سفير ومستشار تقني في مكتب وزير الخارجية

جيرالد ك. هيلاينر (كندا)	استاذ بجامعة تورنتو
مارتن هوسليد (النرويج)	سفير وممثل دائم لدى الامم المتحدة في نيويورك ، رئيس سابق للجنة الحكومية الدولية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية
بيتر لاي (ماليزيا)	سفير وممثل دائم سابقا لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في جنيف ، رئيس تنفيذي سابق ، للمجلس الدولي للقصدير
اولوسيغون أوباسانجو (نيجيريا)	رئيس دولة سابق
يوشيو أوكاوا (اليابان)	مستشار لرئيس مصرف طوكيو سفير لدى كندا سابقا
جيوسيبي راتي (إيطاليا)	نائب رئيس شركة Coe & Cleric SPA ، ميلانو مستشار لوزارة الصناعة ، روما رئيس سابق ، للمعهد الإيطالي للتجارة الخارجية عضو مجلس الادارة المنتدب السابق لشركة مدير مونتيلديسون وإيني
ساكسون تاتي (المملكة المتحدة)	رئيس بورصة لندن للعمليات الآجلة والخيارات مدير شركة تيت لايل
ريتشارد ويب (بيرو)	مستشار مستقل ومدير مجلة كوانتو الاقتصادية الشهرية . رئيس المصرف الاحتياطي المركزي لبيرو

كلود شيسون (فرنسا)	عضو البرلمان الأوروبي وزير خارجية سابق مفوض التنمية في الاتحادات الأوروبية سابقا

لم يحضر السيد شيسون الاجتماعين الاول والثاني . وحضر الاجتماع الثالث ثم انسحب من الفريق

مقدمة

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ إنشاء فريق خبراء معني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا ، وفيما يلي مجالات اختصاصه :

"عملا بالفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٦٥ من تقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة لاستعراض وتقييم برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (A/43/664) ، ومع مراعاة اعتماد المنطقة الكبير على السلع الاساسية بالنسبة لصادراتها وواردتها وإنتاجها ، سيدرس فريق الخبراء المعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا طبيعة وأسباب مشاكل السلع الاساسية في افريقيا وسيقدم توصيات بشأن التدابير الوطنية والإقليمية والدولية لإنعاش وتنويع اقتصاد افريقيا في مجال السلع الاساسية .

وفي هذا الصدد ، ينبغي للفريق ، في جملة أمور ، أن يقيّم :

أولا - <u>طبيعة وأسباب مشاكل السلع الاساسية في افريقيا واضعا في اعتباره السلع الاساسية ذات الاهمية التصديرية بالنسبة للبلدان الافريقية : اعتمادها على تصدير السلع الاساسية ، وقدرتها على المنافسة ، والسياسات المحلية والدولية ذات الصلة :</u>

الاتجاهات الاخيرة في أسعار السلع الاساسية وحصائل صادراتها ، وأثرها في الانتعاش والتنمية ؛

الترابط بين حصائل الصادرات والديون وتدفقات الموارد ؛

الاتجاهات والاحتمالات الطويلة الاجل فيما يتعلق بالعرض والطلب بالنسبة للسلع الاساسية ذات الاهمية التصديرية ؛

الحمائية وفرص الوصول إلى الاسواق ، لا سيما بالنسبة للمنتجات المجهزة ، وتعزيز الصادرات ، والجهود التسويقية ؛

الاليات القائمة لتثبيت حصائل الصادرات ، بما في ذلك الاتفاقات/ الترتيبات المتعلقة بالسلع الاساسية ، والمخططات التعويضية ؛

ثانيا - تقديم توصيات فيما يتعلق بالتدابير الوطنية والإقليمية والدولية التي يمكن أن تساهم في التغلب على المشاكل المحددة ، وينبغي أن تتضمن تدابير ترمي إلى :

تعزيز كل من التنويع الرأسي والافقي للمنتجات والصادرات ، على أن توضع في الاعتبار بصفة خاصة ضرورة تحقيق توازن بين التوسع في الصادرات والاحتياجات المحلية من الاغذية والمواد الخام الصناعية ؛

زيادة قدرة البلدان الافريقية على تجهيز صادراتها من السلع الاساسية الاولية وتسويقها وتوزيعها ونقلها ؛ وتعزيز التعاون بين البلدان المنتجة ، لا سيما ترشيد الاستثمار في إنتاج السلع الاساسية وتنظيم العرض ؛

تشجيع المجتمع الدولي ، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ، على دعم تنويع الاقتصادات الافريقية بالمساهمة بالموارد ، فضلا عن تنمية موارد القطاع الخاص ؛

تحسين فرص وصول السلع الاساسية الافريقية إلى الاسواق ، لا سيما في أشكالها المجهزة ؛

تحقيق ظروف ثابتة وتتسم بقابلية أكبر للتنبؤ بها في التجارة الدولية في السلع الاساسية ، مع أخذ المناظير الطويلة الاجل في الاعتبار ؛

تحسين الاليات وتعزيز الموارد للتمويل التعويضي عن النقص في حصائل الصادرات .

كان تعيين الفريق استجابة للفقرة ٦٥ (من قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٣ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) . إذ تقرر في هذا القرار ، في جملة أمور ، قبول توصية لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة المعنية لاستعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

وهذا القرار المتضمن في قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٣ نشأ في حد ذاته عن الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

وتم تكريس أربعة اجتماعات للفريق (في جنيف وأديس أبابا ولندن وأسلو) لإجراء مناقشات موضوعية وصياغة التقرير . واعتمد تقرير الفريق في الاجتماع الخامس المعقود في جنيف .

وقرر الفريق منذ البداية أن يعكس عمله بعض الإلمام بالحالة الحقيقية في المنطقة . وعليه ، فبالاضافة الى استعراض الدراسات التي طلب القيام بها وتبادل الآراء مع المنظمات ذات الصلة ، قام رئيس الفريق وأعضاؤه برحلات مكثفة في افريقيا لاكتساب معرفة متعمقة مباشرة بمشاكل قطاع السلع الاساسية . واجتمع رئيس الفريق شخصيا مع عدة رؤساء دول وحكومات في اديس أبابا وفي عواصم هؤلاء الرؤساء وتبادل الآراء معهم .

وتحدث الامين العام للأمم المتحدة الى الفريق أثناء اجتماعه الثاني المعقود في أديس أبابا . كما قدم أعضاء اللجنة التوجيهية الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية مذكرة الى الفريق بشأن القضايا المعروضة عليه ، وتبادلوا الآراء مع أعضائه .

وبالمثل ، اجتمع رئيس الفريق بالوزراء المسؤولين وبكبار المسؤولين في بلدان مانحة مختارة . ومن بين هذه البلدان فرنسا وكندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان . وتبادل أيضا الآراء مع رؤساء المؤسسات الدولية ، بما في ذلك مؤسسات الأبحاث ، وبعض المنظمات الدولية للسلع الاساسية التي يتصل عملها بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا . وترفق في نهاية هذا التقرير قائمة بالبلدان والاشخاص والمؤسسات التي اجتمع بهم رئيس الفريق وأعضاؤه .

وقدم برنامج الامم المتحدة الإنمائي الموارد اللازمة لتغطية التكلفة الكاملة لاعمال الفريق وقدم الدعم في عدد من الحالات فيما يتصل بزيارة البلدان .

وقدمت حكومتا النرويج والمملكة المتحدة المرافق اللازمة لاستضافة اجتماعيّ أوسلو ولندن . وقدم أيضا بعض أعضاء الفريق والمنظمات الخاصة الدعم لاعمال الفريق بطرق مختلفة .

والتقرير في حد ذاته منظم كما يلي . يعرض الفصلان الاول والثاني المشاكل والمقترحات المقدمة لاتخاذ اجراء بما في ذلك التوصيات . وترد الجداول الاحصائية في المرفق . ويرد في الشبت المرجعي قائمة ببعض الدراسات التي طلب الفريق من الخبراء اجراءها بالاضافة الى دراسات أخرى اعتمد عليها الفريق . وتوفر الدراسات مادة تحليلية مفيدة لراسمي السياسات ، والباحثين ، والطلاب . وعليه ، يحدو الفريق وطيد الامل في أن تتاح الموارد لنشر بعض هذه الدراسات .

إن التحليلات والآراء والتوصيات الواردة في هذا التقرير هي نتيجة مناقشات ومداولات كثيرة بين أعضائه . وهي تمثل الموقف الجماعي للفريق بشأن القضايا المعروضة عليه . ويأمل الفريق ، بوصفه فريق خبراء مستقل يعمل أعضاؤه بصفتهم الشخصية ، في أن يقدم نظرة متعمقة حديثة على المشاكل التي تواجه البلدان المصدرة للسلع الاساسية في افريقيا .

وفي هذا الصدد ، فإن الفريق مهتم بصفة خاصة بأن تلقى توصياته الاهتمام اللازم وتناقش مناقشة تامة ومفتوحة . ويشعر الفريق بصفة خاصة أن مدى تطبيق توصياته سيعتمد بصورة فعالة على آليات المتابعة المنشأة لهذا الغرض وعليه ، فإنه يحث على إنشاء هذه الآليات بسرعة .

ويود الرئيس وأعضاء فريق الخبراء التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بمشاكل السلع الاساسية في افريقيا أن يسجل تقديره للحكومات الافريقية لدعمها القوي لاعمال الفريق ، ولما قدمته حكومات البلدان المانحة ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي من دعم سخي ، كما يسجل تقديره لوكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة ، لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

ويود رئيس الفريق وأعضاؤه الاعراب عن تقديرهم للامين العام للاونكتاد ، وللمدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ولامانتيهما على المساعدة المقدمة

والترتيبات المتخذة لدعم أعماله . ويود الفريق أيضا أن يشكر أمانة منظمة الوحدة الافريقية على ما أبدته من اهتمام بالغ وما قدمته من مساعدة كبيرة .

وأخيرا ، فقد وجد الفريق أن مهمته تتسم بأهمية وتحد بالغين . والنهج الذي اعتمده في التقرير التالي موجه بصفة رئيسية نحو إدخال التحسينات على الادارة والتنظيم . وذلك لاننا نعتقد أن كثيرا من الحلول معروفة . وبالاضافة الى ذلك ، فقد قدم البنك الدولي والمنظمات الاخرى تقديرات عن الموارد اللازمة . وما أكدنا عليه في هذا التقرير هو التغييرات التنظيمية والموقفية اللازمة لمعالجة مشاكل قطاع السلع الاساسية في افريقيا . والوسيلة التي اخترناها تتمثل في استراتيجية قطاع السلع الاساسية ومجموعة السياسات التي يمكن بها لكل بلد افريقي أن يطور برامج تكون مكيفة على نحو أكثر تحديدا وفقا لحالته الخاصة . ولمساعدة هذه البلدان استعرضنا في هذا التقرير العناصر العامة لمجموعة السياسات هذه .

موجز تنفيذي

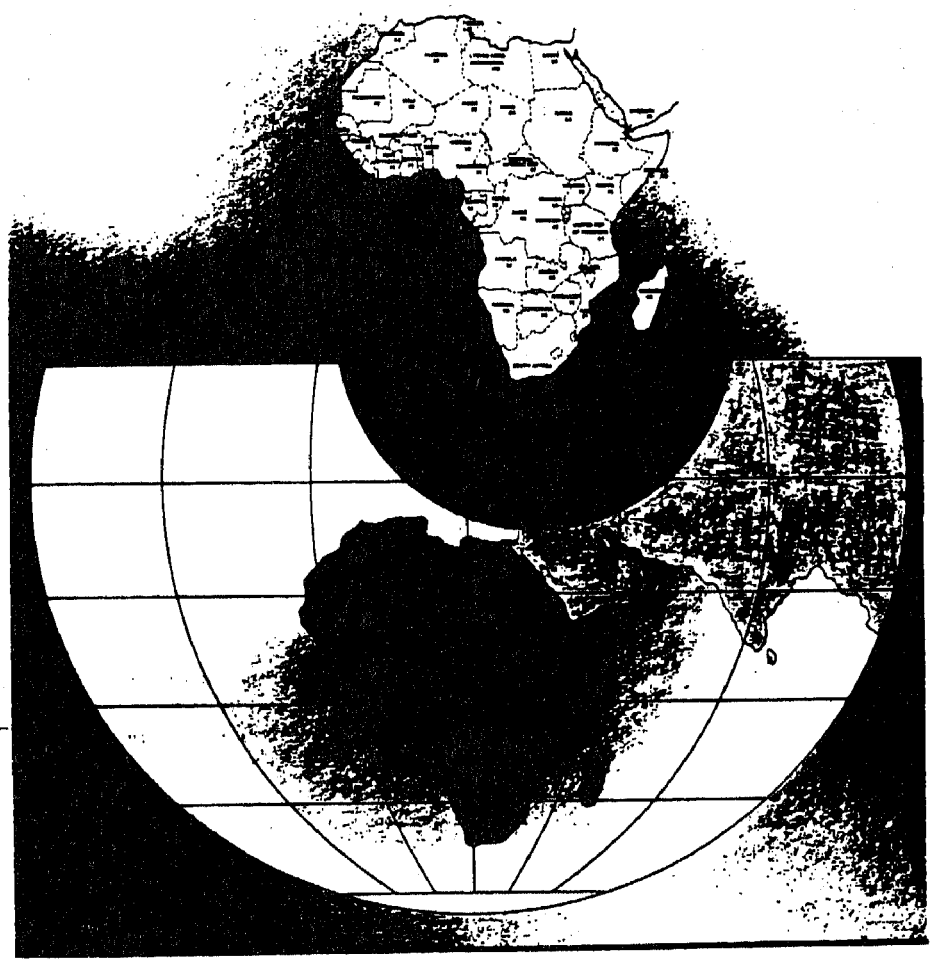

موجز تنفيذي

ما فتئت حالة الأسواق الدولية للسلع الأساسية الأولية وحالة الاقتصادات الافريقية تتصدر قائمة المواضيع الرئيسية في مجال التنمية في ربع القرن الماضي . وقد قدمت مقترحات كثيرة واتخذت اجراءات بشأنها ، وبلغت هذه المقترحات من الكثرة حدا يغري بشدة على الظن بأن كل ما يستحق أن يقال قد قيل بالفعل . ومع ذلك يقدم هذا التقرير الحجج على أنه لم يكن هناك في كثير من الأحيان تركيز واضح على استراتيجية للسلع الأساسية . وينبغي لاستراتيجية السلع الأساسية هذه أن تبنى حول عناصر ثلاثة :

- تغيير المواقف ؛
- الإصلاح التنظيمي ؛
- حشد الموارد .

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية سيستلزم الأمر تغيير دور الحكومة وتنظيمها . وسيلزم أن يغير المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف مواقفهما وتنظيمهما .

ويتضمن التقرير ثلاثة فروض أساسية حاسمة . الأول ، هو أن الاصلاح الرئيسي للسياسات والمؤسسات الاقتصادية ، والذي بدئ في معظم أنحاء القارة في أوائل ومنتصف الثمانينات ، قد بدأ حاليا في توفير سياق يمكن فيه للنمو والتعديل أن يعزز كل منهما الآخر . وثانيا ، أن وجود استراتيجية محددة للسلع الأساسية هو أمر حيوي لكليهما . وثالثا ، أنه يلزم مزيد من المساعدة من المجتمع الدولي لدعم التغيرات الموصى بها . وبدون توفر الدينامية في هذا القطاع ، الذي هو الأهم بشكل غالب في كل اقتصاد افريقي ، سيبقى تحويل الهياكل الاقتصادية أملا لا أساس له . وبدلا من إهمال ما يشكل المصدر الرئيسي للغذاء ، والدخل ، والفائض القابل للاستثمار ، يجب على صانعي السياسة الافريقيين استخدام انتاج السلع الأساسية والتجارة فيها كمحرك للتوسع .

والتغير في المواقف الذي يناسب هذا المنظور هو تغير عميق وبالغ المدى . فهو يتضمن التفاؤل والمبادرة في استخدام أسواق السلع الأساسية . ويتضمن اعتمادا

على الجهود الذاتية . ويتضمن الثقة في مهارات المنتجين المحليين . ويتضمن ، قبل كل شيء ، تصميما على استعادة نصيب كبير من الاعمال التجارية الدولية المتعلقة بهذه الانشطة حيث الفرص مهيأة حاليا أمام المنتجين الافريقيين . ولقد بذلت بالفعل تضحيات كبيرة في تطبيق سياسة الاقتصاد الكلي ، ولكنها ستكون عديمة الجدوى تقريبا ما لم تستغل الفرص المهيأة بسرعة . ويقدم هذا التقرير الحجج على أنه يمكن استغلال هذه الفرص وأن الخطوات الاولى يجري اتخاذها بالفعل .

ويتوقف التحول في المواقف على الاعتقاد بأن فرص النمو الحقيقي قائمة في مجال انتاج السلع الاساسية الاولية وتجارتها . والتأكيد التقليدي على التجهيز المحلي للمنتجات الاولية هو أحد أبعاد التنوع . ولكن أصناف المنتجات الجديدة ، واستغلال الموارد التي لم تمس حتى الآن إلا قليلا ، والاستثمارات في استكشاف الاحتياطات الاضافية من السلع الاساسية ، والارتباط مع الشركات التجارية الاجنبية لتعزيز التسويق والتوزيع ، كلها طرق لم يستغلها المنتجون الافريقيون استغلالا تاما حتى الآن . ويؤكد الاصلاح التنظيمي على أنه من الافضل للحكومات التخصص في سياسة الاقتصاد الكلي ، وتقليل اشتراكها المباشر في الانتاج الى حد أدنى ، وتشكيل هياكل الحفز التي تشجع المنتجين الزراعيين ومنتجي المعادن . ويتضمن حشد الموارد قبل كل شيء ، الاستفادة من الموارد المتاحة الى أقصى حد ، كما يتضمن استغلال شبكات المعلومات التي ما فتئت تتوسع ، في جميع أنحاء القارة ، وإن كان ذلك بشكل غير كامل . ويتضمن حشد الموارد أيضا استثمارات في المهارات الانسانية لسد الثغرات التي توجد حاليا في بعض أبعاد انتاج السلع الاساسية وتجارتها . وأخيرا فإنه يتضمن استخداما انتقائيا الى حد بعيد لموارد الاستثمار العامة لدعم أكثر العمليات تبشيرا بالخير التي تشتمل على رأس مال محلي وأجنبي .

وتهدف توصيات هذا التقرير الى وضع مجموعة شاملة من السياسات التي يعزز بعضها البعض . وحتى تصبح هذه المجموعة من السياسات قابلة للتنفيذ ، سيتعين استيفاء عدة شروط . فهي تحتاج الى إعطاؤها شكل مؤسسي مناسب والى التعريف بها على نحو فعال . وتحتاج الى أن تشكل حسب حالة كل بلد ، وأن تنسق مع الابعاد الاخرى لسياسة البلد المعني . وربما ستتطلب هذه المجموعة مساعدة تقنية في تقييم الامكانات المتعلقة بأنشطة السلع الاساسية . وسيتعين أن يكون تنفيذ هذه المجموعة تدريجيا وأن ينحو ناحية الانتاج التنافسي الدولي . وجميع العناصر ضرورية ولا يمكن توقع اصلاحا سريعا . والتركيز ينصب على انجاز الاهداف الاستراتيجية التالية :

- زيادة الاعتماد على محاصيل الغذاء الافريقية وبلوغ الامن الغذائي على صعيد الاسرة المعيشية والصعيدين الوطني والاقليمي ؛

- التنويع لتوسيع قاعدة الصادرات والحصول على قدر أكبر من القيمة المضافة ؛

- زيادة في ايرادات التصدير من السلع الاساسية الاولية والمجهزة ؛

- تنمية التعاون والتجارة داخل افريقيا ؛

- زيادة فعالية التعاون بين منتجي ومستهلكي السلع الاساسية ؛

- إيقاف التصحر وعكس اتجاه التدهور البيئي .

ولتحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية يجب أن تعالج السياسات المسائل الحاسمة التالية المتعلقة بالسلع الاساسية :

- تحسين مرافق النقل والتخزين بما فيها الموانئ والطرق ونقاط الجمع ؛

- زيادة فعالية البحوث الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي ؛

- تحسين التعليم الريفي وزيادة التأكيد على التعليم الزراعي في الجامعات والكليات ؛

- تقديم المساعدة في مجال التعبئة ومراقبة النوعية ، وتحسين المعرفة بمتطلبات أسواق ما وراء البحار ، والترويج النشط ؛

- توفير مرافق مصرفية وائتمانية كافية ؛

- الاعتماد على سياسات تسعير ترتكز على الاسواق ؛

- استحداث ممارسات زراعية سليمة من الناحية البيئية ؛

- الابتعاد عن الزراعة الاحادية واستحداث ممارسات زراعية تمكن المزارع من الاختيار بين محاصيل مختلفة ؛

- زيادة اشراك القطاع الخاص في جميع مراحل العملية كلها ؛

- تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ، والبحث عن شركاء من بلدان ما وراء البحار للمشاريع المشتركة وذلك لتعزيز التسويق والتنويع ؛

- تشجيع استغلال موارد الغابات ومصائد الاسماك على نحو فعال ؛

- تشجيع استكشاف المعادن ؛

- انشاء قواعد تشغيل معقولة وعملية فيما يُتعلق بالشركات الاجنبية ؛

- تشجيع التنويع على جميع الصعد والاتجاهات ؛

- تعاون المنتجين .

وبالرغم من أن هذه الخطوات يلزم اتخاذها على الصعيد الوطني فستحرز افريقيا أقصى تقدم إذا أصبح التعاون الاقليمي حجر الاساس لهذا الجهد . ويمكن تحقيق ذلك بدرجات مختلفة من الشدة والتركيز - ولكن الاجراءات الفورية اللازمة لتشجيع التجارة يمكن أن تتخذها الحكومات الافريقية بمفردها في الحال . وتشمل التدابير ترشيد الاجراءات والوثائق الجمركية ؛ تسجيل المركبات لجميع انحاء افريقيا للسماح لشاحنات النقل بالعمل في جميع أنحاء المنطقة ؛ تكوين جماعات اقليمية لمعالجة النقل الدولي وتوليد عوامل شحن قتصادية .

وستتطلب هذه التوصيات دعما من المجتمع الدولي . وينبغي للاتجاهات الرئيسية لتغيير السياسات في البلدان الصناعية أن تشمل :

- تخصيص موارد مالية اضافية كبيرة لدعم استراتيجية السلع الاساسية ؛

- زيادة الاسواق المفتوحة للصادرات الافريقية من المنتجات الرئيسية الاولية منها والمصنعة ؛

- المقابلة بشكل أوثق بين المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات ، والاحتياجات الافريقية ؛

- زيادة دعم التعاون بين المنتجين والمستهلكين .

ونظرا للجهود الكبيرة التي بذلها بالفعل عدد من البلدان الافريقية نحو اصلاح الاقتصاد الكلي ، فهذا الدعم الضروري إذا أريد الحصول على ثمار التغيير .

ويحاول هذا التقرير التدليل على أنه يجب لتنفيذ التوصيات الواردة فيه انشاء آلية للمتابعة . وستحتاج الحكومات الوطنية إلى الدعم ، وستكون الوكالات الرئيسية هي البنك الدولي والمصرف الافريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي وبعض منظمات الامم المتحدة وبخاصة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وتلزم تقييمات سنوية للتقدم ويعتقد الفريق أنه ينبغي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي أن يكون مسؤولا مسؤولية كاملة عن التنسيق فيما بين الوكالات ورصد التقدم .

وليس المقصود بتقريرنا الاعراب من آن لآخر عن نغمة من التفاؤل أو وصف دواء ناجع . فالتقرير يبدأ من حيث توجد افريقيا ، ويحاول تبديد التشاؤم الذي جعل التصرفات عاجزة ، ويقدم الحجج على أن هناك فرصا متاحة شريطة أن تكون القارة نفسها مستعدة لانتهاز هذه الفرصة . وخلال العقود القليلة الماضية أبرزت كل من المشورة والممارسة المتعلقتين بصنع السياسات في افريقيا الحاجة إلى الابتعاد عن انتاج السلع الاساسية والاستثمار في أنشطة أخرى أكثر دينامية ، ومع ذلك فلن يكون هذا ممكنا إلا بإيلاء اهتمام الى السلع الاساسية أكبر كثيرا عما اتسم به الماضي .

إن واحدا من أقدم الدروس في مجال السياسة والاقتصاد هي صعوبة الفكاك من طرائق التفكير والممارسة القائمة . ولكن التاريخ يعلمنا أيضا أنه حالما يحدث الفكاك تكون المكافآت ضخمة . ويقول هذا التقرير إنه قد آن الاوان لهذا الفكاك في افريقيا . إن نكبات السنوات الاخيرة قد خلقت ، بشكل فيه قدر كبير من التناقض الظاهري ، الظروف التي أصبح فيها التوجيه الجذري لسياسات التنمية نحو استخدام قطاع السلع الاساسية بدلا من اهماله امكانية واضحة . وسيكون النجاح هو جائزة الابتكارات السياسية .

الفصل الاول

مشاكل السلع الاساسية في افريقيا : نحو إيجاد حل

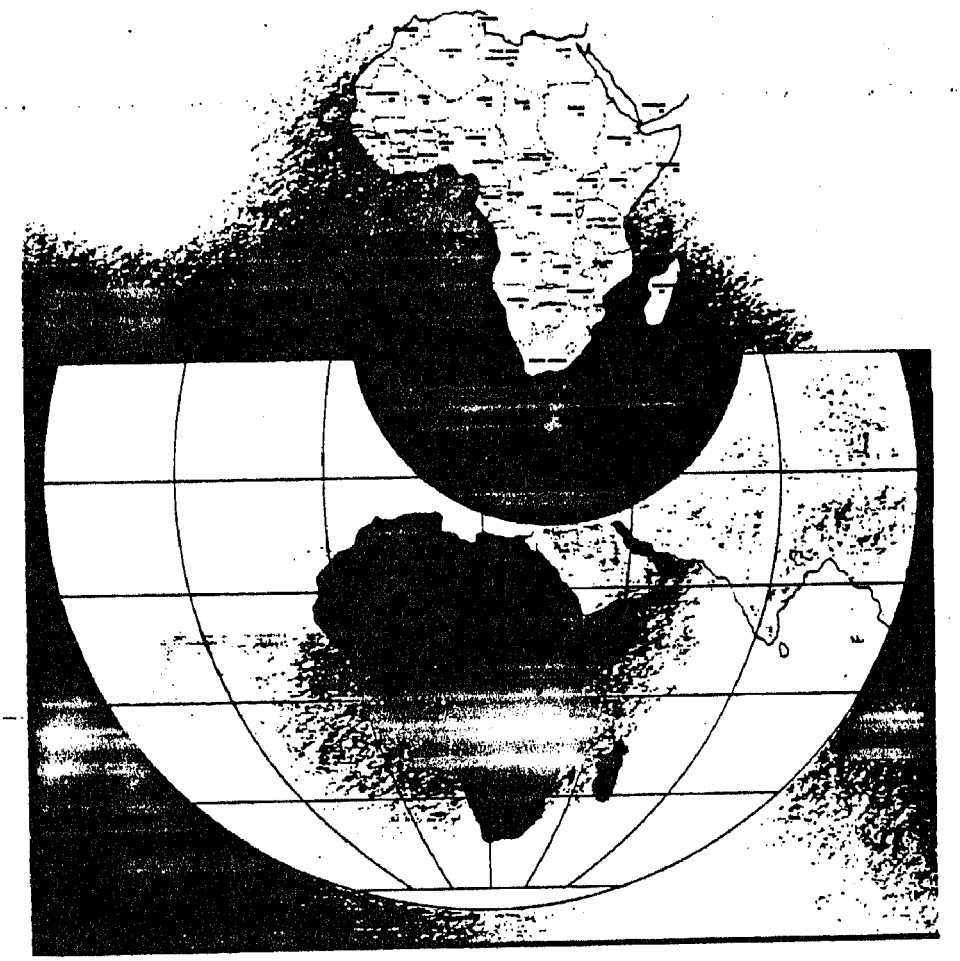

الفصل الأول

مشاكل السلع الاساسية في افريقيا

١ - معلومات أساسية عامة

تمر افريقيا بأزمة بالغة . والقلق بشأن توقف افريقيا عن التنمية ليس جديدا ، فقد كان هذا الأمر محور كثير من الجهود الدولية التي تجلت فيها صعاب افريقيا الموجودة منذ زمن طويل . وتمتلك القارة الافريقية إمكانات عظيمة من ناحية مواردها البشرية والمادية . ومع ذلك فبدلا من أن تتقدم كما تقدم معظم بقية العالم ، تردى موقف افريقيا .

ومشاكل افريقيا المتواصلة معروفة جيدا ؛ وتشمل أساسا محدودية الموارد المالية واتساع نطاق الفقر المدقع ، والنمو السكاني السريع ونقص التنمية الشديد - تحتوي افريقيا على ٣٨ من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٣ . وبسبب اعتماد افريقيا الشديد على السلع الأساسية ، فهي ضعيفة بصفة خاصة أمام هبوط الاسعار العالمية للسلع الاساسية وتقلبها تقلبا كبيرا . وإضافة إلى ذلك ، فافريقيا معرضة لضغوط مناخية قاسية .

وفي السنوات الاخيرة أدت الخبرة المكتسبة في مجموعة مختلفة من المجالات إلى تأكيد مشاكل افريقيا من جديد وإبراز التكلفة البشرية المدمرة التي تواجهها افريقيا - وهي تكلفة ستبلغ أضعافا مضاعفة ما لم تعكس الاتجاهات الحالية ، التي تفرض إلحاحا جديدا على مشاكل افريقيا . وهذه الاتجاهات هي :

(أ) انخفاض النمو الاقتصادي ولاسيما انخفاض نصيب الفرد من النمو ، عن بقية العالم بل وانخفاض نصيب الفرد من الدخل ؛

(ب) الزيادة السريعة المطردة في السكان ؛

(ج) الانخفاض المطرد لإيرادات الصادرات ؛

(د) زيادة الاعتماد على واردات الاغذية التي زاد على الرغم منها مدى نقص التغذية والمجاعة في الكثير من الاحيان ؛

(هـ) زيادة ديون ما وراء البحار زيادة مطردة وبلوغها حاليا مستو معوق ، وانخفاض تدفقات رأس المال إلى الداخل بدرجة كبيرة ؛

(و) التناقص المستمر في مخزون رأس المال القائم ؛

(ز) استمرار أوجه ضعف السياسات والادارة الحكومية ؛

(ح) استمرار أوجه الضعف في مجالي الموارد البشرية واستخدام العلم والتكنولوجيا ؛

(ط) تدهور رئيسي للبيئة .

وليس الأمر أن هذه العوامل قد ظهرت فجأة ، وإنما كانت في مرحلة التكوين إلى حد ما لسنوات كثيرة . أما الجديد فإنها قد اجتمعت معا في الوقت الحالي وزادت شدتها لتخلق مشكلة لها أبعاد أزمة حقيقية ويجب علاجها كمسألة ملحة بدرجة كبيرة إذا أريد التغلب على كوارث المجاعة وسوء التغذية والمرض .

(أ) <u>انخفاض النمو الاقتصادي</u>

لقد تخلف النمو الاقتصادي للقارة لزمن طويل عن نمو المناطق النامية والمتقدمة النمو الاخرى . ومع ذلك ، فحتى مؤخرا ، لم تكن معدلات النمو منخفضة في جميع أنحاء القارة بشكل مزعج ، ولكنها بلغت هذا الحد حاليا بالرغم من وجود بعض الاستثناءات الهامة مثل بوتسوانا والكونغو . وفي الواقع إذا أخذنا القارة ككل نجد أن النمو في افريقيا متوقف تقريبا . فمن ٥٠ دولة افريقية عانى ما يزيد عن ٢٠ منها من معدلات نمو سالبة للناتج المحلي الاجمالي في الثمانينات . ولم يزد النمو عن ٢ في المائة إلا في ستة بلدان فقط .

وقد انخفض نصيب الفرد من الدخل بالنسبة لافريقيا النامية ككل في كل سنة منذ عام ١٩٨٠ بالرغم من حدوث بعض التحسن مؤخرا جدا .

المتوسط السنوي لمعدلات النمو في الناتج
المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج
المحلي الاجمالي في المناطق النامية
(نسب مئوية)

المناطق	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي				نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي			
	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٧	١٩٦٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٧	١٩٧٠-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٧
افريقيا	٤,١ (أ)	٤,١	١,٣	١,٣ (أ)	٠,٩	١,٩-
آسيا	٦,٢	٦,٢	٣,٢	٣,٧	٣,٧	٠,٦
أمريكا اللاتينية	٥,٣	٥,٤	١,٣	٢,٤	٣,٧	٠,٩-

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

(أ) باستثناء الجماهيرية العربية الليبية .

ومن الصعب بالنسبة لاناس كثيرين تصور معنى هذه الظروف . وإذا أدركنا أن هناك عدة مئات من ملايين الافراد يعيشون دون مأوى سليم ، لا يجدون ما يلتحفون به سوى الشجيرات ، وبدخل نقدي سنوي يقل كثيرا عما تنفقه الاسر الغربية بصفة عامة على تناول وجبة واحدة خارج المنزل ، لبدأنا في فهم شدة المشكلة . وبالنسبة لهؤلاء الافراد فالرعاية الصحية هي على أحسن الغروض غير كافية إلى حد بعيد وعلى أسوأ تقدير غير موجودة كلية ، وسوء التغذية هو مرافق دائم للاطفال وغياب التعليم أمر واقع على نطاق واسع . وهذه الحالة آخذة في التردي .

الرسم البياني ١

نصيب الفرد من نمو الدخل

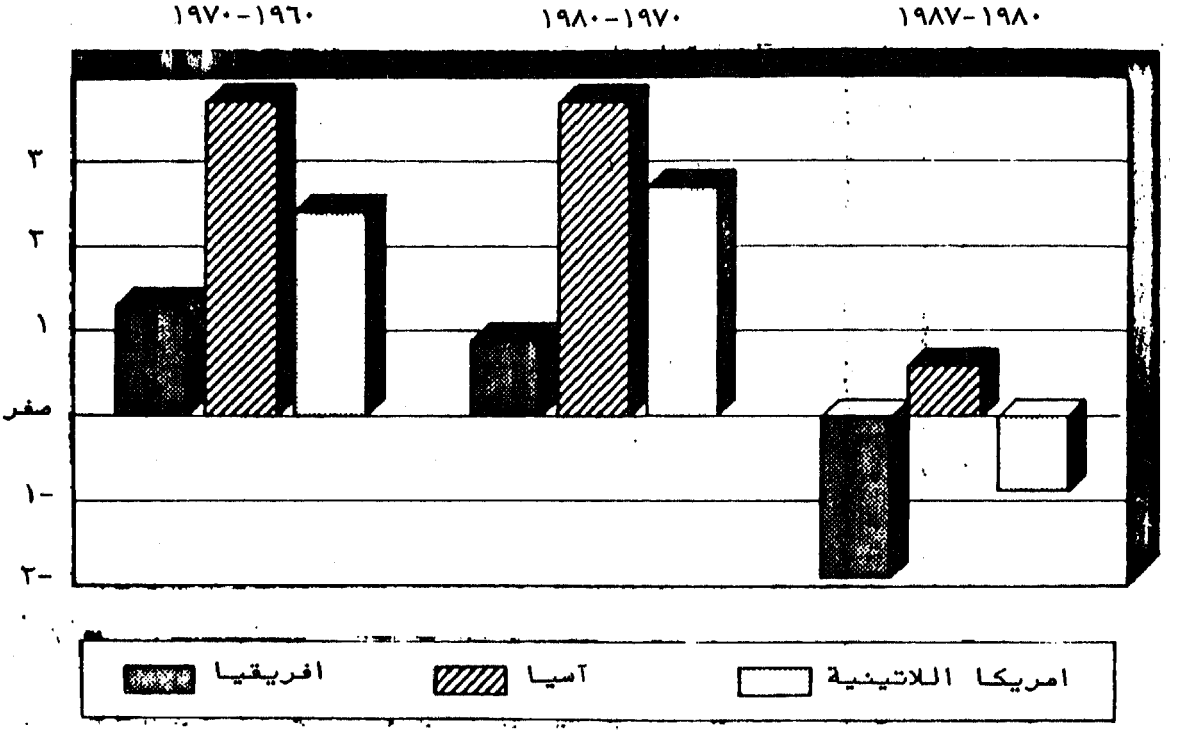

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : حولية إحصاءات التجارة والتنمية ، ملحق عام ١٩٨٨ .

(ب) سرعة تزايد عدد السكان

إن عدد سكان افريقيا البالغ حاليا ٥٥٠ مليون نسمة تقريبا ينمو بنسبة تفوق ٣ في المائة في السنة . وسيبلغ عدد سكان افريقيا بهذا المعدل من النمو نحو ٧٤٠ مليون نسمة بعد عشر سنوات . وعلى الرغم من وجود حالات استثنائية هامة مثل بوتسوانا ورواندا ، فإن النمو السكاني يفوق الانتاج الغذائي بقدر كبير ، في معظم بلدان افريقيا وانعدام الأمن الغذائي الذي يمثل حاليا مشكلة هو في تفاقم . وفي حين أن الأمن الغذائي مستصوب اقتصاديا بسبب الانتاج المجسن بقدر كبير الذي يقوم به أناس يتلقون تغذية جيدة ، فإنه يتضمن أثرا أخلاقيا كبيرا - وعارما - في نفس الوقت .

(ج) تدهور الدخل من الصادرات

تعتمد افريقيا ، أكثر من أي منطقة أخرى ، على السلع الاساسية في دخلها من الصادرات - وتمثل السلع الاساسية عاديا بما يتراوح بين ٨٥ و ٩٥ في المائة من مجموع الدخل من الصادرات ، وذلك حسب كيفية تقلب الاسعار . وبترك المواد الوقودية جانبا ، وهي قد استثنيت من هذه الدراسة[(١)] ، درت السلع الاساسية على افريقيا ١٨ بليون دولار في الاسواق الدولية في عام ١٩٨٨ . وكان هذا المبلغ أدنى بنسبة ٣٦ في المائة بالقيمة الحقيقية مما كان عليه في عام ١٩٨٠ ، و ٣٥ في المائة أدنى مما كان عليه في عام ١٩٧٠ .

ويعكس الانخفاض المشاكل الاساسية القائمة داخل افريقيا (وبالتالي حصصها المتدنية في الاسواق العالمية) ومعدلات تبادل متدهورة على حد سواء . وقد انخفضت بحلول عام ١٩٨٨ حصص افريقيا في أسواق الكاكاو والبن والقطن والنحاس بنسبة تراوحت

---

(١) آثرنا استثناء النفط الخام من معظم تحاليلنا وذلك بالرغم من أن صادرات الوقود مثلت في عام ١٩٨٧ ، ٦٣ في المائة من مجموع حصيلة صادرات افريقيا . وفي حين يؤثر انتاج النفط الخام وصادراته تأثيرا رئيسيا على الناتج المحلي الإجمالي المجمع لافريقيا وحصيلة صادراتها ، توجد أغلبية من البلدان الافريقية خارج نطاق هذا التأثير . وتستمد ٩ بلدان افريقية فقط من بين أكثر من ٥٠ بلدا افريقيا ما يفوق ١٠ في المائة من حصيلة صادراتها من النفط . والمؤشرات على عرض النفط وطلبه مؤشرات معقدة ، وتتوقف إلى حد كبير على العوامل الخاصة بسوق النفط دون غيرها . ويركز تحليلنا لمشاكل قطاع السلع الاساسية في افريقيا بالتالي على المنتجات الاولية غير النفطية بصورة رئيسية .

بين ٣٠ و ٤٠ في المائة بالنسبة إلى حصص افريقيا في السوق في عام ١٩٧٠ . ولم تتمكن البلدان المصدرة الافريقية من الاحتفاظ بحصصها في السوق إلا في حالات قليلة (الرسمان البيانيان ٢ و ٣) .

ولم تكن معدلات التبادل التجاري مواتية لافريقيا في عقد الثمانينات . فبعد أن بلغت معدلات التبادل التجاري ذروتها في عام ١٩٨٠ ، بما فيها النفط ، تدهورت معدلات التبادل التجاري بصورة مستمرة إلى حد ما ، وذلك أساسا نتيجة لضعف أسواق السلع الرئيسية الاولية ، فانخفضت المعدلات في مجموعها بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ١٩٨٨ . ورغم ذلك ، أفضى هذا التدهور ، إذا ما نظرنا إليه من وجهة الاجل الطويل ، إلى معدلات تبادل تجاري كانت أحسن في أواخر عقد الثمانينات مما كانت عليه في أوائل عقد الستينات . غير أن تدهور معدلات التبادل التجاري كان رغم ذلك عنصر إسهام رئيسي في تدهور حصيلة صادرات افريقيا بالقيمة الحقيقية في عقد الثمانينات . فحصيلة السلع الاساسية من غير الوقود البالغة ١٨ بليون دولار قليلة بالنسبة إلى مبلغ ١٧,٢ بليون دولار اللازم في عام ١٩٨٧ (وهي آخر سنة توفرت لنا بشأنها بيانات كاملة) لخدمة الديون ، أو المبلغ اللازم في عام ١٩٨٨ لتغطية الواردات من الاغذية وقدره ١٣ بليون دولار .

وبالإضافة إلى انخفاض الدخل من الصادرات ، شهدت الإيرادات تقلبا شديدا من سنة إلى أخرى . فكثيرا ما تقلبت حصيلة الصادرات ، مثل حصيلة صادرات غينيا من البوكسيت وحصيلة صادرات بوركينا فاصو من القطن ، بأكثر من ٥٠ في المائة من قيمتها على الاجل الطويل .

ويجعل اعتماد افريقيا الكبير على السلع الاساسية هذه التغيرات والتقلبات صعبة التحمل بوجه خاص دون أن تحصل اختلالات حادة في اقتصاداتها الوطنية .

(د) تزايد الاعتماد على استيراد الاغذية

إن الحالة الغذائية في افريقيا حالة خطيرة . فاستهلاك افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتجاوز فعلا انتاج الاغذية بكمية تبلغ ١٠ مليون طن في السنة . ويتجاوز العجز الغذائي لكامل افريقيا ٣٠ مليون طن . ويقدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في نفس الوقت أنه يوجد عدد متزايد من الافارقة الذين يعانون من سوء التغذية بلغ ١٤٠ مليون نسمة تقريبا في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ ، أو ما يعادل تقريبا ربع الافارقة .

الرسم البياني ٢

حصص افريقيا من الصادرات في السوق العالمية ١٩٧٠ و ١٩٨٧

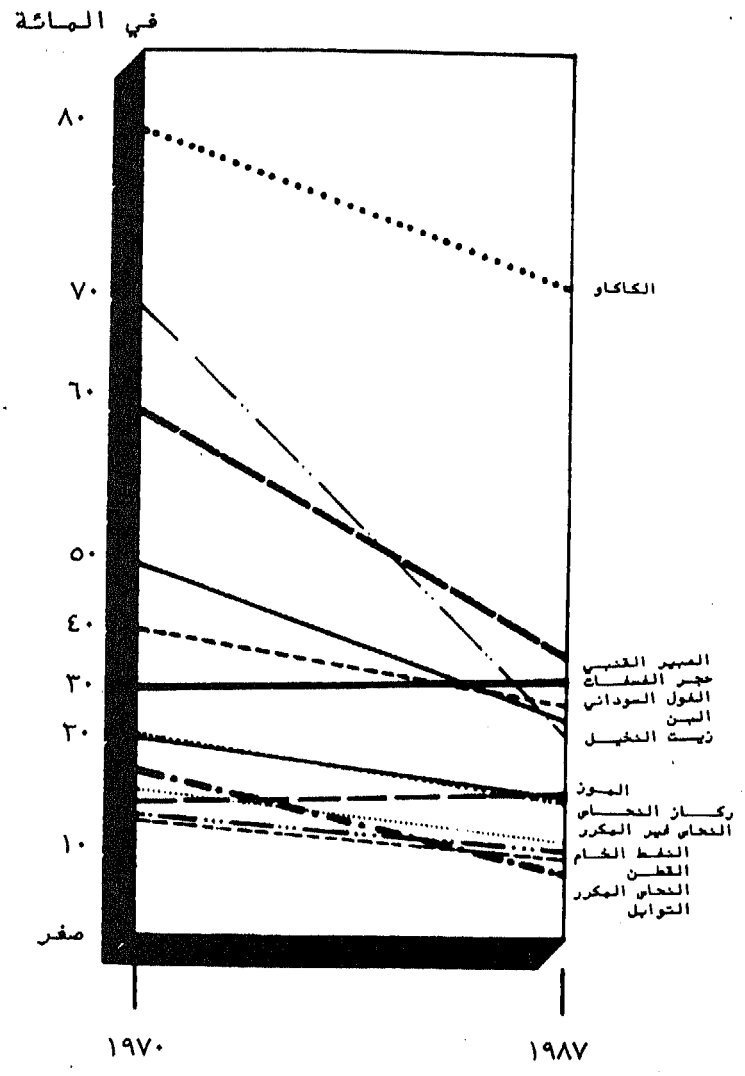

المصدر : الأونكتاد ، حولية السلع الاساسية ، ١٩٨٩ ، نيويورك ١٩٨٩ .

ملاحظة : السلع الاساسية التي شكلت حصة تجاوزت ١٠ في المائة في عام ١٩٧٠ .

الرسم البياني ٣

حصيلة الصادرات والأسعار

١٩٨٨

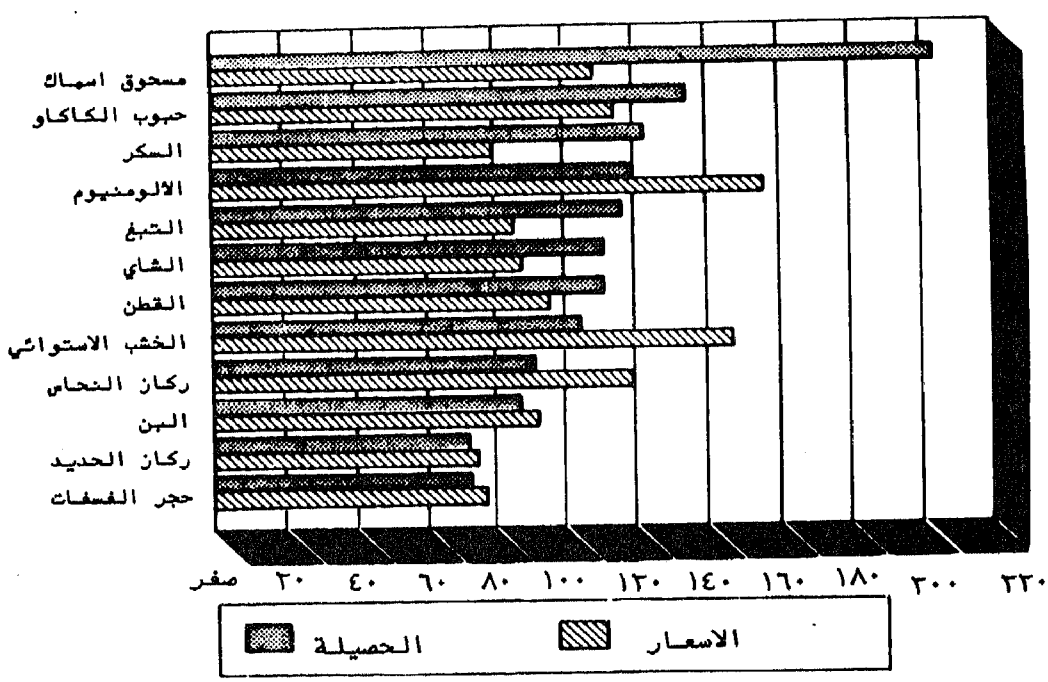

المصدر : الاونكتاد ، حولية السلع الاساسية ، ١٩٨٩ ، نيويورك ١٩٨٩ .

ملاحظة : الارقام القياسية ، ١٩٨٣ = ١٠٠ .

إن الحالة المتوقعة حالة مريعة . فبافتراض بقاء معدلات الانتاج الغذائي والنمو السكاني المسجلة على حالها ، قد يتجاوز الاستهلاك الانتاج في العشر سنوات المتبقية حتى عام ٢٠٠٠ بنحو ٥٠ مليون طن في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى . وفي إطار الافتراضات المتفائلة وبالنسبة الى الحبوب وحدها ، تقدر احتياجات افريقيا من الاستيراد في عام ٢٠٠٠ بأكثر من ٤٥ مليون طن ، توزع بالتساوي نوعا ما بين افريقيا شمال الصحراء الكبرى وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

ولا يمكن تصور أن افريقيا قادرة على سداد تكلفة واردات بهذا الحجم من الاغذية في الاسواق العالمية . وقد تضاعف فعلا حجم واردات افريقيا من القمح والارز بأكثر من أربع مرات منذ عام ١٩٧٠ ، في حين انخفضت صادراتها الرئيسية . ومما يبعث على المزيد من القلق أنه حتى لو توفرت تلك الكمية من الاغذية على أساس المعونة ، لا يمكن التصرف بتلك الكمية ماديا وتوزيعها على المحتاجين اليها . وأيا كانت الشروط الملائمة لإجراء تقديرات معينة . فإن ضخامة حجم المشكل المحتمل حدوثه دون أن تتخذ تدابير تصحيح فعالة ، لا نزاع فيها .

ويشكل السقم وسوء التغذية والاعتلال المصحوبين بنظم أغذية غير ملائمة عائقا رئيسيا للتنمية . ففي حين استأثرت أمراض جديدة باهتمام العالم ، لا تزال أمراض أخرى متفشية الى جانب زيادة ظهور أنواع أشد خبثا ومقاومة . وستتفاقم هذه المؤشرات في إطار التوقعات الحالية .

وتوجد دلائل على انعكاس اتجاه التحسينات التي لوحظت في معدلات الوفيات حتى عام ١٩٨٠ . وانخفض متوسط معدلات الولادة ، غير أن تفشي سوء تغذية الأطفال قد ارتفع .

(هـ) <u>تزايد الديون الخارجية التي أصبحت الآن معرقلة وانخفاض تدفق رأس المال الى حد كبير</u>

ارتفعت الديون الدولية لافريقيا ارتفاعا حادا منذ أواسط عقد السبعينات . فقد ارتفعت الديون بمبلغ ١٠٨ بلايين دولار في عام ١٩٨٠ فبلغت ٢٣٠ بليون دولار في عام ١٩٨٧ . وقد استوعبت مدفوعات خدمة الديون نسبة متزايدة من القطع الاجنبي في افريقيا (الرسمان البيانيان ٤ و ٥) . وأنفق نحو ٣٦ في المائة من مجموع حصيلة صادرات افريقيا في عام ١٩٨٨ للوفاء بالتزامات خدمة الديون ، في حين كانت نسبة الالتزامات الرسمية تشكل ٢٣ في المائة من حصيلة الصادرات .

إن مجموع صافي التحويلات المالية الى افريقيا ناتج عن تحركات مالية رسمية وخاصة متنوعة في كلا الاتجاهين ، وهذه التحركات تختلف بصورة حتمية من سنة الى أخرى . ورغم حدوث ارتفاع في التدفقات المالية الرسمية في أثناء السنتين أو الثلاث سنوات الماضية ، وذلك بسبب تعويض التدفقات الى الخارج ، مال صافي التحويلات المالية الى الانخفاض . فبعد أن بلغ صافي التحويلات المالية ذروته في عقد الثمانينات أي ١٢,٧ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٣ (بدولارات عام ١٩٨٧) ، انخفض صافي التحويلات المالية الى مبلغ ٣,١ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٧ ، رغم أن تقديرات الاونكتاد تشير الى أن صافي التحويلات المالية كان إيجابيا (١,٧ من بلايين الدولارات) في عام ١٩٨٨ . وتبين القروض التي تقدمها البنوك الدولية درجة كبيرة من عدم الاستقرار ، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الى ٠,٨ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٧ ، بعد أن كان قد ارتفع من مبلغ ١,١ من بلايين الدولارات الى مبلغ ٣,٤ من بلايين الدولارات فيما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٣ .

(و) استمرار تناقص رصيد رأس المال الموجود

تشهد افريقيا تدهورا مستمرا في رأس مالها المادي ، مصحوبا بشحة في الموارد المالية ولكن متصلا بعدد من العوامل الاخرى . وانخفضت قيمة واردات البلدان الافريقية من المعدات الآلية وتجهيزات النقل من مبلغ ٣٥ بليون دولار تقريبا في عام ١٩٨١ الى أقل من ٢٢ بليون دولار في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، وهو ما يشكل انخفاضا بالقيمة الحقيقية نسبته ٤٠ في المائة تقريبا . ونتيجة لتدهور رصيد رأس المال والصيانة الرديئة ، وكذلك الصعوبات التي تواجه في الحصول على المدخلات المستوردة ، انخفضت معدلات استخدام قدرة التصنيع انخفاضا حادا .

وتبين تقديرات الامم المتحدة أن نحو ٢٥ في المائة من الطرقات المعبدة في افريقيا ونسبة أكبر من الطرقات غير المعبدة تتطلب إصلاحا جوهريا أو إعادة بناء ، وهذه عملية لا يمكن أن تنجز بسبب الافتقار للموارد . ونتيجة لذلك ، ارتفعت تكلفة النقل البري ارتفاعا حادا .

(ز) استمرار ضعف السياسة والادارة الحكوميتين

إن صعوبات الادارة في افريقيا نابعة من عدد من العوامل ، غير أن من بينها الافتقار لفئة المسيرين الاداريين المدربين وذوي الخبرة . كما أن تلك الصعوبات نابعة من افتقار للممارسات المؤسسية بشأن طريقة تسيير الامور إذا كان التماسك على الاجل الطويل ليفضّل على سياسة تصريف الامور على الاجل القصير .

الرسم البياني ٤

استخدام حصيلة الصادرات

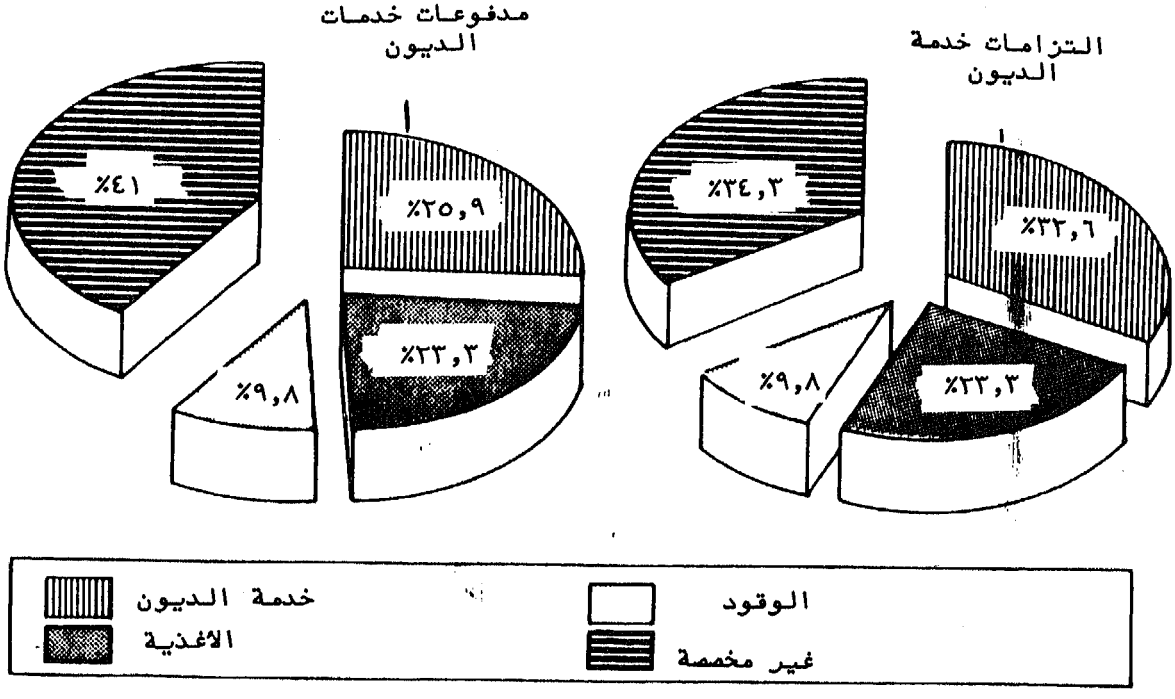

المصدر : الأونكتاد ، دليل احصاءات التجارة والتنمية ، ملحق عام ٨٨ ، نيويورك ، ١٩٨٨ .

الرسم البياني ٥

الديون وخدمة الديون حسب مجموعات البلدان

(نسبة مئوية)

رصيد ديون مقابل : صادرات لمدة اقصاها ٣ أشهر

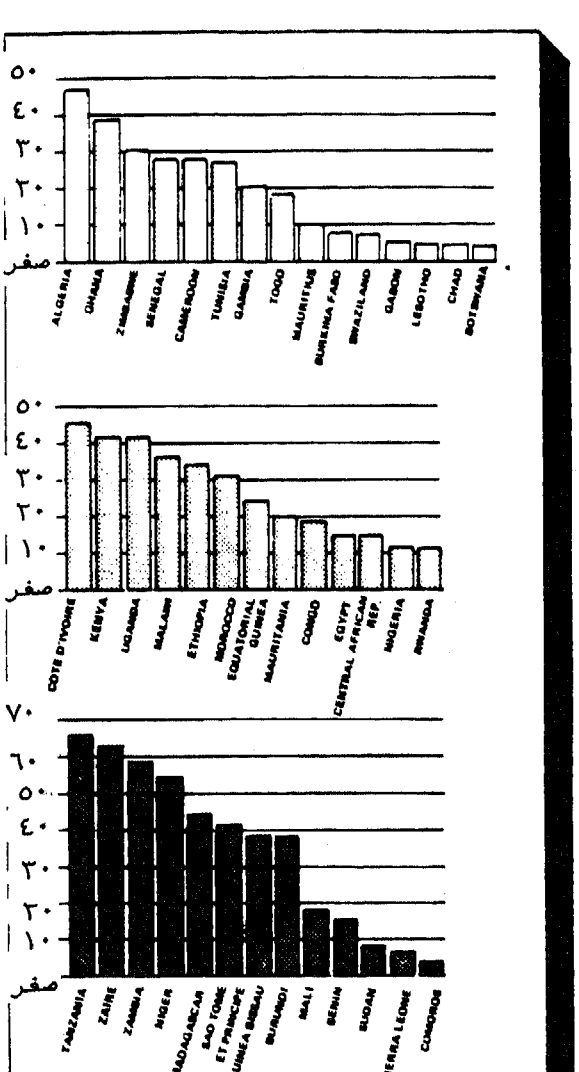

صادرات لمدة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات

صادرات لمدة تفوق ٥ سنوات

المصدر : البنك الدولي/برنامج الامم المتحدة الانمائي ، البيانات الاقتصادية والمالية الافريقية ، ١٩٨٩ .

ملاحظة : تقابل نسب كل بلد التزامات خدمة الديون كنسبة مئوية من الصادرات .

وتتجلى هذه الصعوبات في أشكال حاسمة شتى . فقد مالت حكومات عديدة الى إيلاء المسائل الاقتصادية عناية غير كافية أو غير فعّالة . وكثيرا ما تتلقى مجالات الاهتمام السياسية والعسكرية درجة أعلى من الاولوية .

وكان الانفاق العسكري ولا يزال بند الانفاق الرئيسي ومجال استخدام رئيسي للقطع الاجنبي الشحيح في افريقيا . وبلغت حصة قطاع الدفاع في الميزانيات الافريقية نحو ١٣ في المائة في عام ١٩٨٠ ، ونحو ١١ في المائة في عام ١٩٨٥

وللإدارة الجيدة أهمية بالغة أيضا . فأوجه الضعف في الادارة الحكومية متفشية في افريقيا وذلك على جميع مستويات الصلة بالبيروقراطية الافريقية . وإن توفير الاجوبة في الوقت المناسب وإمداد الافراد أو الشركات بالمعلومات التي يطلبونها واتخاذ القرارات بسرعة وبدقة هي أمور ذات أهمية كبيرة . وفي حين يستحسن تحقيق توازن بين الحاجة الى اتخاذ قرار مركزي ولامركزي ، وإذ نسلم بأن إصلاحات هامة قد حققت في السنوات الاخيرة فإننا نعتقد أن كفّة عمليات اتخاذ القرار المركزية لا تزال ترجح بقدر كبير في بلدان افريقية عديدة . غير أن أي تحول الى عملية اتخاذ القرار اللامركزية بهدف ضمان قرارات أسرع وأفضل ، يتعين أن يضمن قدرة البيروقراطيات المحلية على اتخاذ القرارات الفعالة وفي الوقت المناسب وأن تتوافر لتلك البيروقراطيات المحلية السلطة والحافز على القيام بذلك . ولم يعد بالامكان تحمل أوجه القصور التي تجعل الاضطلاع بأنشطة تجارية في افريقيا أمرا صعبا ، وذلك بالخصوص في ضوء التنافس المتزايد في السوق العالمية . ويتطلب التغلب على هذه الصعوبات تفويضا واضحا للسلطات وعناية بالتفاصيل ، وهو ما لم يكن من المظاهر المميزة لإفريقيا حتى الآن . وتتخذ بعض البلدان في افريقيا ، بما فيها جمهورية افريقيا الوسطى وغانا وغينيا ، تدابير لإصلاح إداراتها العامة . ويلزم اتخاذ تدابير مماثلة على نطاق أوسع .

(ح) <u>استمرار وجود أوجه الضعف في الموارد البشرية وتطبيق العلم والتكنولوجيا</u>

إن الفجوات الموجودة في المهارات والخبرة اللازمة في افريقيا فجوات واسعة فعلا وهي متزايدة الاتساع . وقدرة افريقيا على تعليم سكانها المتزايد عددهم آخذة في التلاشي ، وانخفضت نوعية مؤسساتها التعليمية انخفاضا كبيرا . ويتدنى نصيب الفرد مما ينفق على التعليم ، من أساس منخفض أصلا . وتبين أرقام اليونسكو انخفاضا مما ينفق على الفرد من ٣٣ دولارا في عام ١٩٨٠ الى ١٥ دولارا في عام ١٩٨٧ . وبالمقارنة

فقد ظل نصيب الفرد مما ينفق على التعليم خلال نفس الفترة دون تغير بالنسبة الى جميع البلدان النامية . وارتفع عدد الاميين فبلغ ١٣٥ مليون نسمة من سكان افريقيا البالغ عددهم ٥٥٠ مليون نسمة .

إن هذه لحالة حرجة من شانها أن تزيد من تفاقم المشاكل القائمة . فيوجد فعلا نقص حاد في الهيكل الاساسي الاداري ولمهارات الادارة وتنظيم المشاريع والقدرة على البحث في كل من القطاعين الحكومي والخاص في افريقيا . وتقع افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في أسفل سلم المصادر البشرية في العالم النامي حسب أي معيار من المعايير ، سواء أكان ذلك حسب معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أو نسبة السكان البالغين سن الدراسة المسجلين في المدارس الثانوية أو الجامعات ، أو نسب المغتربين في وظائف علمية وإدارية وأكاديمية .

واستثمارات البلدان الافريقية لبناء القدرة الافريقية في مجال العلم والتكنولوجيا غير كافية . وكذلك فإن فعالية التدريب في برامج المساعدة الدولية لم تعالج على نحو كافٍ .

وما كان العديد من أوجه القصور الحاد هذه ليحدث لو لم توجد مشاكل خطيرة متصلة بالادارات الحكومية .

(b) التدهور الشديد في البيئة رئيسي

تواجه القارة تدهورا بيئيا شديدا من خلال عملية التصحر وإزالة الاحراج وتدهور التربة ، وهي عملية ذاتية التعزيز متصلة اتصالا وثيقا بتكاثر سكاني سريع . وتعدو الصحاري في إفريقيا على الارض الصالحة للزراعة فتأخذ منها ما يتراوح معدله بين ٦ و ٧ ملايين هكتار سنويا ، وهو ما يقارب ضعف حجم بلجيكا ، وتؤثر تلك الصحارى تأثيرا مباشرا في حياة نحو ٦٠ مليون نسمة .

وتجري إزالة الاحراج بسرعة . ويجري إخلاء ما بين ثلاثة وأربعة ملايين هكتار سنويا ، من أصل ٧٠٠ مليون هكتار من الاحراج في افريقيا تقريبا ، وذلك نتيجة للزراعة المتنقلة وعملية غير مخططة لإخلاء الاحراج . ولا يعكس هذا الامر الضغوط التي يفرضها السكان على الاحتياج الى الاراضي الزراعية فحسب ، بل يعكس كذلك شحة خشب الوقود بالنسبة الى عدد كبير ومتزايد من الافارقة . ومن ثم فإن السعي للبقاء على قيد الحياة يعجل بالتدهور البيئي .

وتعاني معظم البلدان في افريقيا من تدهور التربة . ويضر تدهور التربة من خلال التصحر وتآكل التربة بسبب المياه والرياح والملوحة نحو ٨٠ في المائة أو أكثر من مراعي افريقيا ، ونسبة مرتفعة من مناطق الزراعة الجافة فيها . وأكثر من ٦٠ في المائة من المناطق الجافة في افريقيا مناطق متصحرة . ويشكل المعدل السنوي لفقدان التربة بسبب تآكلها مسألة بالغة الخطورة بالنسبة الى بعض البلدان مثل اثيوبيا .

وأثر تدهور التربية وبيل على خصوبة التربة ، ومن ثم على انتاج السلع الاساسية ، وخصوبة التربة في معظم افريقيا آخذة في الانخفاض وكذلك يختل التوازن الايكولوجي للمراعي . وتحدث أكبر نسبة من هذا التدهور في أفقر المناطق في افريقيا . ويتطلب عكس اتجاه هذه الحالة إدارة وسياسات زراعية وحراجية محسنة تحسينا كبيرا لدعم تلك المناطق . ونظرا الى أن تدهور التربة كثيرا ما يكون مرتبطا بالفقر ، فإنه لن يتسنى عكس اتجاه هذه الحالة بالنسبة الى جزء كبير من افريقيا دون تحقيق تقدم في التنمية الاقتصادية ودون إعانة خارجية كبيرة .

٢ - خلفية مشاكل السلع الاساسية في افريقيا

(أ) الإمكانات

ناقشنا هذه الخلفية العامة بشيء من الإسهاب لأنها تمس قطاع السلع الاساسية في الصميم . إلاّ أن إخفاق قطاع السلع الاساسية لا يعزى بكل تأكيد ، الى عدم وجود إمكانات . فقارة افريقيا ، رغم مشاكلها ، تتمتع بإمكانات اقتصادية كبيرة . وبينما تتفاوت الحالة من بلد الى آخر ، فتوجد فيها عموما مساحات شاسعة من الأراضي يمكن التوسع فيها بانتاج الاغذية والمحاصيل الزراعية . وهناك إمكانات كبيرة لزيادة إنتاج محاصيل التصدير القائمة أو إيجاد منتجات جديدة للتصدير ، أو تجهيز منتجات التصدير أو عن طريق التحول الى الإنتاج الصناعي . ولاتزال الموارد المعدنية وموارد الطاقة غير مستغلة الى حد كبير ، ويمكن زيادة إنتاج الاخشاب دون تهديد البيئة - بل يمكن في الحقيقة ، إذا توفرت إدارة أفضل ، زيادة الإنتاج وتحسين الحالة الايكولوجية في نفس الوقت . ويمكن الاستفادة من موارد المياه في افريقيا على نحو أفضل . ويمكن زيادة الإنتاج من الأسماك من المياه الداخلية والبحرية زيادة كبيرة . ويمكن الاستفادة من موارد المياه بشكل أفضل أيضا لأغراض الري ، ولاسيما الري على نطاق صغير . وماتزال الاستفادة من إمكانية الطاقة المائية في افريقيا أقل من ٤ في المائة . كما توفر الثروات الطبيعية للقارة ، بطبيعة الحال ، إمكانية كبيرة لزيادة تدفق السياح . وبناء على ذلك ، هناك إمكانيات عظيمة ولكن لن يتحقق الكثير دون إجراء تغييرات رئيسية في المواقف والاعمال .

وندرك أيضا أن طرق تحسين أداء القطاع معروفة وأن الوسائل في متناول الكثيرين . إلا أن عواقب الإحجام عن عكس اتجاه التيارات الحالية ستكون وخيمة ليس بالنسبة لافريقيا فحسب وإنما للمجتمع الدولي أيضا .

وفي الفصل التالي ، نقترح عددا من التدابير التي نعتقد أنها ضرورية لعكس اتجاه قطاع السلع الاساسية الافريقية(٣) .

وتتفاوت بلدان افريقيا من حيث الحجم الجغرافي والسكان والكثافة السكانية ، والثروات الطبيعية من الموارد ، وإمكانية وصولها الى البحر . وهناك أيضا تفاوت شاسع في مدى تنميتها الاقتصادية ، ومستويات الدخل فيها ، والسياسات الاقتصادية التي تتبعها . والعامل المشترك فيما بينها هو الاعتماد الى درجة مرتفعة على السلع الاساسية ، ولكن درجة الاعتماد هذه متغايرة . ومع ذلك ، فإن حوالي ثلاثة أرباع الدخل من الصادرات أو أكثر ، بالنسبة لـ ١١ بلدا أو إقليما يأتي من سلعة أساسية واحدة : بوتسوانا (الماس) ، وإثيوبيا وأوغندا وبوروندي ورواندا (البن) ، والرأس الاخضر (الاسماك) ، وغينيا (البوكسيت) ، وليبريا (ركاز الحديد) ، وجزيرة ري يونيون (السكر) ، والصومال (المواشي) ، وزامبيا (النحاس) . ولهذا يجب أن نصيغ توصياتنا في هذا التقرير في إطار عام ، ونعترف في الوقت نفسه أن تلك التوصيات لن تكون قابلة للانطباق في بعض الحالات انطباقا تاما ، ولن تكون في جميع الحالات قابلة للانطباق إلاّ بعد تكييفها مع الظروف المحلية .

(ب) أهمية السلع الاساسية

أشرنا من قبل الى أن اعتماد افريقيا على تصدير السلع الاساسية يفوق اعتماد اية منطقة أخرى . ولا يعتبر هذا الاعتماد هاما للدخل الخارجي فحسب بل يعتبر أساسيا للدخل الإجمالي للاقتصادات الوطنية . ويوفر قطاع السلع الاساسية قرابة نصف الدخل الوطني بالنسبة لبعض البلدان النفطية وغير النفطية و ٩٠ الى ١٠٠ في المائة من دخل الصادرات بالنسبة لمعظم البلدان في افريقيا .

---

(٣) يشير مصطلح "قطاع السلع الاساسية" ، أينما ورد في هذا التقرير ، الى الانشطة الاقتصادية التي تجري فيما يشار اليه في كثير من الاحيان بوصفه قطاع الانتاج الرئيسي . ويشمل الانشطة في ميادين الزراعة والحراجة وصيد الاسماك والتعدين . وفي حين أن أنشطة كثيرة أخرى تتصل بقطاع الانتاج الرئيسي أو السلع الاساسية فإن أفضل وصف لها ، لأغراض التحليل ، هو الانشطة الصناعية (المرتبة الثانية) أو أنشطة الخدمات (المرتبة الثالثة) .

وعلاوة على ذلك ، يكسب القسم الأعظم من سكان افريقيا ، الذين يعيش ثلثاهم في مناطق غير حضرية ، قوتهم من إنتاج السلع الأساسية الزراعية والسمكية والحرجية والمعدنية ، والاتجار بها .

ولا يعتبر القطاع الزراعي المصدر الوحيد لحوالي الثلثين من استهلاك افريقيا من الغذاء ، والمصدر الرئيسي لدخلها من الصادرات فحسب ، وإنما ولّد جزءا كبيرا من الوفورات الداخلية والعائدات الحكومية . وبالرغم من أن اهتمامنا سينصب بالدرجة الأولى على الزراعة ، فإن انتاج المعادن وتصديرها هامّان أيضا في افريقيا ، إذ تتجاوز المعادن غير النفطية ٥٠ في المائة من مجموع حصائل صادرات ٧ بلدان .

(ج) أسباب الإخفاق ؟

واستنادا الى ذلك مابرح قطاع السلع الأساسية يقوم بدور هام في التنمية الاقتصادية وسيظل على هذا المنوال لفترة طويلة قادمة . ويمثل الإخفاق في قطاع السلع الأساسية جوهر الأزمة الاقتصادية التي تواجه افريقيا - كمساهم فيها وضحية لها على السواء .

ومافتئت العوامل الخارجية أقل بكثير من أن تكون مؤاتية . فقد استمر الارتفاع في الاستهلاك العالمي من جميع صادرات افريقيا من السلع الأساسية تقريبا . ومع ذلك لم ترتفع أسعار السلع الأساسية غير النفطية الرئيسية بالمقارنة مع أسعار السلع المصنعة . وتقلبت معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية غير الوقودية بالنسبة للسلع المصنعة ، ولكنها هبطت بصفة عامة منذ عام ١٩٦٠ ، وكانت في السنوات الثلاث الأخيرة أخفض منها في أي وقت مضى منذ عام ١٩٦٠ .

بيد أن العوامل الخارجية لم تكن العامل المساهم الوحيد . فقد واجهت بلدان نامية أخرى في مناطق أخرى مشاكل مماثلة في التسويق وحققت تقدما في حين ازداد تخلف افريقيا عن الركب .

ونذكر من بين الأسباب الكثيرة للإخفاق في قطاع السلع الأساسية الافريقية ، الذي يتضح من خلال انخفاض الانتاجية والانتاج غير التنافسي ، أيضا فقدان السياسات الحكومية الرشيدة ، وفقدان الوعي في الإدارة والتنظيم ، والافتقار الشديد للعلماء الزراعيين وموظفي الإرشاد ، وقلة المعرفة بالأسواق الدولية ، وعدم الاستثمار في وسائط النقل وغير ذلك من الهياكل الأساسية اللازمة لتحقيق إنتاج تنافسي فعال وبناء

إطار للسياسة الاقتصادية يوفر للمستثمرين الخارجيين بضعة حوافز . وقد هيأت تلك العوامل بيئة غير ملائمة للحفاظ على نمو الانتاجية والمنافسة ، بل وغير ملائمة لزيادتهما . وهي بيئة غير ملائمة لتحسين إنتاج السلع الأساسية بما يلبي احتياجات افريقيا .

وسيظل الدور الهام الذي يضطلع به قطاع السلع الأساسية في التنمية الاقتصادية لافريقيا على شاكلته لفترة طويلة من الزمن . وفي ضوء ذلك ، لم تحظ السلع الأساسية ، بصورة عامة ، بالاهتمام الذي تحتاجه من الحكومات . ونعترف أيضا بأنه يجب وضع السياسة المتعلقة بقطاع السلع الأساسية في الإطار الأوسع الذي تشمله التنمية الاقتصادية .

ويؤكد الفريق على أن المسؤولية الرئيسية لعكس اتجاه الحالة الاقتصادية الافريقية تقع على عاتق الحكومات والشعوب الافريقية ذاتها . لكنها لا تستطيع القيام بها بمفردها ، فالمجتمع الدولي مسؤول الى حد كبير عن دعم جهودها وضمان عدم السماح لسياسات خارجة عن افريقيا بإحباط الجهود الكبيرة التي يلزم بذلها داخل المنطقة .

وبالنظر للبيئة الدولية الصعبة والتنافسية بالنسبة لمعظم السلع الأساسية ، وجه الكثير أنظارهم صوب إبرام لاتفاقات سلعية دولية لعلها تساعد في هذه الظروف . فقد أدت عدة اتفاقات سلعية دولية في مناسبات مختلفة في الماضي وظيفتها بشكل يدعو الى الارتياح واضطلعت بدور مخفف مفيد ، ومايزال اتفاق المطاط يحقق ذلك . إلاّ أن ضروب النقص في هيكل كثير من هذه الاتفاقات ، وعدم وجود دعم كاف من جانب المشتركين ، والافتقار الى الدعم المالي ، كانت كلها أسبابا لعدم صمود آلية السعر ، مع بعض الاستثناءات البارزة ، في وجه الاختلالات الحادة بين العرض والطلب . ومن المؤكد أن الحاجة الى وجود تعاون في الوقت الحاضر بين المستهلكين والمنتجين ، على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، لاتزال كبيرة بقدر ما كانت في كل وقت مضى . ويمكن أن يتراوح هذا التعاون من تقاسم المعلومات ، والتعاون في مجال البحوث وتعزيز السوق والتنمية الى إضفاء الاستقرار على الاسعار والدخل . ويمكن للاتفاقات السلعية الدولية ، المصاغة صياغة ملائمة أن تؤدي ، ضمن حدودها ، وظيفة مفيدة شريطة توفير دعم ملائم لها من البلدان المنتجة والمستهلكة على السواء . وفيما يتعلق بكل من مادتي البن والكاكاو ، وهما سلعتان أساسيتان تتسمان بأهمية بالغة بالنسبة لافريقيا ، فمازال التعاون اللازم فيما بين المنتجين فضلا عن التعاون بين المنتجين والمستهلكين مفقودا . وتم الآن اتخاذ مبادرات للتفاوض على إبرام اتفاق دولي جديد

للبن . إلاّ أن المحصلة التي تنتهي اليه الاتفاقات السلعية الدولية ، سلبية كانت أو إيجابية ، لن تقلل بالضرورة من أهمية التغييرات التي تجريها الحكومات الافريقية من لدنها . وتشتمل هذه التغييرات على استمرار برامج الإصلاح واعتماد استراتيجيات وسياسات وطنية فيما يتصل بالسلع الاساسية تتضمن ضرورة تمتين أواصر التعاون الإقليمي .

ويمكن لصناعة التعدين أن تقدم مساهمة أكبر بكثير في التنمية الاقتصادية في افريقيا . ورغم أن انتهاج سياسات اقتصادية كلية أفضل ، واتباع إدارة أفضل ، وتحسين الهيكل الاساسي المادي والاجتماعي للمناطق غير الحضرية وغير ذلك يمكن أن تساعد في عملية التنمية ، فمن المرجح أن يكون الاعتماد على الاستثمار الاجنبي الخاص عاملا حاسما . فبالنسبة لبعض الحكومات في افريقيا ، كانت الترتيبات العملية الفعالة المتخذة مع الشركات الاجنبية ، مرضية لكلا الطرفين - كما هي الحال بالنسبة لبوكسايت غينيا - وقد أعلن عدد من البلدان الافريقية عن وضع مدونات جديدة للاستثمار وغير ذلك من إصلاحات السياسة ، وذلك بهدف تحسين مناخ الاستثمار . إلاّ أن هذا الامر سيتطلب من معظم البلدان الافريقية ، تهيئة بيئة من السياسة أكثر جذبا للاستثمارات من البيئة السائدة حاليا .

وإذا ما أريد لافريقيا أن تنجح في توسيع انتاجها من مجموعة السلع الاساسية المتوفرة لديها حاليا ، على مستوى أكثر منافسة ، أو في تنويع منتجاتها والتحول الى منتجات جديدة أو مجهزة ، تغدو مسألة الوصول الى الاسواق أمرا في غاية الاهمية . وفي تقديرنا أن البلدان المتقدمة النمو ، رغم المنافع المستمدة من اتفاق لومي والافضليات الممنوحة لاقل البلدان نموا ، لا توفر الوصول الى ذلك النوع من الاسواق الذي تحتاجه البلدان النامية في افريقيا ، أو النوع الذي يمكن أن يتوفر فيما إذا امتنعت البلدان المتقدمة النمو عن انتهاج سياسات حمائية أنانية ضيقة ، وجعلت أرضية الميدان أكثر تساويا . وتدعم الدراسات التي أجراها مؤخرا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، رأينا هذا دعما قويا .

وتترتب على ذلك آثار هامة ، بصفة خاصة ، بالنسبة للبلدان الافريقية التي تنتهج برامج إصلاح بقدر كبير من الشجاعة المقترنة بالعزيمة السياسية . ويعكف الآن ما يزيد على ثلاثين بلدا على تنفيذ برامج من هذا القبيل . وقد التزمت بعض البلدان بتنفيذ برامج مدتها خمس أو ست سنوات وهي مصممة على متابعة الطريق . إلا أن هناك

احتمالا كبيرا في أن تخفق هذه البرامج ما لم ينظر المجتمع الدولي الى مسؤولياته الشاملة بمنظار أوسع .

وقد وجه الصندوق والبنك اهتمامهما للوضع الاقتصادي الكلي داخل بلدان معينة ، ووفرا موارد خاضعة لشروط ، وهي شروط في كثير من الاحيان مجحفة للغاية . ولا يعتبر الصندوق والبنك مسؤولين عن الاستثمار الاجنبي المباشر في تلك البلدان ولا يتمتعان بسلطة مباشرة عليه . وبالرغم من قدرتهما الشاملة على الإقناع ، لم يتخذا خطوات كافية تضمن للبلدان التي تسير في طريق تنويع وتوسيع انتاجها ، إمكانية الوصول الى أسواق البلدان الصناعية . ونتيجة لذلك ، ظلت حالة السياسة التجارية الموسعة خارج المعادلة ، في حين ينصب الاهتمام على عناصر الاقتصاد الكلي .

ومن الواضح أيضا أن كثيرا من الشركات المتعددة الجنسية تعتقد أنه بالرغم من انخفاض المستوى العام للتدابير الحمائية الرسمية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو ، تعمد الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي الى استخدام الحماية الإدارية بما فيها شروط الضمانات ، وتدابير مكافحة الإغراق ، وقواعد المنشأ وغير ذلك ، بسرعة أكبر وتعسف أشد .

وفي ضوء هذه الخلفية لن تقدم الفعاليات التجارية الدولية مبالغ كبيرة للاستثمارات ذات الوجهة التصديرية في افريقيا ، إذا كانت تعتقد أن طريق الوصول الى أسواق البلدان الصناعية على وجه الخصوص معرض للإغلاق . ويكفي قيام أي شك لوقف الاستثمار .

ونعتبر أن التغلب على هذا الجانب عامل مساهم في نجاح قطاع السلع الاساسية الافريقية ، ومواصلة التنويع ، وتوسيع القاعدة الانتاجية لافريقيا في نهاية المطاق . ولا ينبغي الاكتفاء بمعالجة الحالة الاقتصادية العامة لبلدان معينة . فالسياسات التجارية التي تؤثر عليها ومسألة الاسواق الخارجية للإنتاج الجديد الموسع تعتبر عاملا حاسما أيضا .

الرسم البياني ٦

حدوث الحواجز غير التعريفية

(١٩٨٦)

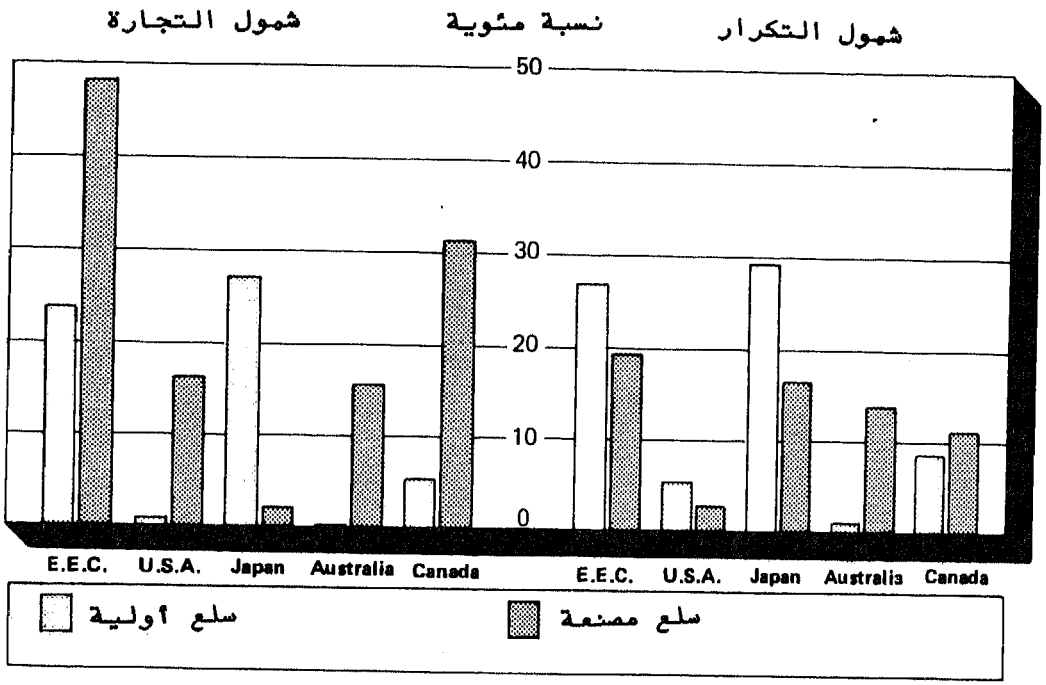

المصدر : بنك البيانات التجارية التابع للأونكتاد .

ملاحظة : يشير شمول التجارة إلى النسبة المئوية للتجارة الفعلية التي تأثرت بالحواجز غير التعريفية . ولا يوحي المعدل بأي شيء فيما يتعلق بحدة هذه الحواجز . ويشير شمول التكرار الى النسبة المئوية لجميع المواد المتجر بها التي تأثرت بالحواجز غير التعريفية . ولا توحي هي الاخرى بأي شيء فيما يتعلق بحدة هذه الحواجز .

(د) بعض الاستجابات

تمخضت الصعوبات التي تواجهها عملية التنمية الافريقية والتي أوضحناها آنفا عن عدد من الاستجابات داخل البلدان الافريقية ذاتها . فقد شرعت بلدان افريقية كثيرة في إجراء إصلاحات رئيسية في السياسات العامة التي كانت موجهة نحو قطاع السلع الاساسية . وأفضت هذه الإصلاحات الى ارتفاع إنتاج وتصدير السلع الاساسية الافريقية منذ عام ١٩٨٤ ، وقد قابلهما جزئيا في بعض الاحيان انخفاض في الاسعار . إلاّ أنه لايزال يتعين على البلدان الاخرى اعتماد تدابير إصلاحية جدية .

ونعترف بأن أحوال السوق لا تبدو مواتية في المستقبل المنظور بالنسبة لكثير من السلع الاساسية الافريقية الرئيسية . فالعرض العالمي في الماضي ، بالنسبة لكثير منها ، قد تجاوز الاستهلاك العالمي ، بالرغم من أن الاستهلاك في حالة صعود والاسعار الدولية في حالة هبوط . ومن الواضح أنه ينبغي قياس احتمالات السوق بكل عناية عند النظر في وضع برامج مستقبلية لسلع أساسية معينة . والاهم من ذلك ، بالرغم مما ذكر ، هو القدرة على البيع بصورة تنافسية في ظل هذه الظروف الصعبة ـ وهو ما أظهر بعض منافسي افريقيا عندما قاموا بتوسيع نطاق حصصهم في أسواق السلع الاساسية ذات الاهمية بالنسبة لافريقيا .

وحدثت أيضا استجابات من جانب المجتمع الدولي . فقد قامت وكالات الامم المتحدة ، بطلب من الامين العام للامم المتحدة ، ووفقا للمسؤوليات المنوطة بها وفي حدود استطاعتها ، بتكييف برامج عملها على نحو يعكس الاولويات المقررة في برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وتعمل المؤسسات المالية الدولية ووكالات المساعدة الإنمائية على وجه الخصوص ، بصورة جماعية ، على زيادة صافي تدفقاتها من الموارد الى افريقيا . وقد سعى صندوق النقد الدولي الى معالجة الوضع حيثما حدث تحويل صاف من الموارد من افريقيا الى الصندوق . وارتفعت مدفوعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الى افريقيا . ولابد من أن تشكل الموارد الإضافية المتوفرة من المساعدة الإنمائية الدولية - ٨ والمقدمة الى مصرف التنمية الافريقي ، خطوة الى الامام .

(هـ) ماذا يلزم عمله أيضا ؟

تعتبر هذه الجهود وغيرها مفيدة ولكنها لن تكون كافية ما لم تحدث تغييرات كبيرة في قطاع السلع الاساسية ، والسياسات المتعلقة بهذا القطاع ، أو ما لم يأت

دعم أكبر من المجتمع الدولي - من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية ، والمؤسسات المالية والمستثمرين الأجانب المحتملين من القطاع الخاص .

وقد أجرى الفريق مشاورات مكثفة مع وكالات منظومة الأمم المتحدة . واضطلع أيضا بدراسات وتحليلات لاستكمال ما هو متوفر بالفعل من معلومات حول قطاع السلع الاساسية الافريقية . ووجد الفريق أن التقييمات والنتائج التي تم الانتهاء اليها من هذه الدراسات والتحليلات حظيت بدرجة عالية من الاتفاق . واختلف أعضاء الفريق بعض الشيء حول ماهية المشاكل وأسبابها وساد توافق كبير في الآراء بشأن ما يلزم عمله .

ويعتبر توفير موارد مالية إضافية أمرا ضروريا ، كما أوضحت ذلك ، الدراسة التي أجراها البنك الدولي حديثا(٣) ، ولكن الموارد لوحدها لن تحل المشكلة . إذ يلزم إجراء تغييرات أساسية في المواقف من جانب الحكومات والمجتمعات في :

(أ) افريقيا ؛

(ب) اوروبا ، والولايات المتحدة ، واليابان ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيرها من البلدان الصناعية ؛

(ج) والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية .

---

(٣) البنك الدولي ، "افريقيا جنوب الصحراء الكبرى : الانتقال من الأزمة الى النمو القابل للإدامة" ، (واشنطن ، العاصمة ١٩٨٩) تناقش هذه الدراسة السياسة والإطار .

٣ - العناصر الاساسية للنهج

يرى الفريق أيضا أن هناك حاجة الى إجراء تغييرات في النهج التنظيمي للحكومات الافريقية والمجتمع الدولي إزاء مشاكل افريقيا في قطاع السلع الاساسية ، وذلك علاوة على توفير موارد مالية وإجراء تغييرات في المواقف .

وإن على بلدان افريقيا أن تعمل بسرعة نحو تحسين قدرتها على :

- القيام بنفسها بإطعام شعوبها ؛

- وتنمية اقتصاداتها وتنويعها ؛

- وحماية بيئتها وإصلاحها ؛

- وتحسين مستويات المعيشة فيها ؛

- وسداد التكاليف من حسابها الخاص .

على أنه لن يتسنى الوفاء بهذه الاحتياجات ، دون وجود قطاع ناجح للسلع الاساسية . ففي أثناء التنمية الاقتصادية ، تتضاءل أهمية قطاع السلع الاساسية بصورة ثابتة مع مرور الوقت . وسرعة تضاؤلها هي نتاج التنمية ذاتها . وفي الإطار الافريقي ، فإن من المفارقات ، أن يكون تعزيز قطاع السلع هو أوضح الطرق لتحقيق التحول العام . وفي حين يتصل ميثاقنا مباشرة بالسلع الاساسية ، فإن التغييرات المطلوبة لن تتحقق دون وجود سياسة في مجال الاقتصاد الكلي ، وإطار مؤسسي يجعل بالامكان توسيع نطاق الانتاج ونمو الانتاجية وزيادة القدرة على التنافس ويشجع عليها .

وقد بدأت بعض الحكومات في إقامة هذا الإطار ، مع إجراء تغييرات في سياسات الاقتصاد الكلي وبذل جهود في هذا المجال لتحسين الهيكل الاساسي الإداري ومناخ الاستثمار . وهذه السياسات هي مطلب أولي حاسم لتحويل اتجاه أداء قطاع السلع الاساسية ، إلاّ أنها ليست كافية في حد ذاتها .

إن ما نراه ضروريا ، إذن هو رفع مكانة زيادة أهمية قطاع السلع الاساسية بطريقة واعية ضمن عمليات التخطيط والميزنة ووضع السياسات للبلدان الافريقية كل على حدة . ويتطلب رفع المكانة هذا ، بوصفه أيضا مسالة بذل جهود حكومية واعية ، وضع مجموعة منسّقة ومتسقة داخليا من سياسات وتدابير متآزرة تتعلق بقطاع السلع الاساسية ودوره في البرمجة الانمائية بشكل عام .

وينبغي أن تتجسد هذه في استراتيجية للسلع الاساسية تتمثل أهدافها العريضة فيما يلي :

- زيادة الاعتماد على المحاصيل الغذائية الافريقية وتحقيق الامن الغذائي على مستوى الاسر المعيشية وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي ؛

- تنويع السلع الاساسية لتوسيع قاعدة الصادرات وتحقيق قدر أكبر من القيمة المضافة ؛

- وتحقيق زيادة في حصائل الصادرات من السلع الاساسية والمجهزة ؛

- وتنمية التعاون والتجارة فيما بين البلدان الافريقية ؛

- وتحقيق المزيد من التعاون الفعال بين منتجي السلع الاساسية ومستهلكيها ؛

- ووضع حد للتصحر ووقف تدهور البيئة .

ولتحقيق هذه الاهداف الاستراتيجية ، سيتعين أن تشمل السياسات المجالات التالية :

- زيادة فعالية البحوث الزراعية والخدمات الإرشادية ؛

- وتحسين التعليم الريفي وزيادة التركيز على التعليم الزراعي في الجامعات والكليات ؛

- وزيادة الاعتماد على سياسات التسعير السوقية ؛

- واستحداث ممارسات زراعية سليمة بيئيا ، وتقديم المساعدة في مجال الرزم ومراقبة النوعية ، وتحسين معرفة متطلبات الاسواق فيما وراء البحار ، والترويج على نحو نشط ؛

- وتوفير مرافق مصرفية وائتمانية كافية وإجراء تحسينات في مرافق النقل والتخزين بما في ذلك الموانئ والطرق ونقاط التجميع ؛

- والابتعاد عن زراعة المحصول الواحد واستحداث ممارسات زراعية تمكن المزارع من الاختيار بين الانشطة الزراعية المختلفة ؛

- وزيادة مشاركة القطاع الخاص في جميع مراحل عملية توريد المدخلات ، والتسويق والتوزيع ؛

- والتشجيع على الاستغلال الكفء لموارد الحراجة ومصائد الاسماك ؛

- والتشجيع على استكشاف المعادن وتنميتها ، وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع التعدين ؛

- ووضع قواعد معقولة وعملية لتشغيل الشركات الاجنبية ؛

- والبحث عن شركاء فيما وراء البحار للدخول في مشاريع مشتركة لتعزيز التسويق والتنويع في جميع مجالات السلع الاساسية ؛

- وتشجيع تنويع السلع الاساسية على جميع المستويات والاتجاهات ؛

- وتحقيق التعاون بين المنتجين .

إننا نعتقد أن على الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي معالجة مشاكل السلع الاساسية الافريقية . وهناك ثلاثة مجالات رئيسية يمكن تحقيق نتائج فيها : المواقف ، والتغيير التنظيمي والموارد .

'١١' المواقف

إن الحاجة الى إجراء تغيير في المواقف أمر أساسي . على أن هذا سيتطلب اتخاذ نهج طويل الاجل . فمن الناحية التاريخية ، لم يمض على إنهاء الاستعمار في افريقيا سوى فترة وجيزة . والافريقيون يحاولون التغلب على العديد من المشاكل التي خلفتها الفترة الاستعمارية : صغر حجم البلدان ومواقع الحدود والحاجة الى تكوين هويات وطنية وسيطرة الروابط القائمة مع السلطات الاستعمارية السابقة ومحدودية الهياكل الاساسية الإدارية .

وتؤثر هذه العوامل على التغييرات المطلوبة في المواقف في افريقيا ، والتي تتضمن :

- إعطاء أولوية عليا لتوسيع نطاق الإطار الاقتصادي والبيئة الاقتصادية اللذين يمكن فيهما وضع سياسات لقطاع السلع الاساسية بطريقة بناءة ؛

- وتوسيع نطاق الاعتراف بأهمية قطاع السلع الاساسية بالنسبة للنمو الاقتصادي للمجتمعات الافريقية ؛

- والتحول نحو الاليات المؤسسية التي تتسم بقدر أكبر من المرونة وبزيادة طواعيتها للإدارة مع توفر القابلية للتنبؤ والنزاهة ؛

- والإقرار بوجوب زيادة التركيز ، على جميع المستويات ، على توفر إدارة تتسم بالاتساق والقابلية للتنبؤ والامانة والعزم على العمل ؛

- وزيادة الاعتراف بما يشكّله التدهور البيئي المستمر من تهديد للاقتصاد وأسباب المعيشة ؛

- والاعتراف بأن استمرار النمو السكاني في افريقيا بالمعدلات الحالية يكاد يجعل من غير الممكن تحقيق أي تقدم كبير ؛

- وزيادة الاعتراف بالحاجة إلى التعاون الاقليمي .

وعلى الرغم من أن هذه الاحتياجات لا تختلف كثيرا عن احتياجات العديد من البلدان الاخرى ، فإنه يتعيّن فهم الظروف والقيود الاستثنائية التي تعاني منها الحكومات الافريقية . ومن الاساسي ، بوجه خاص ، أن يتبنى المجتمع الدولي وجهات نظر تتسم بطول الاجل والتفهم - بدلا من قصر الاجل ونفاد الصبر - في تقييم أداء افريقيا وتوقعاتها .

وقد تضمّن الانتقال الى مرحلة الاستقلال السياسي والاقتصادي في افريقيا خيارات صعبة للغاية وتكاليف اجتماعية باهظة . ومن المسلم به أن التجربة الاستعمارية في افريقيا كانت ، بالنسبة للعديد من البلدان ومن نواح عديدة ، تجربة بالغة الضرر تفاقمت معها صعوبات مرحلة الانتقال . وتقرر معظم الحكومات الافريقية أنه كانت ثمة أخطاء في النهج الذي اتبعته نحو التنمية ، بما في ذلك معالجتها لقطاع السلع الاساسية . إلاّ أن فترة ثلاثين سنة هي فترة قصيرة حتى تتعلم منها المجتمعات عن طريق التجربة والخطأ . وهي أيضا فترة قصيرة لا تكفي للتغلب على السمات الثقافية المتأصلة في المجتمعات الافريقية والتي ساعدتها كثيرا على مواجهة الظروف والتحديات في الماضي وإن كان من المسلم به على نطاق واسع في الوقت الحاضر أن بعضها لم يعد يلائم عملية التنمية الاقتصادية في العالم الحديث .

وليس هذا بعذر ولا يمكن أن يكون كذلك ، غير أنه يفسر لماذا كانت التوقعات في افريقيا في بعض الاحيان مبالغا فيها . وهو يعني أيضا أن التغييرات الضرورية في المواقف لن تتأتى بسهولة ولا يمكن تحقيقها بسرعة .

إننا نحث بشدة على أن يغير المجتمع الدولي من مواقفه . ونؤكد أنه ينبغي أن يستند هذا التغيير إلى اعتبارات المصلحة الذاتية علاوة على إيلاء اهتمام أكبر للبعد الادبي والاخلاقي . واستمرار أوجه التفاوت الاقتصادي وتناميها بين الشعوب وبين القارات تظل دائما مصدرا محتملا لعدم الاستقرار السياسي ، إن لم يكن الاستراتيجي ، وللتهديد . ومن غير المرجح أن ينحو التهديد القادم من افريقيا نحو التهديدات التقليدية ، إلا أن مظاهر القلق في أوروبا بشأن الهجرة ، سواء كانت قانونية أو غير قانونية ، تعطي بالفعل احساسا بوجود ضغوط يمكن أن تتزايد إذا استمرت أوجه التفاوت . ويمكن أن تؤدي أوجه التفاوت هذه ، بتعاظمها ، الى زيادة التذمر الذي يمكن أن ينتشر في عدة جهات .

إن ما يتركه تدهور البيئة في افريقيا من آثار على الصعيد العالمي - لا من خلال احتمال هلاك الانواع الحيوانية والنباتية فحسب ولكن أيضا على المناخ العالمي من خلال الإزالة السريعة للاحراج - يشير أيضا وبصورة متزايدة قلق المجتمع الدولي .

والى جانب المصلحة الذاتية ، فإننا نعتقد أن المجتمع الدولي لايزال يعي جيدا مسؤوليته الاخلاقية إزاء المحرومين . ونحن لا نعتقد أن التمتع بمستويات معيشية عالية في البلدان الصناعية يمكن أن يستمر الى جانب الاحوال المتدهورة - التي تتضمن الهلاك جوعا والمرض والموت - والتي تعيش فيها نسبة كبيرة من سكان العالم .

من السهل صرف النظر عن المسؤولية الاستعمارية لانها تعود الى ماض أصبح بعيدا ، وإلقاء اللوم على البلدان ذاتها لانها غير ديمقراطية ، ومبذرة وتتبنى معتقدات وهمية بأن هناك حلولا غير سوقية لمشاكل اقتصاداتها . وهناك شيء من الصحة في كل هذه المزاعم - ولكنه شيء من الصحة لا كلّها . وعلاوة على ذلك ، فإن المشورة التي قدمها المجتمع الدولي للبلدان الافريقية دعمت ما يسمى الآن أخطاء بل ويحتمل أن تكون قد أدت اليها . وكذلك فإن من غير الواقعي الاعتقاد أن اقتصادات بهذه المستويات من التنمية التعليمية والاجتماعية والمؤسسية تلتئم مع النموذج السوقي الى حد يجعل الحلول السوقية وحدها كافية لحل مشاكل السلع الاساسية وغيرها من المشاكل الاقتصادية للبلدان الافريقية .

إن دور المجتمع الدولي حاسم فيما يتعلق بتكميل الموارد المتاحة لافريقيا وتوفير قدر أكبر من الفرص التجارية العادلة .

'٣' <u>التغيير التنظيمي</u>

إن حلول مشاكل انتاج السلع الاساسية وتسويقها معروفة في كثير من الحالات ، إلا أن الإجراءات العلاجية بطيئة أو ناقصة . ولا تزال الفجوة القائمة بين معرفة التدابير اللازمة لحل هذه المشاكل وتنفيذها كبيرة . ونحن نعتقد أن المشكلة هي بصورة عامة ، وإن لم يصدق هذا القول في جميع الحالات ، مشكلة تنظيمية ، من حيث توفر هيكل ملائم وقدرة إدارية على استخدام هذا الهيكل بفعالية .

والخطوة الاولى الحاسمة في مجال التغيير التنظيمي هي أن تعمد الحكومات الافريقية إلى تحسين عملية سياساتها الاقتصادية تحسينا شاملا إن لم يسبق لها أن فعلت ذلك . ولدى قيامها بذلك ، يتوجب عليها اعطاء أولوية عليا لقطاع السلع الاساسية

علاوة على تصحيح مسار سياساتها القطاعية وتحسين وسائل التنفيذ . ولتحقيق نتيجة مرضية ، يتوجب أيضا إعطاء التعاون والتجارة على الصعيد الاقليمي أولوية عليا .

إننا نعتقد أنه يتعين أن يكون لكل بلد افريقي استراتيجية عامة عريضة في مجال السلع الاساسية تقوم على مجموعة شاملة ومتكاملة ومتسقة داخليا من السياسات المتآزرة فيما يتعلق بقطاع السلع الاساسية ودوره في البرمجة الإنمائية الشاملة ، وذلك ضمن استراتيجية إنمائية عامة تعزز أولوية السلع الاساسية . لقد قمنا بالفعل بتعريف الاهداف الاستراتيجية الاساسية وأشرنا بصورة عامة الى المجالات التي ينبغي أن تشملها هذه السياسة . ولابد من أن يكون هذا النهج عمليا وتراكميا إلاّ أن من شأنه أن يوجه الانتباه نحو قطاع السلع الاساسية داخل البلدان الافريقية ، وأن يوفر الوسائل التي يمكن عن طريقها تقديم دعم مترابط من قبل المجتمع الدولي . وسوف يسهل أيضا تنمية التعاون الاقليمي في مجال السلع الاساسية .

وينبغي لهذه الاستراتيجية أيضا أن تزيد ما يوجه من انتباه في مجال السياسات نحو الموارد البشرية . فتحسين التعليم في جميع المستويات أساسي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، وبصورة محددة لقطاع السلع الاساسية . وإذا أخذت أهمية الزراعة في الاعتبار ، فإن زيادة التركيز على التعليم الزراعي ، وبشكل أعم على التدريب في مجال الادارة ، أمر حاسم بوجه خاص بالنسبة لقطاع السلع الاساسية ، إذ من دونه ستفشل جميع الجهود المبذولة لتحسين القدرات الادارية ، ولتمكين المنتجين من تطبيق نتائج البحوث في مجال الزراعة والتعدين والحراجة وصيد الاسماك وفي مجال تجهيز السلع الاساسية أو أنها لن ترقى إلى مستوى الإمكانيات المتاحة .

والخطوة الثانية الحاسمة هي أن يقوم المجتمع الدولي ، وبوجه خاص المؤسسات الدولية ، بتنظيم أسلوب تناولها لمشاكل التنمية الافريقية على نحو أكثر فعالية ، وبزيادة برامج مساعدتها وتحسينها واصلاح مسارها لتعكس قدرا أكبر من الحساسية فيما يتعلق بمشاكل التنمية ، بما في ذلك السلع الاساسية ، وبإيجاد سُبل أكثر فعالية لتنفيذ هذه البرامج مع التركيز بوجه خاص على التعاون الاقليمي .

وحتى يكون إصلاح الاقتصاد الكلي فعالا ، ينبغي أن يتضمن بوضوح اتخاذ قرارات صعبة ، مهما كان النهج الذي يُتّبع (انظر على سبيل المثال التغييرات في أسعار الصرف المعمول بها ، الرسم البياني ٧) . على أن من المهم ، لدى التخلص من اختلالات التوازن في المجاميع الكلية على نطاق الاقتصاد كله ، ألاّ يؤدي الإصلاح الى تأخير

النمو الاقتصادي على المدى الأطول أو الى تفاقم أوجه الظلم الاجتماعي . وتتمثل برامج التسوية الهيكلية في افريقيا في الوقت الحاضر بصورة نموذجية في جهود مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كما أن توصياتهما تتجاوز البرنامج التقليدي لصندوق النقد الدولي ، الذي يركز فقط على السياسات العامة في مجال الاقتصاد الكلي ، إلى الدخول في تفاصيل عديدة فيما يتعلق بتنظيم الاسواق والتسعير والسياسة الضريبية والادارة الحكومية . وما لم تكن برامجها حساسة بما فيه الكفاية للظروف الفعلية والاحتمالات القريبة في كل بلد ، فإنها قد تؤدي الى خلق مشاكل جديدة خطيرة فيما تحاول حل مشاكل أخرى . فمن غير الممكن ، على سبيل المثال ، خلق نظم جديدة للحصول على مدخلات حاسمة في قطاع الزراعة بين عشية وضُحاها ، ثم إن تفكيك الترتيبات القائمة بسرعة ، مهما كانت مساوئها ، قد يؤدي ، بصورة عكسية ، الى خفض الانتاج الزراعي .

وبرامج الاصلاح لا تزال في مرحلة التحوُّل ، ومن الضروري ، كما ذكر البنك الدولي ، التعلم من التجارب والاخطاء . وعلى نحو ما خلص اليه تقرير البنك ، "هناك الآن اتفاق شامل بشأن الحاجة الى شفع التدابير الضريبية والنقدية باتخاذ خطوات للتقليل إلى أدنى حد من الأثر الاجتماعي المعاكس للتسوية وبوجه خاص إعادة توجيه الإنفاق العام لصالح التعليم الاساسي والصحة والتغذية[٤] " .

وينبغي أن تتضمن هذه الإصلاحات أيضا اتخاذ المجتمع الدولي نهجا أكثر إيجابية لتوجيه الاستثمار ولإيجاد السبل الكفيلة بتحسين الوصول الى الاسواق بالنسبة للصادرات الإفريقية . وأوروبا هي السوق الرئيسية للسلع الاساسية الافريقية . ويوافق الفريق على أن نظام الافضليات المعمم ، وبوجه خاص اتفاقية لومي ، كان مفيدا ، إلا أنه كثيرا ما كانت هذه المكاسب تقابل بتقييدات ادارية بأشكال مختلفة كثيرا ما كانت تطبّق بشكل تعسفي ، وهو ما لا يؤثر بصورة مباشرة على صادرات افريقيا من السلع الاساسية فحسب ولكنه يثني عن الاستثمار الخاص المحتمل في مجال التنويع الاقتصادي في افريقيا .

---

(٤) البنك الدولي : المرجع نفسه ، الصفحة ١٨٦ .

١٣١ الموارد

إننا نعتقد بأن هناك حاجة الى برامج تعاونية تنظر فيها الحكومات الوطنية بصورة منتظمة ، بالتعاون مع المانحين الدوليين ، من أجل تحسين استغلال أموالها المتاحة ومواردها البشرية الماهرة .

ولقد أكدنا أن هناك حاجة ماسة الى تغيير المواقف وتحسين التنظيم إذا كان لموارد افريقيا أن تستغل على النحو الفعال . على أن الانتعاش الافريقي سيتطلب بداهة موارد اضافية ويصدق هذا بوجه خاص على الحالات التي شُرع فيها بإحداث تغييرات ملائمة في مجال السياسة . وقد أكد البنك الدولي ذلك مرة أخرى في منشوره الاخير المشار اليه أعلاه . وإن اعتماد نهج شامل ومتكامل أمر أساسي بالنسبة لافريقيا . فالموارد وحدها لن تكون فعالة ما لم تواجه المسائل التي أثرناها في أماكن أخرى مواجهة جادة . ومن هذه المسائل أن إعطاء الحكومات الافريقية قطاع السلع الاساسية أولوية عليا وتحسين استغلال تمويلاتها المتاحة ومواردها البشرية الماهرة .

الرسم البياني ٧

أسعار الصرف الحقيقية المعمول بها

(١٠٠ = ١٩٧٩)

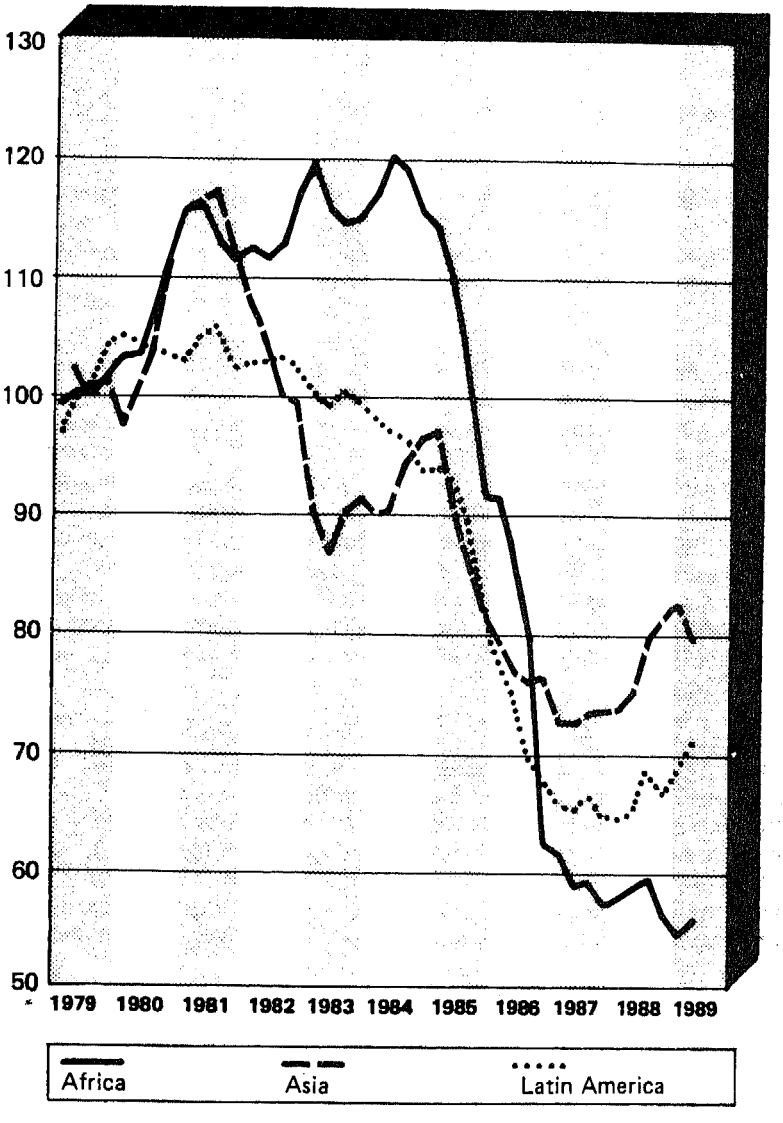

المصدر : صندوق النقد الدولي "الاحصائيات المالية الدولية" أعداد مختلفة .

الرسم البياني ٨

التدفقات المالية

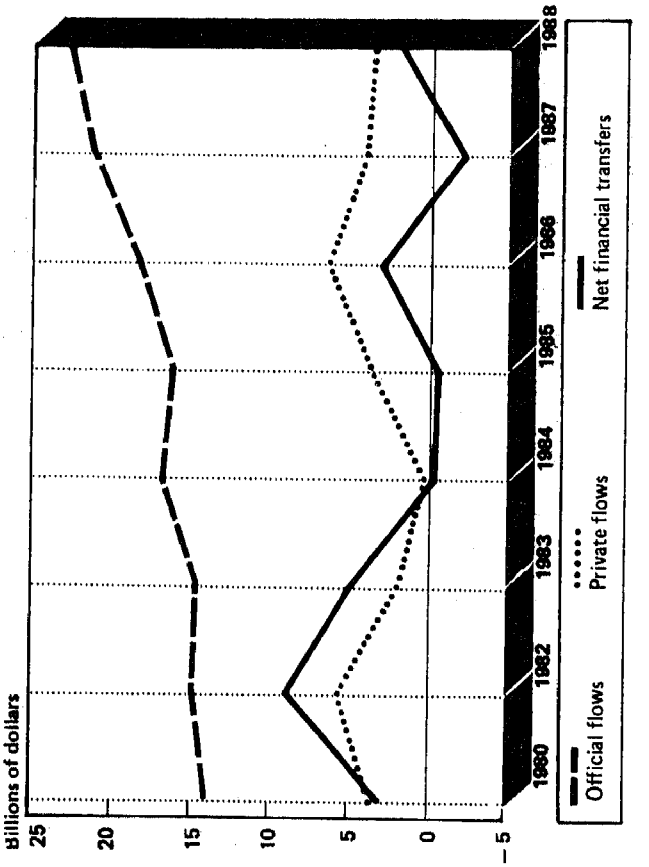

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "التعاون الانمائي لعام ١٩٨٨" ، باريس ١٩٨٩ .

وعلى الحكومات الافريقية أن تعيد تقييم طريقة تخصيص مواردها المالية الموجودة داخل بلدانها ، مع مراعاة التوصيات الواردة في هذا التقرير . علاوة على ذلك ، إذا كان المراد هو إقناع المجتمع الدولي بالمساهمة في الوفاء باحتياجات برنامج معجل لافريقيا من الموارد ، فان تقديم أدلة واضحة وثابتة على اضطلاع الحكومات الافريقية بمساعدة ذاتية حقيقية سيكون حاسما ، ومن الاساسي أن تخفض الحكومات الافريقية من نفقاتها العسكرية ، بوصف ذلك مسألة ملحة .

على أننا نلاحظ أيضا أن الضغوط التي يمارسها بائعو الاسلحة على هذه البلدان قوية ، ونوصي بأن تسعى حكومات البلدان المصدرة للاسلحة والامم المتحدة الى اتخاذ اجراءات حاسمة للتخفيف من هذه الضغوط . وتكتسي هذه الاجراءات أهمية متزايدة إذا أخذ في الاعتبار الحالة الدولية الاكثر انفراجا والضغوط التي يتعرض لها موردو الاسلحة للبحث عن أسواق جديدة .

وينبغي للحالة الدولية الاكثر انفراجا أن تسمح أيضا بإحداث تخفيضات في الميزانيات العسكرية للدول الصناعية . بل إن إعادة توجيه نسبة قليلة من المصروفات العسكرية للبلدان الصناعية إلى أغراض التنمية ، خاصة وأن الميزانيات العسكرية للبلدان الصناعية أكبر بكثير منها في بلدان افريقيا ، ستكون في نواح عديدة أسهل وأكثر فعالية من السعي إلى احداث تغييرات رئيسية في أنماط الصرف للحكومات الافريقية . ورغم ذلك ، فإن الفريق يرى أن من المهم للغاية تخفيض المصروفات العسكرية في افريقيا وتسريح المصادر الافريقية لصالح التنمية ، وهذا التخفيض سيكون دلالة كبرى على أن افريقيا تعمل ما بمقدورها على مساعدة نفسها ، وبذا تقوي حجتها في مطالبتها الغرب بتقديم مساعدة اضافية لها .

الفصل الثاني

اقتراحات لاتخاذ إجراءات بشأنها

١ - لاتخاذ إجراءات من قبَل الحكومات الوطنية

'١' المواقف

لقد أكدنا من قبل على أهمية تغيير المواقف . وينبغي أن تكون هذه التغييرات في المواقف واضحة في صورة إجراءات واضحة يتخذها رؤساء الحكومات الافريقية الذين يسعون إلى نشرها في مناسبات هامة وبارزة . وعلاوة على ذلك ، فإنه ما لم يدرك المسؤولون فعلا عن تنفيذ السياسات المتعلقة بالسلع الاساسية الاهمية التي توليها حكوماتهم لهذه التدابير والسبب في ذلك ، فمن المرجح أن تخفق أفضل الخطط والبرامج الموضوعة . ولضمان التنفيذ الفعال للنهج المتغير إزاء قطاع السلع الاساسية .

نوصي بما يلي :

- القيام ، عن قصد وعلنا ، برفع درجة أهمية قطاع السلع الاساسية داخل عملية التخطيط والميزنة ووضع السياسة في كل بلد افريقي على حدة ؛

- واشتراك رؤساء الحكومات الافريقية شخصيا في إحداث هذا التغيير في المواقف ، ليس فقط في حكوماتهم وفي الروتين الحكومي بل أيضا في مجتمعاتهم ككل ؛

- وضمان التنفيذ الفعال للتغير المستصوب في الاولوية على مستوى اتخاذ القرار التفصيلي وعلى المستوى الإداري عن طريق برامج إعلامية أو تدريبية أو تعليمية ، ورصد هذه البرامج عن كثب .

'٢' التنظيم : المتطلبات الاساسية

مع نمو افريقيا سيبتعد هيكل الناتج والعمالة فيها تدريجيا عن المنتجات الاساسية ، مثلما حدث في المناطق النامية الاخرى . ولكن القوة الاقتصادية لافريقيا تكمن في الوقت الحالي بصورة غالبة ، في المنتجات الاولية وسوف تعزز احتمالات التنمية عن طريق استغلال إمكاناتها استغلالا تاما . وقد بنيت توصياتنا على هذا الافتراض ، مع التسليم بأن البلدان الافريقية يجب أن تمهد الطريق أيضا لمواصلة تطوير اقتصاداتها .

ولذلك يؤكد نهجنا على ما يلي :

(١) تحسين إنتاج وتسويق المنتجات الاولية القائمة ؛

(٢) وتشجيع التنويع من خلال استحداث منتجات أولية جديدة عن طريق عمليات تجهيز إضافية للمنتجات الاولية أو عن طريق توسيع نطاق الانشطة الاخرى مثل السياحة والصناعات التحويلية القائمة على كثافة العمل ؛

(٣) والاستثمار العام في "الهياكل الاساسية" المادية والتنظيمية والبشرية لتعزيز القيمة المستمدة من إنتاج المنتج الاولي وتمهيد الطريق أمام التنويع النهائي للمنتجات الاولية ؛

(٤) وتوفير إطار مؤسسي مرن لتحقيق أقصى قدر ممكن من استغلال إمكانات المنتج الاولي وتوفير قوة عاملة تتمتع بقدر أكبر من التعليم والصحة .

(أ) استراتيجية السلع الاساسية(١)

يتطلب الامر إجراء تغييرات في إطار السياسة العامة المتعلقة بقطاع السلع الاساسية . وداخل هذا الإطار المتغير ، يتطلب الامر أولا وقبل كل شيء ، أن تكون التدابير الجديدة التي يتعين اتخاذها ، شاملة ومتكاملة وتعزز بعضها البعض . بيد أنه لن يتسنى تنفيذ جميع هذه التدابير بسرعة ، ولكن يتعين ، لمجرد البدء في تلبية المطالب المطروحة حاليا على قطاع السلع الاساسية ، الشروع في إجراء العديد من التغييرات فورا في سياق نهج استراتيجي ينفذ بشكل ثابت على أساس تدريجي على مدى سنوات .

ويتطلب هذا النهج الاستراتيجي فهما واضحا لاهداف قطاع السلع الاساسية في كل بلد . والاهداف التي حددناها هي صحيحة بصفة عامة ولكنها سوف تتطلب زيادة إحكام بالنسبة لكل بلد . وتحتاج حكومة كل بلد أن تعرف كذلك كيف تفي بهذه الاهداف في الآجال القصير والمتوسط والطويل في ضوء إمكاناتها السلعية وفي ضوء ظروف السوق .

---

(١) بصيغتها المحددة في المرفق الوارد أدناه .

وعند وضع هذا النهج لن يكون من الضروري أو من المستصوب إضافة مزيد من الأعباء الإدارية على نظم التخطيط والإدارة الاقتصادية القائمة . بل إننا مهتمون بأن نؤكد بدلا من ذلك على وضوح الأهداف والتنظيم المناسب من أجل بلوغها .

ولذلك نوصي بأن تقوم كل حكومة افريقية بما يلي :

- أن تصوغ ، في إطار استراتيجية إنمائية عامة ، استراتيجية للسلع الأساسية سنتحدث عنها بالتفصيل أدناه وخطة شاملة للسياسة العامة لتدعيم هذه الاستراتيجية . وينبغي أن توضع هذه الاستراتيجية وخطة السياسة العامة ذات الصلة في سياق منظور تخطيطي طويل الأجل ، وينبغي أن تأخذ في الحسبان صراحة بيئة الاقتصاد الكلي والاحتياجات من الموارد والمتطلبات اللازمة لتنمية الموارد البشرية وتطوير البحوث والتكنولوجيا والفوائد المحتملة للتعاون الإقليمي فضلا عن الأمور المتعلقة بقطاع السلع الأساسية بالتحديد ؛

- وأن تلتزم نفسها ببيان عام واضح وبإجراء مناقشة عامة سنويا للنهج المتبع إزاء قطاع السلع الأساسية والتقدم المحرز فيما يتعلق باستراتيجية السلع الأساسية لتأكيد الجدية التي يجري بها التصدي لهذه المسألة .

(ب) <u>إصلاح الاقتصاد الكلي</u>

ستعتمد القدرة على بلوغ أهداف قطاع السلع الأساسية اعتمادا حيويا على سياسات التنمية الاقتصادية العامة ومن بينها سياسات سعر الصرف والضرائب والميزانية وسائر سياسات الاقتصاد الكلي فضلا عن السياسات المتعلقة بقطاع السلع الأساسية بالتحديد . ونظرا للتحيز ضد قطاع السلع الأساسية في السياسات السابقة فإن وجود صلة تشكل جزءا لا يتجزأ من وضع هذه السياسات يعد أمرا هاما .

وإلى جانب التشدق عادة بإقامة هذه الصلات ، يجب أن توجد وسائل تنفيذية تولى عن طريقها السياسات والنهج المتبعة إزاء قطاع السلع الأساسية اهتماما واضحا وتفصيليا في التخطيط الإنمائي وعملية وضع الميزانية وتعزيز السياسة في البلدان الافريقية .

وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من البلدان قد أخذ فعلا ببرامج لإصلاح الاقتصاد الكلي ، لايزال هناك عدد كبير آخر يتعين عليه أن يقوم بذلك . ونظرا لتعليقاتنا التي أوردناها من قبل بشأن بعض نتائج اتباع نهج غير مرن تماما ، فإننا نرحب بالرأي الذي أعرب عنه مؤخرا في البنك الدولي ومؤداه أنه ينبغي تحسين تقسيم برامج التكيف الهيكلي لافريقيا إلى مراحل وتحسين تنفيذها وينبغي تمويلها بقدر كافٍ وتوجيهها نحو تحقيق مزيد من التعاون الإقليمي وأن تركز بقوة على حماية الفئات الفقيرة والضعيفة .

ونوصي بما يلي :

- يتعين على الحكومات التي بدأت برامج لإصلاح الاقتصاد الكلي أن تستمر في هذه البرامج ، ويتعين على تلك التي لم تشرع بعد في إجراء إصلاحات الاقتصاد الكلي اللازمة أن تقوم بذلك ؛

- وينبغي للحكومات الافريقية ، بصفة خاصة ، أن تكفل أن تكون سياساتها ، في مجال الاقتصاد الكلي وفي المجال الاجتماعي لاسيما سعر الصرف والضرائب والاسعار وسائر السياسات التي تؤثر على حوافز المنتجين ، مصممة بحيث ترمي إلى إعطاء دفعة لقطاع السلع الاساسية .

ونعتقد أن من المهم أن يجري البدء في وضع استراتيجية السلع الاساسية وخطة السياسة العامة الشاملة وأن تتولى الحكومات الافريقية ، لا مؤسسات دولية ، التنسيق بينهما . ولكن نظرا للنقص في المهارات اللازمة في افريقيا وأهمية الوكالات الدولية والمانحين الدوليين فإن مشاركتهم تكون في العادة أساسية من وجهة نظرنا .

ولذلك نوصي بما يلي :

- يجب أن يكون دور المبادرة والتنسيق الفعالين في وضع استراتيجية وسياسات للسلع الاساسية دورا افريقيا ، لكن ينبغي أن تعد الخطة بمشاركة من جميع القطاعات المعنية وبمساعدة ، إذا لزم الامر ، من هيئات الامم المتحدة ذات الصلة ولاسيما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، فضلا عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الافريقي .

(ج) الإصلاح الإداري

مهما كانت برامج الإصلاح الاقتصادي جيدة فلن تكون فعالة دون توفر حد أدنى من مستوى الكفاءة الإدارية في وضعها وتنفيذها .

وعلى وجه الخصوص ، فإن الشرط المسبق اللازم للنجاح في تحسين أداء قطاع السلع الاساسية في افريقيا يتمثل في حدوث تحسين كبير في الإدارة الحكومية التي تؤثر على القطاع وفي القدرة الإدارية للقطاع العام والخاص بصفة أعم .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- إعطاء الأولوية لتطوير قدرات الإدارات الوطنية الافريقية ؛

- أن تتحقق بأقصى قدر ممكن اللامركزية في إدارة قطاع السلع الاساسية ، إذا لم يتسن بشكل معقول تحويل الإدارة إلى القطاع الخاص . ويتعين أن يتمتع الذين يتقلدون مسؤوليات محلية بسلطة كافية وأن يعتبروا مسؤولين عما يتخذونه من قرارات ؛

- بالنسبة للمنظمات شبه الحكومية ، لاسيما تلك العاملة في قطاع السلع الاساسية أو المؤثرة عليه ، تكفل الحكومات الافريقية وجود جهة عامة قوية لمراجعة الحسابات تتوفر لها موارد كافية ودعم من تلك الحكومات لضمان استقلالها الفعال .

ولقد فقد قدر كبير من فعالية الموارد التي وُجّهت في الماضي إلى قطاع السلع الاساسية نظرا لسوء القرارات وعدم كفاءة الاستثمار وسوء الإدارة أو نظرا لعدم الإدماج الفعال للعناصر المنفصلة لبرنامج ما في كل متماسك ذاتي الدعم . ويعد توافر تدابير لتحسين كفاءة الإنفاق العام في قطاع السلع الاساسية أمرا هاما . ولبلوغ هذه الغاية ، سيمثل إنشاء قدرة تحليلية في البلدان الافريقية لتقيم بموضوعية الطريقة التي تستخدم بها الموارد ، خطوة هامة لاستخدام الموارد بمزيد من الفعالية .

ولذلك نوصي بما يلي :

- أن تنشئ البلدان الافريقية ، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي ، قدرة تحليلية لتقييم النفقات العامة بطريقة أكثر انتقادية عما هو ممكن حاليا بصفة عامة .

(د) التعليم

يعد تحسين التعليم على جميع المستويات أمرا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في افريقيا ، ولاسيما تنمية قطاع السلع الاساسية .

وتولي بعض البلدان الافريقية مثل بوتسوانا وسيشيل وجزر القمر وغانا أولوية عليا نسبيا للإنفاق على التعليم . وإن كانت هذه الاولوية تتناقص في بلدان أخرى . ولكن نظرا لتزايد تعقد التكنولوجيات المرتبطة بإنتاج وتسويق السلع الاساسية والبيئة التنافسية بقدر متزايد التي يرجح أن تسود في المستقبل ، سوف تزيد بدلا من أن تنقص الحاجة إلى توفر مهارات تعليمية في قطاع السلع الاساسية مثلما هي الحالة في القطاعات الاخرى في الاقتصاد الافريقي .

ولذلك نوصي بأن تقوم الحكومات الافريقية بما يلي :

- عكس اتجاه التدهور في المستوى العام للتعليم وتحسينه في المراحل الابتدائية والثانوية والعليا ؛

- إعادة تصميم المناهج الدراسية في المدارس الثانوية لإفساح المجال أمام المواضيع المتصلة مباشرة بالزراعة والسلع الاساسية الاخرى بصفة خاصة وبالإدارة عموما ؛

- زيادة التركيز في المستوى العالي من التعليم على تنمية المهارات والتدريب المهني المرتبط بإنتاج السلع الاساسية وتوزيعها وتسويقها .

(هـ) السكان

لا يدخل موضوع النمو السكاني رسميا في إطار ولاية الفريق . ومع ذلك فإن تقريرنا يظهر أن الزيادة في الاعداد تفوق حاليا بكثير الزيادات السنوية في إنتاج الاغذية . وحتى لو حدث انخفاض كبير في معدلات المواليد في المستقبل القريب ، فإن تعداد السكان سيظل يتزايد بسرعة لعدة عقود ، وذلك ببساطة نتيجة لزيادة عدد الاشخاص

في نطاقات من الخصوبة . ونعتقد أنه ما لم يتخذ إجراء فإن العقبات التي تواجه على المدى الطويل ، توفير الاغذية والخدمات الصحية والتعليم وأيضا زيادة فرص العمالة سيصعب للغاية تدبرها . ويجب على الحكومات الافريقية لذلك أن تقوم بتدعيم البرامج الرامية إلى تنظيم الاسرة بوصفها مسألة ذات أولوية وطنية . وإذا لم يتحقق نقص في معدل النمو السكاني فثمة احتمال خطير في أن تقوض جميع الجهود الاخرى على نحو مهلك .

ونوصي بأشد عبارات ممكنة بما يلي :

- أن تدعم الحكومات الافريقية ، على سبيل الاستعجال ، سياساتها السكانية القائمة التي تضم تنظيم الاسرة كوسيلة لتخفيض معدلات المواليد الحالية المرتفعة للغاية وتحسين رفاه سكانها .

١٣١ استراتيجية السلع الاساسية

(أ) الامن الغذائي

نظرا لضخامة مشاكل الجوع وسوء التغذية في افريقيا والاحتمال المخيف في أن تسوء هذه الحالة ، يجب أن يتصدر الامن الغذائي جدول أعمال خطة السياسة العامة في مجال السلع الغذائية في معظم البلدان .

ولا يعني الامن الغذائي بالضرورة تحقق الاكتفاء الذاتي في الغذاء بشرط إمكان تحقيق دخل من التصدير من مصادر أخرى . ولكن في معظم البلدان سيتعين أن تحدث الزيادات الكبيرة في توفر الاغذية ، لفترة ما ، من مصادر داخلية .

وطالما ظل النمو السكاني قريبا من معدله الحالي ، فإن الامر سوف يتطلب حدوث نمو سريع في إمدادات الاغذية ، يتراوح بين ٣ في المائة و ٤ في المائة سنويا بالمقارنة بالنسبة الحالية التي تقل عن ٢ في المائة ، للمحافظة على إمدادات الاغذية بالنسبة للفرد وتقليل الجوع القائم وإلا يستمر الاعتماد الشديد القائم على المعونة الغذائية بل سينمو في الواقع . وعلى وجه الخصوص فإن الاهمية التي أولياها من قبل لتدعيم السياسات السكانية في افريقيا تعد أمرا مصاحبا لازما لتحقيق أهداف الامن الغذائي .

وسيترتب على السياسات التي تعطي مزيدا من الاولوية لقطاع السلع الاساسية ولاسيما للزراعة تأثير مفيد مباشر على الامن الغذائي ، بل ربما تمثل حلولا هامة

لمشكلة الامن الغذائي في افريقيا . ولكن سيحتاج تحقيق الامن الغذائي في المناطق غير الحضرية بصفة خاصة إلى تدابير داعمة تتضمن توفير مرافق كافية للتخزين والتوزيع .

ونوصي بما يلي :

- أن تعطي الحكومات الافريقية الاولوية الاولى للامن الغذائي في إطار سياسات قطاع السلع الاساسية فيها على أن تسلم بأن من الارجح أن يتحقق الامن الغذائي لو اتبعت توصياتنا الاخرى ؛

- أن يُولى اهتمام خاص للاحتياجات المتعلقة بهياكل أساسية محلية معينة والاحتياجات الخاصة للنساء والاطفال (انظر أيضا الفرع الوارد أدناه عن دور المرأة) .

(ب) البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي

إن البحوث هامة لزيادة الإنتاجية وتحسين القدرة على التنافس ومن بينها التنافس بين السلع الاساسية الطبيعية والبدائل الاصطناعية ، وهي هامة أيضا لاستحداث استخدامات نهائية جديدة للسلع الاساسية . وتشكل البحوث شرطا أساسيا لاتخاذ قرارات صحيحة فيما يتعلق بالتنويع الرأسي والافقي .

ومن المهم بالنسبة للحكومات الافريقية ، نظرا لمواردها المحدودة ، أن تكون انتقائية وأن تركز جهودها على المجالات الاكثر أهمية بالنسبة لها . وبالنسبة للبلدان الاصغر ، على وجه الخصوص ، كثيرا ما سيكون التعاون الإقليمي في مجال البحوث حتميا بالنسبة لها ومستصوبا أيضا .

ونوصي لذلك بأن تقوم كل حكومة من الحكومات الافريقية بما يلي :

- تحدد أولويات في مجال البحوث وأنشطة الإرشاد فيما يتعلق بإنتاج الاغذية وتقليل خسائر ما قبل الحصاد وما بعده ، وفيما يتعلق بالسلع الاساسية الرئيسية المصدرة التي لها مستقبل محتمل في سياق استراتيجية السلع الاساسية ؛

- تستعين بالخبراء المحليين في مجال البحوث وأنشطة الإرشاد ، وفي حالة عدم توفر الخبرة الفنية المحلية ، تضغط من أجل الإدراج الحقيقي للعناصر التدريبية في برامج المعونة ؛

- تحقيق تعاون أفضل واتصال أحسن مع معاهد البحوث مع إيلاء اهتمام خاص للأجهزة الملحقة بها ؛ وتوفر الوسائل اللازمة لمتابعة أنشطة البحوث ذات الصلة بالسلع الأساسية الافريقية التي أجريت في أماكن أخرى ؛ وتنظيم النشر الفعال للنتائج .

(ج) كفاءة الإنتاج الزراعي

لم تستخدم في الماضي التكنولوجيات المتاحة لمنتجي السلع الأساسية استخداما كافيا ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم توفر المهارات والمدخلات اللازمة كما يرجع أيضا إلى عدم قيام الوكالات الحكومية بالتنسيق في مجالات النقل والتمويل والترتيبات المؤسسية الأخرى لتمكين المزارعين الذين يتمتعون بتدريب مناسب وخدمات إرشادية مناسبة لاستخدام التكنولوجيات المتاحة .

ويتطلب تطبيق التكنولوجيات الجديدة فضلا عن تلك المتاحة ولو أنها غير مستخدمة بصفة عامة استخداما تاما ، اتباع إجراء تنسيقي لتقديم البذور والأسمدة والمدخلات الأخرى ووسائل تمويلها .

ونوصي لذلك بما يلي :

- بذل مزيد من الجهود لتطبيق التكنولوجيات المعروفة والتي تم استحداثها مؤخرا في إنتاج السلع الأساسية الافريقية ؛

- إيلاء مزيد من التركيز في خطة السياسة العامة للسلع الأساسية على تنسيق الإمداد بالتكنولوجيات والمدخلات والائتمانات المقدمة للمنتجين والتدريب وخدمات الإرشاد .

(د) انتاج السلع الاساسية غير الزراعية

تتطلب التحسينات في انتاج المعادن وكذلك في منتجات الحراجة ومصائد الاسماك تدابير خاصة .

ونظرا لقدرة افريقيا على زيادة انتاج المعادن ، فإنه من المبرر بذل جهد أكبر بكثير في هذا القطاع . وكان استغلال المعادن محدودا جدا ، كما كانت ممارسات الانتاج في غالب الاحيان قصيرة الاجل وليست طويلة الاجل من ناحية التوجه . كما كانت الاستثمارات الجديدة في تنمية التعدين منخفضة جدا .

ولان كثيرا من انتاج المعادن في افريقيا ، كما هو في الاماكن الاخرى ، يتم على نطاق كبيرا جدا ، وعلى نحو ينطوي على مجازفة عالية ، وفي مناطق نائية ، ويكون معقدا من الناحية التكنولوجية ؛ فقد اشتركت في التطورات الرئيسية فيه مؤسسات تعدينية كبيرة تديرها الدولة أو الشركات الاجنبية . وهذه تؤدي ، من ناحية ، الى زيادة جميع أوجه القلق إزاء عدم الكفاءة الذي غالبا ما تكون عليه المؤسسات الحكومية ، ومن الناحية الاخرى جميع أوجه القلق السياسية والاقتصادية ازاء الشركات المتعددة الجنسية .

ومن المرجح أن تكون التطورات الناجحة الاخرى من نفس النوع . بيد أن التعدين على نطاق صغير هام في عدد من السياقات ، كاهميته بالنسبة للقصدير والاتربة النادرة ، وكثيرا ما كانت الامكانيات في هذه المناطق تحبط من جراء عمل الحكومة أو قعودها عن العمل - ومثال ذلك عدم تامين الملكية للتعدين الذي يقوم به صغار الصناع .

وتعد زيادة تجهيز المعادن في افريقيا محدودة بالمقارنة بالمناطق الاخرى . وفي الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة في افريقيا ، ينبغي بذل جهد أكبر لتوفير مرافق النقل ولوازم الطاقة والموارد الضرورية لتشجيع تحقيق زيادة مستوى تجهيز المعادن .

وهكذا فإننا نوصي بأن تقوم الحكومات الافريقية بما يلي :

- توسيع نطاق الخيارات لاستغلال مواردها المعدنية عن طريق تهيئة ظروف تشجع اشتراك القطاع الخاص في أنشطة التنقيب عن المعادن وتجهيزها ؛

- إيلاء قدر أكبر من الاهتمام الى النهوض بالتعدين على نطاق صغير حيثما يكون ذلك ممكنا من الناحيتين التقنية والاقتصادية ، بما في ذلك تحسين تأمين الملكية للقائمين بالتعدين على نطاق صغير ؛

- حث الشركات العاملة بالفعل في التعدين في افريقيا على إعادة دراسة إمكانيات زيادة تجهيز المعادن .

كما أن الاحتمالات تعد جيدة بالنسبة لزيادة عائدات افريقيا من موارد مصائد أسماكها . وبوسع مصائد الأسماك الداخلية التي تستخدم المياه المحلية أو زراعة الأسماك الاصطناعية أن تسهم بقدر كبير في الأمن الغذائي .

وتأتي نصف الصادرات السمكية الافريقية تقريبا من ترتيبات الترخيص المبرمة مع الأساطيل الأجنبية ، ويمكن للترتيبات المتوازنة من هذا النوع توفير رأس المال والخبرة اللذين تفتقر افريقيا اليهما . بيد أنه لا يتضح وجود القدرة لدى البلدان الافريقية على حراسة ورصد بعض هذه الاتفاقات . ويمكن السعي للحصول على مساعدة في هذا الصدد من البلدان المانحة .

ونحن نوصي بما يلي :

- أن تجري الحكومات الافريقية ، فرادى وبالتضامن ، دراسات متعمقة عن تقييم كميات مصائد أسماك المياه المفتوحة وزراعة الأسماك ؛

- أن تقوم حكومات البلدان الافريقية التي تمتلك موارد أسماك محيطية بدعم إقامة مشاريع مشتركة مع الشركاء الأجانب مستفيدة بهذا من التكنولوجيا الأفضل والخبرة الفنية ، ولاسيما بالمعرفة الأفضل بأسواق العالم وقنوات التوزيع فيه ؛

- وحيثما لا تتاح محليا مثل هذه القدرة ، يسعى الافارقة الى الحصول على المساعدة من البلدان المانحة والوكالات الدولية ذات الصلة ، وذلك في آن واحد لتقييم الموارد السمكية ، ورصد الاتفاقات مع الشركاء الأجانب ووضع سياسة عامة لها .

أما الحراجة فقد عانت بشدة في كثير من البلدان الافريقية . وكان هذا نتيجة لمزيج من الضغوط الاقتصادية الهائلة والافتقار الى وجود سياسات منتظمة لاستخدام موارد الاحراج بكفاءة ، وبما يتفق مع المحافظة على التوازن البيئي . وللموارد الحرجية أهمية باعتبارها مصدرا لتوريد الوقود وبالنسبة لصحة التربة ؛ كما أنها هامة كقاعدة لمنتجات الاحراج وصناعة تجهيز الاخشاب . وهكذا ، فإن وجود سياسة شاملة للاحراج يعد عنصرا هاما في أي استراتيجية للسلع الاساسية .

ونتيجة لذلك ، نوصي بما يلي :

- أن تشجع الحكومات الافريقية التقنيات والممارسات الرامية الى تحقيق استغلال سليم للاحراج والمحافظة عليها لدعم انتاجها من الاخشاب ، بما في ذلك الترويج لمزارع الاحراج الصناعية في المناطق التي تعرضت فيها الاحراج الاستوائية للاستغلال الزائد والاستنزاف .

(هـ) <u>التسويق</u>

ثمة هدف رئيسي هو جعل السلع الاساسية الافريقية تصمد في المنافسة أمام سلع البلدان المنتجة الاخرى . وبالرغم من أن الانتاج هو نقطة البداية الاساسية ، فكثيرا ما يكون التسويق مفتاحا للقدرة التنافسية ، ويجب أن يكون محوريا في مجموعة السياسة السلعية . كما أن إمكانية تسويق السلع الافريقية - التقليدية أو الجديدة - بصورة تنافسية تصورها بشكل جيد جهود ناجحة تبذل مؤخرا في سلع مثل الشاي وزهور القطف من كينيا ، والمانجو من مصر . ونظرا للعوامل الكثيرة التي تؤثر في عملية التسويق ، ولأن الاصلاحات المحددة في نظام التسويق تعتمد على ظروف السلع الاساسية والبلدان المعينة ، فإننا نتقدم فقط بعدد قليل من التوصيات العامة التي تغطي ثلاثة مجالات يلزم اجراء تحسين فيها - الاطار المؤسسي ؛ والمرافق المادية ؛ والموارد البشرية .

ويتوقف نجاح التسويق قبل كل شيء على توفير الحوافز الضرورية للمنتجين وللمشتركين في جميع مراحل عملية التسويق . ويتعين أيضا أن يكون النهج المتبع في التسويق متكاملا وشاملا وليس مجزءا .

وهكذا ، فإننا نوصي بما يلي :

- أن تضع كل من الحكومات الافريقية ، ضمن مجموعة السياسة السلعية ، تدابير ترمي الى تحسين كفاءة سلسلة التسويق وكفالة تكامل السياسات والتنسيق فيما بينها وتعزيز العملية التسويقية في جميع مراحلها ؛

- أن يتم وضع سياسات التسويق ضمن هيكل حوافز ملائم بالنسبة لجميع جوانب العملية التسويقية ؛

- أن تكون أسعار المنتج متصلة بشكل وثيق بأسعار السوق .

وبالرغم من الاستفادة على نطاق واسع من مجالس التسويق في الماضي فإن هذه المجالس لم تساعد في غالب الاحيان على تخطي المشاكل التسويقية التي تواجه المنتجين الافارقة وكثيرا ما أدت الى تفاقمها . وبالرغم من أن هذه المجالس حلت في كثير من الحالات ، فإن الكثير منها لا يزال قائمة . وقد أدى الغاء هذه المجالس أحيانا الى التسبب في المشاكل لأن بعض مهامها مثل توفير المنافع العامة ، مثل مراقبة النوعية والثقة في العرض لا يزال ضروريا . وتستطيع تعاونيات المنتجين أداء هذه المهام أحيانا ويجب تشجيعها على ذلك ، ولكن ذلك لن يكون بالمستطاع في غالب الاحيان كما أنه سيفتقر الى المهارات اللازمة . وهكذا يمكن أن يصبح لمجالس التسويق دور في النهوض بالسوق في مجال مراقبة النوعية والثقة في العرض وبوصفها ، بحدود واضحة ، ثقلا موازنا لكبار المشترين ، المحليين أو الدوليين . بيد أنه لا ينبغي إعطاء مجالس التسويق سلطة الاحتكار . ومن المستصوب أيضا أن يلعب المنتجون أنفسهم دورا هاما في عمليات التسويق .

وهكذا فإننا نوصي بما يلي :

- حيثما توجد مجالس التسويق ، ينبغي أن يحدد بدقة دورها وولايتها بهدف ضمان قيامها بالعمل في جو تنافسي ؛

- تشجيع ظهور تعاونيات المنتجين ، وينبغي بوجه أعم زيادة الاشتراك المباشر للمنتجين في صنع القرار في مجالس التسويق .

وهناك تشكيلة من آليات التجارة لمواجهة الظروف المعينة في الاسواق الدولية التي لا يجري حاليا الافادة منها بالكامل والتي يمكن أن تقدم العون في جو سريع

التغير . وهذه تضم التغيرات العميقة في سياسة الاقتصاد الكلي وسياسة العلاقات الخارجية الجارية الآن في بلدان أوروبا الشرقية والتي بوسعها أن توفر فرصا للمصدرين الافارقة . وبالرغم من الضيق المالي الموجود حاليا في هذه البلدان ، فإن النهج الجديدة بما فيها المقايضة والتجارة المتكافئة يمكنها أن تسهم في خلق أسواق اضافية للسلع الافريقية .

وهكذا ، فإننا نوصي بقيام الحكومات الافريقية بما يلي :

- التقييم الانتقادي لمختلف آليات التسويق الدولية المتاحة للسلعة الاساسية (مثل المبيعات المباشرة والمزادات والعقود الطويلة الاجل) ، والاليات التي يحتمل الاستفادة منها بشكل أفضل (أسواق المستقبل ، والتجارة المتكافئة ، وما اليها) ، على ضوء الظروف المحددة للسلعة الاساسية والبلد ؛ وتنفيذ سياسات تعزز وتسهل أفضل ترتيبات التسويق ملاءمة لنظام التسويق المختار ، وعلى الاخص تلك السياسات التي تبذل جهودا أكبر لايجاد أسواق جديدة فيما وراء البحار بما في ذلك الاسواق في أوروبا الشرقية وآسيا .

وسيكون من الضروري معالجة النهوض بالهياكل الاساسية المادية للتسويق على مراحل تستغرق فترة سنوات . بيد أنه بدون وجود المرافق المناسبة ستضيع عبثا كثير من الجهود المبذولة في جهات أخرى .

وهكذا فإننا نوصي الحكومات الافريقية :

- بأن تقدم ، منفردة أو مجتمعة ، سياسات ضمن استراتيجيتها السلعية تنص على اجراء تحسين منتظم ، على فترات ، لمرافق التخزين ، والنقل ، والطرق ، والموانئ ، وتسهيلات التحميل في الموانئ ، والمرافق الاساسية للاتصالات ، بغية زيادة القدرة التنافسية للسلع عن طريق تخفيض تكاليف النقل والتحميل .

كما أن أهمية تحسين الموارد البشرية التي شددنا عليها في هذا التقرير تنطبق بوجه خاص على التسويق ، ولاسيما لان تحقيق اللامركزية التي أكدناها سيكون صعبا بدون هذا التحسين .

وهكذا فإننا نوصي :

- باعتبار أن لتعليم وتدريب الافارقة في مجال التسويق أولوية عليا .

(و) دور المرأة

تسهم المرأة بما يزيد على ٦٠ في المائة من انتاج الاغذية الرئيسية في قطاع السلع الاساسية . كما تعتبر المرأة والطفل من الهيئات الضعيفة في حالات نقص الاغذية . وفي حين ينبغي التركيز بدرجة أكبر على هذه الفئات في برامج الامن الغذائي ، فإن زيادة انتاج الاغذية الرئيسية تعد بوجه عام أنجع الطرق لتحسين الامن الغذائي . وهكذا فإن من الشذوذ وإنعدام الكفاءة أن يحد تدني المركز القانوني للمرأة من مساهمتها الانتاجية في كثير من بلدان افريقيا ، ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الملكية . ونحن نعترف بالصعوبات المرجح أن يؤدي اليها التغلب على هذه المشاكل ، خاصة وأن الامر كثيرا ما يتطلب تدابير قانونية ، ولكننا نعتقد أن من المهم بقدر كاف محاولة التغلب على هذه الصعوبات . ونحن نؤمن بأن اتخاذ اجراءات على هذه الجبهة من شأنه ، حيثما ينطبق ذلك ، أن يمثل دليلا قويا على الالتزام بالاتجاهات الجديدة والتصميم على النجاح .

ونحن نوصي بما يلي :

- إيلاء إهتمام للمشاكل الخاصة التي يرجح أن تنشأ للمرأة نتيجة للتحول الهيكلي للزراعة الافريقية ؛

- إيلاء إهتمام خاص لازالة القيود التي توجد حاليا على مشاركة المرأة ، بحقوق متساوية ولاسيما فيما يتعلق بالملكية ، في عملية انتاج تسويق السلع ، وفي مجالات امتلاك الاراضي .

(ز) التنويع

لم تستطع الاسواق العالمية استيعاب استمرار التوسع القوي للانتاج في افريقيا والاماكن الاخرى . وبالرغم من أن افريقيا ستواصل الاعتماد بشدة على السلع الاساسية الموجودة بالنسبة للمستقبل القريب جدا ، فإن هناك توافقا في الآراء على الاهمية القصوى التي يمثلها بالنسبة لمستقبل قطاع السلع الاساسية الافريقية ، التنويع في الصادرات غير التقليدية الى الاسواق العالمية والافريقية . ويمكن أن تشمل هذه

الصادرات السلع الاساسية الجديدة أو المنتجات المتصلة بالسلع الاساسية مثل المحاصيل الثانوية ومصائد الاسماك ومنتجات الاحراج ، وتجهيز المنتجات الاولية ، وكذلك في بعض الحالات ، الممنوعات القائمة على كثافة العمل . ويشمل هذا التوافق في الآراء الاتفاق على أن الاغذية الرئيسية والمدخلات المسعرة بصورة مناسبة ، والتسويق المحدد من ناحيتي التفاصيل والمنتجات ، والخبرة التقنية ؛ ضرورية جميعها للنجاح في جهود هذا التنويع .

واذا حقق هذا التنويع نجاحا واسع النطاق ، فإن هذا سيؤدي الى الحد من الاقتصادات الافريقية للتضرر من عدم استقرار حصائل الصادرات ، وتوسيع نطاق الروابط الاقتصادية للقطاع السلعي لتشمل أجزاء أخرى من الاقتصاد . ومن صعوبات تحقيق تنويع ناجح تواتر تصعيد حواجز التجارة الدولية بزيادة درجة التجهيز ، وتعرض الاسواق أحيانا للقيود عندما تفلح جهود التنويع في فتح سوق جديدة . وتعتني بلدان أخرى بالتنويع في نفس السلع تقريبا ، ومن المرجح أن تكون المنافسة من البلدان الآسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية قوية .

وفي حين يسلم الفريق بهذه الصعوبات ، فإنه يلاحظ أن جهود التنويع كان في أحيان كثيرة ناجحا بالنسبة للبلدان النامية وهو يؤمن بضرورة الاستمرار في جهود التنويع على سبيل الاولوية .

وهكذا ، فإننا نوصي الحكومات الافريقية بالقيام بما يلي :

- مواصلة منح أولوية عليا لجهود التنويع في القطاع السلعي سعيا الى استحداث منتجات جديدة والبحث عن أسواق لهذه المنتجات ؛ وتشجيع زيادة التجهيز في افريقيا للسلع الاساسية الزراعية وغير الزراعية ، والتوسع في التصنيع بما في ذلك تعزيز الهياكل الاساسية اللازمة وتنمية المهارات المطلوبة .

- التشجيع ، حيثما يكون ذلك ممكنا من الناحية الاقتصادية ، لاصلاح المصانع الموجودة عن طريق إدخال التكنولوجيا المناسبة والنهوض بالملكية المحلية وزيادة إمكانية توافر المعدات والمدخلات الضرورية ، محليا أو من خلال الواردات ؛

- المساعدة في جمع ونشر وتحليل المعلومات المتصلة بجهود التنويع بمعاونة المنظمات الدولية المختصة .

(ح) المعونة الغذائية

يمكن في بعض الظروف أن تكون المعونة الغذائية مفيدة أو ضرورية لكثير من البلدان كما توحي مناقشتنا السابقة للاحتياجات الغذائية الافريقية المتوقعة . بيد أنه ما لم يكن هناك حرص كبير ، يمكن أن تكون هذه المعونة مدمرة للصناعات الزراعية الاصيلة ومن ثم تطيل أمد الحاجة الى المعونة الغذائية ، بالاضافة الى إبطاء التنمية الاقتصادية .

وهكذا فإننا نوصي بأن تقوم الحكومات الافريقية بما يلي :

- ينبغي أن تكفل ، عند وضع مجموعات سياساتها السلعية ، إدماج دور المعونة الغذائية بالكامل في البرنامج بما يضمن النظر على نحو كامل في الآثار السلبية وكذلك الآثار الايجابية ، وذلك قبل قبولها للمعونة الغذائية .

(ط) تدهور البيئة

إن الاضرار البيئية التي تلحق بأراضي افريقيا ومواردها من المياه والاحراج تعرِّض للخطر سلامة قطاع السلع الاساسية في افريقيا وسبل عيش منتجي السلع الاساسية فيها في الاجل الطويل .

ولذلك نوصي بما يلي :

- أن يتضمن وضع مجموعة قواعد وطنية للسلع الاساسية ، بصفة عاجلة ، إدماج ممارسات فعالة وقابلة للإدامة لادارة البيئة ؛ وأن تطلب البلدان الافريقية ، بالنظر الى أنه في البلدان الفقيرة بوجه خاص ، ستحتاج السياسات البيئية الى تمويل خارجي ، أن تقوم الجهات المانحة ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، بمراعاة ذلك عندما تضع خطط المساعدة .

'٤' الموارد

لم يحظ قطاع السلع الاساسية في الماضي بأولوية مناسبة عند تخصيص الموارد المالية والبشرية .

وفي الآونة الاخيرة ، جعلت الحكومات الافريقية هدفها توجيه نسبة ٢٥ في المائة من نفقات الميزانية الى الزراعة ، مما يشير الى الموافقة على ضرورة منح أولوية أعلى للزراعة . وقد تحركت بعض البلدان بالفعل في هذا الاتجاه - وعلى أساس الخطط الانمائية الاخيرة ، تقترب الكاميرون والكونغو وتونس من بلوغ الرقم المستهدف . بيد أن الوقت لم يحن بعد لمعرفة الى أي مدى ستتحقق هذه الاهداف .

وفي حين نسلم باختلاف ظروف كل بلد على حدة ، نود أن نؤكد أنه ، عن طريق تخفيض النفقات العسكرية ، يمكن الافراج عن موارد كبيرة لاغراض أوجه الانفاق الاخرى ذات الاولوية ، ولا سيما لقطاع السلع الاساسية .

ولذلك نوصي بما يلي :

- أن تتحرك الحكومات الافريقية بسرعة لتحقيق هدفها المتمثل في توجيه نسبة ٢٥ في المائة من نفقات ميزانياتها الى الزراعة ، بما في ذلك الهياكل الاساسية ذات الصلة ؛

- أن تتحرك الحكومات الافريقية بسرعة لتخفيض النفقات العسكرية من المتوسط الحالي البالغ ١٠ في المائة من النفقات الحكومية الى نسبة ٥ في المائة من النفقات الحكومية كحد أقصى ، وذلك للمساعدة في تمويل الاحتياجات الزائدة من الموارد ؛

- أن تكون النفقات العامة في قطاع السلع الاساسية ، على وجه خاص ، في إطار الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بالسلع الاساسية بشرط أن يسبق ذلك تقييم دقيق لآثارها الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - الاجراءات التي تتخذ على الصعيد الاقليمي

١٣١ المواقف

لمجموعة مختلفة من الاسباب التاريخية ، اقامت الاقتصادات الافريقية روابط ثنائية مع بلدان خارج افريقيا ، وعلى وجه التحديد في أوروبا . وعلى الرغم من امكانيات التبادل التجاري داخل افريقيا ، وصدور كثير من اعلانات النوايا لتوسيع نطاق التبادل التجاري والتعاون الاقليمي ، لا يبلغ التبادل التجاري المسجل داخل افريقيا سوى ٥ في المائة من مجموع التبادل التجاري ، وإن كان من المعتقد أن يكون التبادل التجاري غير المسجل قريبا من ١٠ الى ١٥ في المائة من مجموع التبادل التجاري .

وقد تكلم الزعماء الافريقيون في كثير من الاحيان عن ضرورة زيادة التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان افريقيا . وفي حين نسلم بما يشكله بعد المسافة وتكاليف النقل والى حد ما الصعوبات الاثنية واللغوية من معوقات حتمية تعترض زيادة التعاون الاقليمي ، فإن هذا التعاون حيوي في الاجل الطويل لزيادة ازدهاره واستقرار افريقيا ، ولا سيما على ضوء صغر الاسواق في كثير من البلدان الافريقية وكون أن كثيرا منها غير ساحلي .

ولذلك نوصي بما يلي :

- أن تتحرك الحكومات الافريقية تحركا حقيقيا لوضع نهج أكثر واقعية وفعالية للتعاون الاقتصادي وتكامل قطاعها للسلع الاساسية ، كجزء من استراتيجياتها للسلع الاساسية .

١٣٢ التنظيم

(أ) المؤسسات الاقليمية

هناك مجال كبير لزيادة التعاون الاقليمي في عدد من المجالات . ويتضمن هذا البحث والتعليم ، اللذين سيكونان حاسمين لتنمية قطاع السلع الاساسية في المستقبل . وفي الواقع ، فإننا نفهم أن التعاون الاقليمي في مجال التعليم أكثر انخفاضا بصورة كبيرة الآن عما كان عليه منذ حوالي ١٠ الى ١٥ عاما .

ولذلك نوصي بما يلي :

- أن تبذل الحكومات الافريقية جهودا أكبر لزيادة التكامل الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة في مجالات التعليم العالي ، والبحوث الزراعية ، وترويج الاسواق والتنمية ، والنقل ، وتطوير الهياكل الاساسية الاخرى والتعاون ؛ و ،

- أن تبذل جهودا أكبر للتعاون في مجال استخدام أحواض الانهار والبحيرات بصورة أكثر فعالية كجزء من عملية التكامل الاقتصادي الاقليمي .

وعلى الرغم من إحراز تقدم محدود حتى الآن ، هناك بالفعل عدد كبير جدا - يتراوح ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ هيئة أو منظمة من نوع أو آخر - تعنى بالتعاون الاقليمي ، مما يحمل الموارد الماهرة المحدودة في افريقيا بطلب مفرط . وبتخفيض عدد الآليات الاقليمية القائمة ، يمكن الاستفادة بصورة أكثر فعالية من عدد أصغر من المنظمات المستهدفة مباشرة أكثر من غيرها .

ولذلك نوصي بما يلي :

- تفويض اللجنة الاقتصادية لافريقيا في القيام ، بالتعاون مع الاونكتاد ، بدور قيادي في عملية ترشيد وتوحيد للمنظمات الاقليمية يمكن أن تُعجِّل التعاون الاقليمي بصورة أكفأ .

(ب) <u>التعاون والتكامل في الميدان التجاري</u>

يتعلق أحد المجالات الحيوية لزيادة التعاون بالتبادل التجاري الاقليمي . وكثير من المعوقات التي أوجدها الانسان أمام التبادل التجاري داخل افريقيا يرتب آثارا شديدة على البلدان الخمسة عشر غير الساحلية في افريقيا . وتتضمن تلك المعوقات اجراءات العبور المحددة بصورة سيئة وحالات التأخير عند نقاط العبور ، والاجراءات الجمركية المرهقة ، والتعريفات الجمركية في بعض الحالات ، والافتقار الى توحيد القواعد المتعلقة بالنقل . ونرى أن إزالة هذه العقبات التي صنعها الانسان سيمثل خطوة هامة تجاه زيادة توثيق التعاون الاقليمي عن طريق التبادل التجاري . وهي أيضا تدابير يمكن أن تنفذ بصورة سريعة الى حد ما اذا رغبت البلدان في ذلك .

ولذلك نوصي بما يلي :

- أن تقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدور قيادي ، بالتعاون مع الاونكتاد ، في حشد الحكومات الافريقية والوكالات الدولية المختصة بغية اتخاذ خطوات محددة لترشيد وتبسيط الاجراءات والوثائق ذات الصلة بالتبادل التجاري داخل افريقيا ، وبخاصة :

- لتيسير وتبسيط اجراءات العبور والاجراءات الجمركية للقضاء على حالات التأخير عند الحدود ونقاط العبور ؛ وتوحيد الاجراءات والقواعد المنظمة للنقل البري . وينبغي أن يتضمن هذا تسجيل المركبات على نطاق افريقيا ووضع اجراءات على نطاق افريقيا لسندات الشحن مما يتيح لمقاولي النقل ان يعملوا على أساس المنطقة بأسرها كحق لهم ؛

- لإزالة جميع المعوقات الاخرى التي تعترض التبادل التجاري داخل افريقيا ، بما في ذلك جميع الحواجز الاصطناعية الحمائية وغير التعريفية ؛

- لتكوين رابطات اقليمية لتنظيم النقل الدولي واختيار موانئ تركيز وشبكات للنقل الفرعي مما يتيح عوامل وفر في تكاليف الشحن عند النقل بالعربات لمسافات طويلة ؛

- لإنشاء رابطة للشاحنين ، بما في ذلك مصالح المنتجين ، للتفاوض من اجل الحصول على شروط أفضل فيما يتعلق بالنقل فيما وراء البحار ؛ و ،

- لتوسيع نطاق شبكات المعلومات التجارية الشاملة على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي لتوفير بيانات حينية ودقيقة بشأن مدى توفر العرض والطلب ، وكذلك بشأن القواعد والانظمة التجارية ؛

ويمثل ضعف مرافق اعتمادات التصدير ، والافتقار الى امكانية تحويل العملة عوامل هامة تعوق التبادل التجاري داخل افريقيا .

ولذلك نوصي بما يلي :

- بذل جهود متانية لتعزيز مرافق إئتمانات التصدير دعما للتبادل التجاري داخل افريقيا وآليات الدفع القائمة ؛

- مواصلة استطلاع امكانيات انشاء آلية للمقاصة أو عمليات الدفع لتوفير موارد العملات القابلة للتحويل لدعم وجود مستويات عالية للمقاصة والتبادل التجاري ؛ وذلك بالتشاور مع مصرف التنمية الافريقي ، والمصرف المركزي لدول غربي افريقيا ، وغرفة المقاصة لغربي افريقيا ، وغرفة المقاصة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي وغرفة المقاصة للاتحاد الاقتصادي لدول وسط افريقيا .

(ج) وحدات التشييد المنظمة

يشير تطوير الهياكل الاساسية في المناطق غير الحضرية ، وبناء الطرق والجسور ومرافق المواني والمرافئ ، مشاكل هامة للحكومات الافريقية فيما يتعلق بالموارد والمهارات . إلا أن التكاليف العسكرية المرتفعة في افريقيا كثيرا ما تنطوي على تنمية الموارد البشرية التي يمكن استخدامها بصورة مفيدة في تطوير الهياكل الاساسية .

وبالمثل ، فإنه في القوات المسلحة ووحدات التشييد المنظمة في كثير من البلدان الصناعية ، توجد مهارات في مجالي الهندسة والتشييد تفتقر الى توفر فرص ملائمة لاستخدامها .

ولذلك نوصي بما يلي :

- أن تقوم الحكومات الافريقية ، بصورة تعاونية عن طريق الامم المتحدة ، بإنشاء مجموعة تشييد تابعة للامم المتحدة تتألف من وحدات هندسية من الجيوش ، أو قوات الدفاع أو وحدات التشييد المنظمة الاخرى في البلدان الافريقية والدول الاخرى الاعضاء في الامم المتحدة ، للعمل تحت رعاية الامم المتحدة للمساعدة في إصلاح وتشييد الطرق والجسور والهياكل الاساسية الاخرى في افريقيا .

٣ - الاجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي

'١' المواقف

كما نرى حدوث تغيرات في المواقف من جانب الافريقيين نعتبرها أساسية ، نرى أن حدوث تغير هام في موقف المجتمع الدولي حاسم بصورة مساوية .

وسيتضمن هذا التغير في الموقف التسليم بأنه ، دون الحصول على مزيد من المساعدات الهامة ، لا يمكن أن تتغلب افريقيا على مشاكلها ، وأنه لا توجد حلول سريعة وأنه ، في حين ان زيادة استخدام آليات السوق أمر ضروري ، لا يمكن أن يتغلب نهج السوق وحده على مشاكل افريقيا .

ونرى أن من الضروري أن تتبع حكومات البلدان المتقدمة النمو ، والوكالات المانحة المتعددة الاطراف والثنائية الاطراف ، نهجا أكثر ايجابية . وتدعو الحاجة الى حدوث هذا التغير في النهج لحدوث التغيرات التنظيمية التي نقترحها . وهذا التغير مطلوب بوجه خاص على ضوء الاحتياجات من الموارد التي قام البنك الدولي في الآونة الاخيرة بتحديد ماهيتها وكمياتها .

وفي مناخ للاستثمارات آخذ في التحسن بوجه عام في جميع انحاء القارة ، نلاحظ ، مثلا ، أن ٢٩ بلدا افريقيًّا قد انضم بالفعل الى وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الاطراف . وينبغي تشجيع بقية البلدان الافريقية على القيام بذلك .

ونوصي ، على وجه الخصوص ، بما يلي :

- أن يستجيب المجتمع الدولي ، تلبية للنداءات المتعلقة باتباع نهج أكثر ايجابية وتفهما لمشاكل افريقيا ، للجهود الكبيرة التي يبذلها كثير من الحكومات الافريقية للتغلب على مشاكلها ؛

- أن تقوم حكومات البلدان المتقدمة النمو ، على وجه الخصوص ، باستعراض الطرق التي تستطيع بها ان تشجع الشركات الخاصة على الاستجابة عن طريق الاستثمار والتعاون التقني في افريقيا ؛

- تسليما بأن مناخ الاستثمار في البلد المضيف يمثل عاملا حاسما عند قيام القطاع الخاص في افريقيا باتخاذ أي قرار ، ينبغي أن تولي الشركات ، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسية ، أهمية بالغة الى افريقيا الآن بالتأمين في حالات الاقتضاء ضد الاخطار غير التجارية مع وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الاطراف التابعة للبنك الدولي .

'٣' التنظيم

(أ) المشاركة الدولية

لزيادة الانتاج والانتاجية والقدرة التنافسية في قطاع السلع الاساسية في افريقيا ، يتمثل التغيير التنظيمي الرئيسي الذي نقترحه في أن تشتمل الخطط أو البرامج الانمائية للبلدان الافريقية على استراتيجية للسلع الاساسية ، وفي اطار ذلك ، مجموعة مبادئ للسياسة العامة . ونرى أن اشتراك أجهزة الامم المتحدة المختصة وبخاصة الاونكتاد ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الاغذية والزراعة واليونيدو وكذلك البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومصرف التنمية الافريقي ، والوكالات الدولية الاخرى مثل منظمة الوحدة الافريقية في تلك العملية على أساس منتظم ؛ يتسم بالاهمية لنجاحها .

ولذلك نوصي بما يلي :

- أن تستجيب الافرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي أو اجتماعات المائدة المستديرة التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بصورة بناءة للنهج المقترح ، سواء بعقد دورات استثنائية لاجتماعات المائدة المستديرة أو بطرق أخرى ، مع اجهزة الامم المتحدة المختصة المذكورة أعلاه ومع الحكومات الوطنية ، كوسيلة لتعبئة الموارد اللازمة لمجموعات السياسات السلعية الاستراتيجية .

(ب) التعاون الدولي في مجال السلع الاساسية

من المؤكد أن الحاجة الى وجود تعاون في مجال السلع الاساسية بين المستهلكين والمنتجين إقليميا وعالميا ، تتزايد اليوم أكثر من أي وقت مضى في ضوء المناخ الدولي الصعب والتنافسي . ويمكن أن يتراوح هذا التعاون بين اقتسام المعلومات والتعاون في مجال البحوث والترويج التجاري وتنمية الاسواق وبين استقرار الدخول وتثبيت الاسعار . أما الشروط الرئيسية التي ينبغي تلبيتها لنجاح الاتفاقات السلعية الدولية لتثبيت الاسعار ، فإنها يبدو كما يلي :

'١' ينبغي أن تكون مستويات الاسعار المتفق عليها مرتبطة بالسوق ومنسجمة مع الظروف الدينامية للسوق . وينبغي إدراج أحكام للتكيف مع التغييرات في أحوال السوق . وينبغي أن تكون هذه الاحكام قدر الإمكان تلقائية أو شبه تلقائية ؛

'٢' ينبغي أن تشمل تدابير تثبيت الاسعار ضمان توافر المخزونات الإحتياطية والموارد المالية الكافية لفعالية تنفيذ هذه التدابير ؛

'٣' ينبغي في أي اتفاق سلعي دولي يشمل تدابير لتثبيت الاسعار أن تكون التدابير المطبقة فعّالة وقادرة على حماية السعرين الادنى والاقصى على السواء ؛

'٤' عندما تشمل التدابير حصص تصدير مقررة وتدابير أخرى للعرض ، ينبغي أن تحظى تلك التدابير بتأييد الغالبية العظمى من البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة على السواء .

وفي كثير من أسواق السلع الاساسية ، بما فيها تلك التي لا تطبق فيها اتفاقات دولية بين المنتجين والمستهلكين ، يمكن أن تتحقق مكاسب من زيادة التعاون فيما بين المنتجين وحدهم . أما التعاون في البحوث بشأن استخدامات نهائية جديدة والترويج التجاري وتنمية الاسواق وغيرها من الانشطة ، فإنه يمكن أن يكون مفيدا بصورة مباشرة .

وفي الوقت نفسه فإن قيام اتحاد فعّال للمنتجين ، كما في حالة المطاط ، قد يشجع بصورة غير مباشرة على توسيع نطاق التعاون وتحسينه بين المنتجين والمستهلكين .

ولذلك . فإننا نوصي بما يلي :

- زيادة الجهود الدولية بغية وضع اتفاقات سلعية دولية لتثبيت الاسعار أو إعادة إقرار مثل هذه الاتفاقات فيما يتعلق بالسلع الاساسية الرئيسية الافريقية لا سيما البن والكاكاو كلما كان ذلك ممكنا ؛

- في الحالات التي يبدو فيها من المتعذر وضع اتفاقات سلعية دولية شاملة ينبغي إنشاء مجموعات تضم المنتجين والمستهلكين لتبادل المعلومات عن الاسواق ولزيادة التعاون بشأن التسويق وتنمية الاسواق ؛

- في ضوء الظروف الصعبة الحالية للاسواق العالمية للكاكاو والبن بصفة خاصة ، فإننا نوصي أيضا بتوجيه انتباه الحكومات الافريقية الى إمكانية تحقيق مكاسب عن طريق زيادة التعاون بين منتجي هاتين السلعتين الاساسيتين في افريقيا وغيرهم من المنتجين فضلا عن تجديد الاتفاقات المعقودة بين المنتجين والمستهلكين .

ونوصي أيضا بما يلي :

- أن تتعاون الحكومات الافريقية مع المنتجين عموما في أنشطة أخرى مثل البحوث والترويج التجاري وتنمية الاسواق .

ومن المهم أيضا أن يدخل الصندوق المشترك للسلع الاساسية في عملية تنفيذية سريعة موجهة بصورة خاصة نحو التصدي للمشاكل الحادة التي تواجهها السلع الاساسية الافريقية . وينبغي في المرحلة الاولى على الاقل أن تركز هذه العمليات على التدابير الإنمائية على النحو المتنبأ به في الشباك الثاني .

ولذلك فنحن نوصي بما يلي :

- توجيه موارد كافية الى الشباك الثاني على أن يتم تجديد هذه الموارد حسب الحاجة .

(ج) الوصول الى الاسواق

لاحظنا من قبل أن ضعف أداء الصادرات في افريقيا يرجع كثيرا الى مشاكل العرض

التي ينبغي حلها داخل افريقيا . ومع ذلك ، فإن الحواجز التي تواجهها بعض صادرات افريقيا تعد كبيرة وتشكل في حالات كثيرة مثبطات رئيسية للإصلاح وللتنويع في افريقيا . وعلاوة على ذلك ، ومع زيادة عدد البلدان الافريقية واتساع نطاق المنتجات التي تصدرها ومع تنوع صادراتها عموما فإن القيود على وصولها الى الاسواق ، يمكن أن تصبح أكثر إعاقة مما هي عليه بالنسبة للسلع الاساسية التقليدية .

وإذا ما تعين مساعدة البلدان الافريقية في الاجل الطويل على الاستفادة من التغييرات المحلية الكثيرة التي أوصينا بها ، فإن الحاجة تدعو بصورة ماسة الى تخفيض كبير في تلك الحواجز التي تعوق الوصول الى الاسواق ، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو ، بالنسبة لصادرات السلع الاساسية الرئيسية والسلع الاساسية المجهزة والمصنوعات التي ترغب البلدان الافريقية في تنويعها .

ولا تمثل التعريفات الجمركية مشكلة رئيسية بالنسبة لكثير من صادرات السلع الاساسية ، حيث أنها منخفضة عموما . ومع ذلك ، فإنه على الرغم من أن الافضليات التعريفية كما في نظام الافضليات المعمم أو بالاخص في إطار اتفاقية لومي للاتحادات الاوروبية تعتبر مفيدة ، فإنها ليست كبيرة .

وتواجه الصادرات الزراعية من المنطقة المعتدلة رسوما تقييدية متغيرة تفرضها السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الاوروبي والحواجز غير التعريفية بالنسبة لبعض المنتجات في الولايات المتحدة الامريكية واليابان وغيرهما من البلدان الصناعية . ويتاح للمصدرين الافريقيين فرص وصول محدودة الى الاسواق بموجب اتفاقية لومي فيما يتعلق ببعض المنتجات في إطار السياسة الزراعية الموحدة ، ومثال ذلك لحوم الابقار والسكر والارز وبعض المنتجات البستانية . وهذه التسهيلات تخضع لقيود مختلفة تشمل الحصص وفي بعض الحالات ، لفترات زمنية محددة أثناء العام . وعلى الرغم من أن الحصص لا تعد حاليا تقييدية بالنسبة للمستويات الحالية للصادرات ، فإن هناك قلق من أنه في حالة القيام باستثمارات للاستفادة من هذه الحصص بالكامل ، فإن ذلك يمكن أن يؤدي الى تخفيض تلك الحصص .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- أن تقبل البلدان الصناعية كهدف طويل الاجل ، إلغاء القيود الكمية بشأن واردات السلع الاساسية المهمة بالنسبة لافريقيا وأن تلتزم في الوقت نفسه بإنهاء هذه القيود بصورة كبيرة وتدريجية ؛ .

- ينبغي خصوصا في إطار جولة أوروغواي أو بصورة منفصلة ، زيادة حجم حصص السلع الهامة لإفريقيا التي يخصصها الاتحاد الاوروبي في إطار السياسة الزراعية المشتركة ، وإزالة القيود التقويمية أو الموسمية .

وتتألف الحواجز الاخرى من تدابير إدارية للحماية التي تقلل كثيرا من المكاسب التي قد تحصل عليها البلدان الافريقية ، من ترتيبات الافضلية بموجب اتفاقية لومي . كما أن القواعد التقييدية لتدابير المنشأ وكذلك القيود الاختيارية وتدابير مكافحة الإغراق ، قد أثّرت جميعها على الصادرات الافريقية مثل صادرات المنسوجات من زمبابوي وموريشيوس إلى الاتحاد الاوروبي .

غير أن الاهمية الخاصة لاستخدام قواعد المنشأ والحماية الإدارية الاخرى بالنسبة للتنمية الافريقية لا تقتصر فحسب على عدم التيقن الذي تشيعه ليس فحسب بين أصحاب المشاريع الافريقية بل أيضا بالنسبة للمستثمرين الاجانب مما يعوق كثيرا عملية التنويع .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- استعراض أثر الحماية الإدارية في الاتحاد الاوروبي وفي البلدان الصناعية الاخرى على صادرات افريقيا الحالية أو المحتملة وذلك داخل مجموعة "غات" أو في البلدان الصناعية بغية تنفيذ قواعد المنشأ وتدابير مكافحة الإغراق والتدابير التقييدية الاخرى على نحو يدعم جهود التنويع التي تبذلها البلدان الافريقية بدلا من إعاقتها وبما ينسجم مع المبادئ الدولية المتفق عليها .

ويمكن أيضا لتصاعد التعريفات الجمركية حسب درجة التجهيز أن يعوق إنجاز قدر أكبر من التنوع اللازم لتنمية افريقيا . وهذه المشكلة أقل خطورة مما كانت عليه منذ سنوات قليلة ماضية بسبب الإجراء السابق . وقد تم التعهد بالتزامات في مفاوضات جولة أوروغواي للحد من آثار التعريفات الجمركية المتبقية .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- ينبغي في إطار جولة أوروغواي ، أو بصورة منفصلة ، إنهاء مجالات التصاعد المتزايد في التعريفات الجمركية التي تمس بصورة خاصة السلع الأساسية المهمة بالنسبة للبلدان الافريقية .

والضرائب الداخلية على السلع الاستوائية في البلدان المتقدمة النمو ليست حواجز تجارية من حيث المبدأ ، لكنها ترمي إلى الحد من الاستهلاك وبالتالي الى تزايد الطلب على الواردات . وهي ما زالت مهمة بالنسبة للبن والكاكاو والشاي في كثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وهي مرتفعة بوجه خاص (بنسبة حوالي ٥٠ في المائة) على الشاي والبن في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وسيتعين إعادة النظر في هذه الضرائب في إطار أوروبا عام ١٩٩٢ ، حيث من المأمول في ذلك الوقت أن يتم إزالتها .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- الإسراع بتخفيض الرسوم أو الضرائب المرتفعة على المنتجات الاستوائية في البلدان الصناعية لا سيما المشروبات بحيث تصل إلى المستويات العامة لضريبة القيمة المضافة .

وقد أنشئ ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف لتقليل الاختلالات في صناعتي المنسوجات والملابس الجاهزة في البلدان المتقدمة النمو . وكان من المعتزم أن يتيح القواعد العامة للبلدان النامية فرصا متزايدة للوصول إلى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو . ومن الناحية العملية ، فإن هذا الترتيب قد عمل بدلا من ذلك بصورة مختلفة ؛ وفي بعض أفرع السوق ، حققت البلدان النامية نسبة في مجموع التجارة أصغر مما حققته منذ عشرين عاما .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- إيقاف العمل بترتيب المنسوجات المتعددة الألياف أو إلغائه بأسرع ما يمكن بعد انتهاء مدة الاتفاق الحالي في عام ١٩٩١ ؛

- ألا تطبق أية حكومة تدابير تعريفية أو غير تعريفية أو تدابير إدارية للحماية للاستعاضة عن التدابير الموجودة سابقا في إطار ترتيب المنسوجات المتعددة الالياف ؛

- ألا تفرض البلدان تدابير حماية على الواردات من أقل البلدان نموا .

وقد لاحظنا بالفعل أن نحو ٣٨ بلدا من أقل البلدان نموا البالغ عددها ٤٢ توجد في افريقيا . وبالنسبة لهذه البلدان خاصة ، نعتقد أنه على الرغم من أن القيود التعريفية صغيرة عموما أو لا تذكر ، فإن الحواجز غير التعريفية لا تزال هامة .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- سواء في جولة أوروغواي أو في أي مكان آخر ، فإن تلك البلدان التي تحدد حصصا وتفرض حواجز غير تعريفية أخرى تمس صادرات أقل البلدان نموا ينبغي عليها إزالتهما .

وفي إطار التقسيمات الدولية الحالية للمسؤولية ، يجري النظر في مسائل التجارة والسوق في محافل تختلف عن تلك التي تبحث المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الكلية والديون وتدفقات الموارد والاستثمار . وما لم يتم الجمع بين هذه العناصر بصورة أكبر مما هي عليه الآن ، فإن السياسات الاقتصادية الكلية ، في ظل ظروف السلع الاساسية الافريقية ، تتعرض لأخطار فشل كبير .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- إن اهتمام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتأمين فرص وصول أفضل وأكثر مصداقية للصادرات ذات الاهمية الخاصة للبلدان الافريقية ، ينبغي أن يُطرح بقوة للمناقشة من جانب تلك الوكالات في مجموعة "غات" وفي المحافل التجارية الاخرى وبالتعاون مع المنظمات الدولية الاخرى والبلدان المانحة الرئيسية إن أمكن ذلك .

'٣' الموارد

(أ) سياسات المعونة

يقوم المجتمع الدولي بمجموعة واسعة من الانشطة في افريقيا وقد تزايدت المعونة الرسمية في السنوات الاخيرة . وتشكل الاموال المتدفقة في إطار برامج الإصلاح عنصرا رئيسيا في الإجراء الدولي البنّاء فيما يتعلق بافريقيا والذي يشمل حاليا ٣٠ بلدا افريقيا .

وقد أشرنا إلى بعض المشاكل فيما يتعلق بهذه البرامج والحاجة إلى نهج متطور افضل وأوسع نطاقا يشمل المشروطيات المناسبة وتوفير التمويل الملائم في وقت مبكر لهذه البرامج . ولا يعني ذلك التراخي في جهود الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي تضطلع بها البلدان الافريقية . ولا يوحي أيضا بتخفيض الدعم المالي أو التقني الذي يقدمه صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي . والواقع أنه ، كما سنعلق فيما بعد ، هناك حاجة عاجلة إلى موارد خارجية إضافية .

غير أنه يساورنا القلق إزاء الضغوط الاجتماعية الناشئة عن هذه البرامج والاختلالات التي يتعرض لها قطاع السلع الاساسية أو الآثار الضارة على هذا القطاع . وقد أشار البنك الدولي في تقريره الاخير إلى ما ورد أعلاه ، ولاحظ أن التحسينات في السياسة الاقتصادية الكلية وفي الاداء الاقتصادي ليست في نهاية المطاف إلا وسيلة بالنسبة للأولويات المتعلقة بتحسين الصحة .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- أن يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في برامجهما لمساعدة البلدان الافريقية عن طريق تدابير الاصلاح ، بحماية القطاعات الضعيفة من الآثار الضارة الناجمة عن استحداث تلك البرامج ؛

- ينفذ البنك الدولي عمليا المبادئ التي أيدها في دراسته الاخيرة عن افريقيا جنوب الصحراء الكبرى والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين الصحة والتوسع في التعليم وضمان الامن الغذائي وتوفير فرص العمل .

وما يقدمه المانحون الثنائيون من معونات لا يلبي دائما الحاجة الماسة إلى دعم ميزان المدفوعات من أجل الإنعاش . فالسلع والخدمات المقدمة يحددها أساسا المانحون الثنائيون للمعونة ولا يمكن التكهن أحيانا بكمياتها وتكوينها . كما أنها لا تلبي غالبا أولويات البلد المستفيد . وبرامج الدعم المشار إليها ليست منسقة جيدا برغم الكثير من العبارات الرنانة والاجتماعات الرسمية المتعددة .

ونرى أن سياسات الجهات المانحة لمعونة ، سواء كانت متعددة الاطراف أو ثنائية ، حكومية أو غير حكومية ، ينبغي أن توضع بصورة أكثر تحديدا بما يتفق مع تلبية احتياجات قطاع السلع الاساسية والإطار العام للسياسات التي أوصينا بها .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- ينبغي للمانحين والمنظمات غير الحكومية أن تنسق سياساتها المتعلقة بالمعونة على نحو أكثر فعّالية مع مراعاة الاخذ بتوصياتنا عند البت في البرامج الخاصة بها ، وتخصيص موارد لدعم برامج تنسجم مع استراتيجية تنمية السلع الاساسية في كل بلد على حدة .

وقد أكدنا بوجه خاص على ضرورة قيام الجهات المانحة للمعونة بدور هام في مواصلة رفع مستويات المهارة في البلدان الافريقية ، عن طريق برامج التدريب ، ولا سيما بالنسبة للمهارات في مجالي الانتاج والإدارة وفي انتاج السلع الاساسية وتسويقها .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- ينبغي للمانحين ، لا سيما المنظمات غير الحكومية ، إعطاء أولوية عليا لتوفير تدريب رفيع المستوى للافريقيين بما في ذلك تعزيز المؤسسات التعليمية القائمة ؛

- بالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للمانحين والمنظمات غير الحكومية الاستعانة بالخبراء الافريقيين بدلا من الاجانب ، ولكن عندما لا يكون ذلك عمليا ينبغي إدماج عناصر التدريب في برامج المساعدة التقنية بطريقة تمكن البلد المستفيد من رصدها .

ولما كنا نعتقد أن زيادة الاستثمار الخاص في افريقيا يشكل عنصرا هاما لتنمية قطاع السلع الاساسية ، بما في ذلك التنويع ، فإننا نرى حاجة الى زيادة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للمساعدة على أن تواكب هذه الاستثمارات التغييرات التي تقوم بها الحكومات الافريقية ذاتها ، مع التسليم بالجهود المبذولة بالفعل .

ولذلك فإننا نوصي بما يلي :

- ينبغي زيادة موارد المؤسسة المالية الدولية الرامية الى تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية في البلدان النامية ، لا سيما في المشاريع المشتركة ، وذلك على النحو المطلوب لتجنب العزوف عن المشاريع المستصوبة .

ولقد أشرنا من قبل إلى ضرورة أن تتولى الحكومات الافريقية معالجة مسألة المعونة الغذائية كجزء من خطتها المقررة ليتسنى تجنب الاضرار التي حدثت في الماضي بسبب تقديم معونات غذائية وقبولها دون تدقيق .

ولذلك فإننا نوصي الجهات المانحة للاغذية بما يلي :

- التسليم بأن المعونة المالية غير المقيدة هي عادة أفضل أشكال المعونة ؛

- الامتناع عن إغراق البلدان الافريقية بفوائض الاغذية المعانة سواء كانت في شكل مبيعات تجارية أو معونة وأنه إذا ما تعين اتاحة فوائض من الاغذية ، فإنه يجب تقديمها عن طريق وكالات متعددة الاطراف مثل برنامج الاغذية العالمي ؛

- الاخذ إلى أقصى حد ممكن بممارسة شراء المعونة الغذائية من البلدان الافريقية الاخرى حسب الممارسة المعمول بها في برنامج الاغذية العالمي .

(ب) الدين الدولي

أصبح الوضع المالي لافريقيا ككل محفوفا بالمخاطر بصورة متزايدة ، مع وجود دين هائل بالفعل يتفاقم بصورة تدريجية بسبب رفع أسعار الفائدة - حتى لو انطبقت فقط على جزء من الدين غير المسدد . ولا يتعين أن يفهم على الدوام أن إعادة الجدولة ، إذا لم تكن مصحوبة بخفض الدين ، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الدين الكلي . وقد تم مؤخرا إعادة جدولة ٣ بليون دولار من الدين الافريقي . وقد أضاف الدين المعاد جدولته إجمالا ٣٥ في المائة إلى الدين الإجمالي لافريقيا . ويعتبر استمرار إعادة جدولة الدين في تلك الحالات التي لا يمكن فيها سداده مسألة غير منطقية . وهناك لذلك مبرر قوي في حالات عديدة لخفض الدين .

وأقرّ اتفاق تورونتو لعام ١٩٨٨ إجراء تخفيضات في الدين وخدمة الدين بالنسبة للديون العامة والمضمونة من الحكومات من أجل البلدان النامية ذات الدخل المنخفض . وبالرغم من أنه قد تحقق بعض التقدم في تخفيف عبء الدين بالنسبة للبلدان الافريقية ذات الدخل المنخفض في السنوات الاخيرة ، فإن تأثير هذا الاتفاق لم يكن كافيا . ونعتقد أن هناك مجالا كبيرا لإدخال تحسين آخر فيما يتعلق بحجم تخفيف العبء ، والتوقيت ، والزيادة . ونرى تخفيف مدفوعات أصل الدين وخدمة الدين على السواء كوسيلة هامة يمكن للمجتمع الدولي بواسطتها مساعدة البلدان الافريقية عن طريق تحرير الموارد لدعم قطاع السلع الاساسية بها .

وفيما يتعلق بالحكومات الافريقية التي بدأت برامج من النوع الذي اعتبر ضروريا في هذا التقرير نوصي ، بناء على ذلك ، بما يلي :

- أن تبذل جهود متزايدة لخفض أصل الدين وخدمة الدين على السواء . وفيما يتعلق بالدين الرسمي الثنائي ينبغي تحقيق ذلك عن طريق قيام الحكومات الدائنة ، التي لم تتصرف بعد على هذا النحو ، بإلغاء الدين أو باتخاذ تدابير مكافئة تتعلق بالدين الناجم عن المساعدة الإنمائية الرسمية ؛

- أن يتم منح تخفيف آخر للعبء عن طريق الذهاب إلى أبعد من شروط مبادرة تورونتو فيما يتعلق بالدين المتبقي بنادي باريس ؛

- نوصي ، على وجه الخصوص ، بإتاحة تأجيل سداد الدين المستحق لفترة تمتد من ثلاث إلى عشر سنوات مع تحميله بفائدة بأسعار المؤسسة الإنمائية الدولية وعدم خصم تكلفة الموارد من مخصصات المعونة ؛

ونوصي أيضا بما يلي :

- إيجاد طرق بإعادة تمويل متأخرات قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؛

- عند قيام البلدان الافريقية بإصلاحات اقتصادية قوية وشاملة ، فإن دينها التجاري يكون مستحقا لإجراء دولي مماثل على الاقل للإجراء المتخذ أخيرا بشأن المكسيك .

(ج) التمويل التعويضي

فيما يتعلق بالبلدان الافريقية ، تنشأ نسبة مرتفعة من عدم الاستقرار في حصائل صادراتها من عدم الاستقرار في الحصائل الناتجة عن صادرات السلع الاساسية . وينشأ قدر كبير من عدم الاستقرار هذا من عوامل خارجة عن سيطرتها .

والتمويل التعويضي هو طريقة لتقديم تمويل مرحلي لتمكين أحد البلدان من التغلب على عجز مؤقت وذاتي الانعكاس في حصائل العملة الاجنبية . وفي حين أنه قد يوفر دُفعة سريعة نسبيا من العملة الاجنبية ، فإن عملياته شهدت بعض الصعوبات - في حسن توقيته ، والمبلغ الذي يمكن الحصول عليه ، والمشروطيات التي أدخلت تدريجيا وشروط سداد شديدة جدا . وجرى مؤخرا إدماج مرفق جديد ، يقدم تمويلا طارئا قصير الاجل ، في مرفق التمويل التعويضي ولكن بسبب التعقيدات التي أوجدتها ، فإن البلدان الافريقية لم تستخدم هذه الآلية للتمويل الطارئ القصير الاجل .

وفي عام ١٩٨٨ وافق الفريق الاستشاري التابع للامين العام للامم المتحدة والمعني بالتدفقات المالية إلى افريقيا[٢] على أن عدم وجود آلية تمويل تعويضي فعالة قد ساهمت في إيجاد المشاكل التمويلية الطويلة الاجل للعديد من البلدان

---

(٢) الامم المتحدة : تمويل الانتعاش الافريقي : تقرير وتوصيات الفريق الاستشاري المعني بالتدفقات المالية إلى افريقيا ؛ نيويورك ١٩٨٨ ..

الافريقية نظرا لانها تضطرها إلى استخدام طرق أقل مدعاة للرضاء لمعالجة التغيرات غير المتوقعة في حصائل الصادرات لمنتجي السلع الاساسية . ويؤيد الفريق هذا الاستنتاج .

وبناء على ذلك ، نوصي بما يلي :

- أن يتم ربط حقوق السحب في إطار عنصر التمويل التعويضي بمرفق التمويل التعويضي والطارئ بحجم العجز ، عن طريق زيادة حدود الحصص بصورة كبيرة ؛

- أن يتم إعاة السحب الآلي ، وطابع المشروطية المنخفضة لعنصر التمويل التعويضي بمرفق التمويل التعويضي والطارئ ، إلى ما يصل إلى ٥٠ في المائة على الاقل من المسحوبات المستحقة . وسيوفر هذا بعض الثقة في توفر التمويل المرحلي بدون السماح للبلدان بتلافي إصلاح ميزان المدفوعات عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك ؛

- أن يتم تقديم تمويل تعويضي إلى البلدان المستحقة لإجراء مسحوبات من مرفق التكيف الهيكلي أو من مرفق التكيف الهيكلي المعزز ، من نفس المصادر الميسرة .

(د) الموارد الإضافية

تنطوي توصياتنا بجلاء على موارد إضافية لافريقيا . ولم نحدد عن عمد مقدار المبالغ المطلوبة لان البنك الدولي قد نشر مؤخرا دراسة منظورية للاجل الطويل عن افريقيا جنوب الصحراء والتي تورد بالتفصيل الاحتياجات من الموارد حتى سنة ٢٠٠٠ . وتشير هذه الدراسة إلى أنه ستكون هناك حاجة إلى ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، أو ٢٧ بليون من دولارات الولايات المتحدة سنويا (بأسعار الدولار في عام ١٩٨٧) ، لسد فجوة المدخرات .

ولقد أشرنا بأن تقوم الحكومات الافريقية ذاتها ، كخطوة أولى أساسية ، بتحسين عملياتها لتخصيص الموارد .

وقد اعتمدت الحكومات الافريقية مؤخرا كهدف ٣٥ في المائة من النفقات بالميزانية للزراعة . وستحظى قدرتها على القيام بهذا سريعا بمساعدة ، إذا خفضت

نفقاتها العسكرية كما أوصينا من قبل . وسيؤدي خفض النفقات العسكرية لافريقيا من متوسط معدلات الثمانينات البالغ ١٠ في المائة من النفقات الحكومية إلى ٥ في المائة من النفقات الحكومية ، إلى توفير نحو ٣,٧ بليون دولار سنويا . وإذا ما تم تخصيص كل هذا المبلغ للزراعة على أساس مستمر ، فإنه سيقطع ٣٠ في المائة من الطريق نحو الوفاء بهدف الحكومات الافريقية وهو تخصيص ٣٥ في المائة من النفقات بالميزانية للزراعة .

ولذلك فإن تمويل البرنامج الذي نرى أنه عاجل سيتطلب زيادة المساعدة لما وراء البحار ، وذلك في الوقت الذي لم تنخفض فيه فقط المعونة الإنمائية الرسمية بكثير عن الهدف المقبول على نطاق واسع وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في معظم البلدان المانحة ، ولكن أيضا في الوقت الذي خفضت فيه بعض البلدان الغربية معونتها المعبَّر عنها كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي . بيد أن هناك مستفيدين عديدين من المعونة في الماضي أصبحت احتياجاتهم الآن أقل بكثير أو تافهة وظهر مانحون جدد ذوو أهمية .

ويقدر البنك الدولي أنه ستكون هناك حاجة إلى معدلات للنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة سنويا لرفع الدخول الفردية بما يتراوح بين ١ و ٢ في المائة حتى سنة ٢٠٠٠ . وعلى أساس هذه الأهداف وإسقاطاته المتعلقة بالاحتياجات الاستثمارية ، وتخفيف عبء الدين ، والمدخرات المحلية ، والميزان التجاري الخارجي ، فإنه يتعين زيادة الفجوة في الموارد البالغة ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء ، والتي تعادل نحو ٣٧ بليون دولار في عام ١٩٨٧ ، بنحو ١٠ بلايين دولار لتشمل شمال افريقيا . وتشير بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى افريقيا قد بلغت نحو ١٨ بليون دولار في عام ١٩٨٨ . ولذلك فإنه ستكون هناك حاجة إلى تحويلات صافية إضافية تبلغ نحو ١٥ - ٢٠ بليون دولار سنويا . وتغطي هذه التقديرات الاحتياجات الإنمائية الافريقية الإجمالية كما حددت ، وليس فقط قطاع السلع الأساسية . ولكن توصياتنا توضح أنه يتعين وضع قطاع السلع الأساسية في إطار أوسع ، يشمل بصفة خاصة قطاعي التعليم والصحة والاعتماد الإجمالي الخاص بالهياكل الأساسية .

ونحث بقوة البلدان التي عجزت عن الوفاء بالهدف المقبول على نطاق واسع بأن تأخذ أهدافها بطريقة أكثر جدية . ونعترف مع ذلك أن المنظمات الدولية المختلفة قد

قامت بقوة وعزم بالالتزام بدرجة أكبر بهذا الهدف على مدى عشرين عاما . وبما أن مسؤوليتنا ترتبط بافريقيا ، فإننا نعتقد أنه من الضروري الإشارة إلى مجموعة من الخطوات التي ستمكّن المجتمع الدولي من أن يواجه بصورة جماعية الفجوة في الموارد كما حددها البنك الدولي . ونرى أن تلك الموارد الإضافية يمكن أن تأتي ، في جملة أمور ، مما يلي :

(١) إذا استمرت البلدان الصناعية في النمو بالمعدلات الحالية ، وعلى أساس الإبقاء على المعدلات الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية ، فإنه يمكن تقديم نصف بليون دولار أخرى سنويا ؛

(٢) إذا زاد نصيب افريقيا من المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار ١٠ نقاط مئوية فإنه سيوفر ٤,٦ من بلايين الدولارات . ونعتقد أن مثل هذا التغيير يمكن تبريره ، في ضوء الإلحاح الذي أكدنا عليه في هذا التقرير ؛

(٣) ستؤدي زيادة مقدارها ٠١ نقطة مئوية في النسبة الإجمالية للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي من كل تلك البلدان الصناعية التي لم تف نسبها الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي بالنسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي المقبولة على نطاق واسع ، إلى توفير ١٥ بليون دولار سنويا ، والتي ستوجه أساسا إلى افريقيا .

ونوصي ، بناء على ذلك ، بما يلي :

- أن تجتمع البلدان الصناعية على وجه السرعة وأن تلزم نفسها ، على مدى عشر سنوات ، بأن تسد فجوة الموارد المحددة بمجموعة من هذه التدابير .

وفضلا عن ذلك ، وكما أوصينا بالفعل ، يمكن لافريقيا ذاتها أن تقدم مساهمة من الميزانية تبلغ نحو ٣,٧ من بلايين الدولارات عن طريق خفض نفقاتها العسكرية إلى النصف ، وسيمثل جزء منها توفيرا للعملة الاجنبية التي تنفق الآن على الواردات من المعدات العسكرية .

ونعتقد أن هذه الخطوات متواضعة نسبيا ، عندما يأخذ المرء في الاعتبار شروة البلدان الصناعية . بل ويمكنها أن تقدم مساهمة ملموسة لسد الفجوة الصافية المقدرة من الموارد .

وقد التزمت أكثر من ٣٠ حكومة افريقية ببرامج إصلاحية صعبة وشجاعة . ولاسباب عملية وإنسانية ، والتي يؤكد عليها هذا التقرير ، فإن الفريق يحث بقوة البلدان الصناعية على أن تضطلع بدورها الآن في تنفيذ هذه الإصلاحات .

ونؤكد أيضا أنه ينبغي زيادة الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي بصورة ملموسة . وقد تمت الزيادة الاخيرة للحصص في عام ١٩٨٤ . وتمثل الزيادات في الحصص تبادلا للاصول ولذلك فهي لا تتطلب ، في معظم البلدان ، زيادة النفقات في الميزانية .

وتعتبر شروط صندوق النقد الدولي للإقراض ، مع أنها أدنى بعض الشيء من أسعار الفائدة في السوق ، صعبة مع ذلك بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تعاني من مشاكل دين خطيرة . وعلاوة على ذلك ، فإن عددا من البلدان الفقيرة لاتزال عليها متأخرات مستحقة لصندوق النقد الدولي . وتعوق هذه المتأخرات ، حتى يتم سدادها ، العلاقات الاخرى مع صندوق النقد الدولي ، ومع المجتمع المالي الدولي بصورة أعم . وفي نهاية عام ١٩٨٩ ، كان صندوق النقد الدولي يحتفظ ب ١٠٣ ملايين أوقية من الذهب ، وهو ميراث من الاكتتابات التاريخية للبلدان الاعضاء ؛ وبلغت قيمتها الدفترية ما يعادل ٤,٧ من بلايين الدولارات . وكانت القيمة السوقية لهذا الذهب في نهاية عام ١٩٨٩ ، ٤١,١ بليون دولار . والذهب غير جوهري بالنسبة لعمليات صندوق النقد الدولي ولا يخدم وظيفة مفيدة اجتماعيا في الوقت الحالي . وعن طريق بيع جزء صغير نسبيا من الذهب ، يمكن لصندوق النقد الدولي أن يجني أرباحا كافية لمعالجة متأخرات البلدان الفقيرة المستحقة للصندوق من خلال قروض جديدة ومنخفضة الفائدة ، والإسهام بموارد إضافية في الصندوق الاستئماني لصندوق النقد الدولي لدعم أسعار الفائدة على القروض الاخرى المقدمة إلى البلدان النامية . (أنشئ الصندوق الاستئماني بالارباح التي حققها صندوق النقد الدولي من مبيعات الذهب في أعقاب الهزة النفطية الأولى في منتصف السبعينات) .

وبناء على ذلك ، نوصي بما يلي :

- أن يبدأ صندوق النقد الدولي برنامج لبيع ٢٠ في المائة من حيازاته الذهبية على مدى السنوات القليلة المقبلة ، وتستعمل الحصيلة في معالجة

متأخرات البلدان النامية المستحقة لصندوق النقد الدولي في إطار برامج متفق عليها ولزيادة موارد الصندوق الاستئماني لصندوق النقد الدولي لكي تستعمل في تخفيف عبء سعر الفائدة على القروض الجديدة .

ونوصي أيضا بما يلي :

- أن تتخذ الحكومات الاعضاء إجراءً عاجلا لتنفيذ قرار مجلس محافظي صندوق النقد الدولي المتعلق بزيادات الحصص .

٤ - المتابعة

قام الفريق ، بناء على طلب من الامين العام للامم المتحدة ، بإيلاء اهتمام كبير لاكثر آليات المتابعة ملاءمة . ولهذا الامر أهميته الخاصة لانه إذا كان يراد تنفيذ هذا التقرير بطريقة ناجحة ، فإنه سيكون مجرد البداية لعملية جارية ومستمرة .

وإذا ما قُبلت توصياتنا ، فإن المتابعة ستنطوي على عنصرين رئيسيين . وستسعى الحكومات الوطنية ، في حالات عديدة ، إلى التماس المساعدة الخارجية عند تطبيق مبادئ التقرير على ظروفها الخاصة . وفي الحالة الاولى ، سينطوي هذا العنصر على تقديم المساعدة في مجال وضع استراتيجيات السلع الاساسية لكل بلد على حدة ، ومجموعات السياسات العامة المترتبة عليها . ويمكن أن ينطوي أيضا على تقييم مساعدة على أسس جارية ، من أجل استعراض وتحديث هذه الاستراتيجيات ومجموعات السياسات العامة في وقت لاحق . ومن المحتمل بدرجة أكبر أن ينطوي هذا العنصر على مناقشات تجري في كل بلد على حدة ولكن أيضا مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، ومصرف التنمية الافريقي ، ووكالات الامم المتحدة الاخرى .

وسيتمثل العنصر الثاني في إعداد التقارير السنوية وتقييم التقدم المحرز ورفعها إلى الامين العام للامم المتحدة . وسيكون من المفيد لو أمكن إشراك خبراء استشاريين مستقلين في هذا التقييم .

ولهذه الأسباب ، ينبغي منح الوكالة المسؤولة عن تنسيق متابعة هذا التقرير الموارد والسلطة والحياد الكافيين لجعل عناصر المساهمة الفنية المقدمة من جميع الوكالات بما في ذلك البنك الدولي ، ومصرف التنمية الافريقي ، وصندوق النقد الدولي ، ووكالات الامم المتحدة ذات الصلة ، والمانحين ، تعمل بانسجام ، لما يحقق

مصلحة الحكومات الطالبة للمساعدة ، على أفضل وجه . ويؤكد الفرق بصفة خاصة على أهمية وجود وكالة محايدة لتنسيق المتابعة وذلك في ضوء النهج المختلفة للأجهزة الرئيسية إزاء التنمية الافريقية .

وفي إطار الترتيبات القائمة ، عُهد بتنسيق ومتابعة ورصد وتقديم التقارير عن تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، إلى لجنة توجيهية تابعة للأمم المتحدة ، والتي هي أساسا جهاز تنسيق . وتعاونها فرقة عمل مشتركة بين الوكالات بوصفها لجنتها الفرعية العاملة الرئيسية .

ويعتقد الفريق بقوة شديدة أنه ينبغي أن تكون هناك وكالة دولية وحيدة لتنسيق المساعدة في مجال وضع استراتيجية وسياسة عامة للسلع الاساسية . وسيؤدي هذا الامر إلى تجنب قيام كل بلد بإدماج المشورة المنفصلة لعدد من الوكالات ، وهي عملية لن تكون فعالة لانها بطيئة .

وينشأ عدد من الاحتمالات بوضوح ، ولكن الفريق يشعر بقوة أنه ينبغي أن يضطلع برنامج الامم المتحدة الإنمائي بمسؤولية تنسيق عمليات المتابعة بالكامل بما أنها تتعلق بالمساعدة التقنية اللازمة المقدمة من البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومصرف التنمية الافريقي ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والوكالات والمنظمات الاخرى . وسيتم أيضا إشراك المانحين في ذلك بصورة كبيرة . ونعتقد أنه ينبغي إنشاء لجنة رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات لهذا الغرض تحت رعاية برنامج الامم المتحدة الإنمائي مع الوكالات ذات الصلة التي تقوم بدور فعال . ونؤكد على أن أهمية المهمة ستتطلب إشراك أشخاص ذوي منزلة رفيعة جدا .

ولبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وضع مركزي . وله مكاتب في كل بلد ، ويشترك بالفعل بصورة وثيقة ، من خلال اجتماعات المائدة المستديرة التي يعقدها ، في عملية التنمية في كل بلد . وتضيف مسؤولياته الواسعة ثقلا إلى هذه التوصية .

ولهذه الاسباب ، نوصي بشدة بما يلي :

- أن تكون هناك وكالة دولية وحيدة لتنسيق وضع استراتيجية ومجموعة سياسات عامة لقطاع السلع الاساسية ؛

- أن يكون برنامج الامم المتحدة الإنمائي الوكالة الدولية المسؤولة عن عملية المتابعة ، وبصفة خاصة تنسيق وضع استراتيجية ومجموعة سياسات عامة لقطاع السلع الاساسية ، مع الاعتماد على البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومصرف التنمية الافريقي ، وأجهزة الامم المتحدة ذات الصلة ، وعلى وجه الخصوص ، الاونكتاد ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والوكالات الاخرى وكذلك المانحين ، حسب الاقتضاء ، وتقديم تقارير سنوية إلى الامين العام للامم المتحدة عن تنفيذ توصياتنا .

مرفق

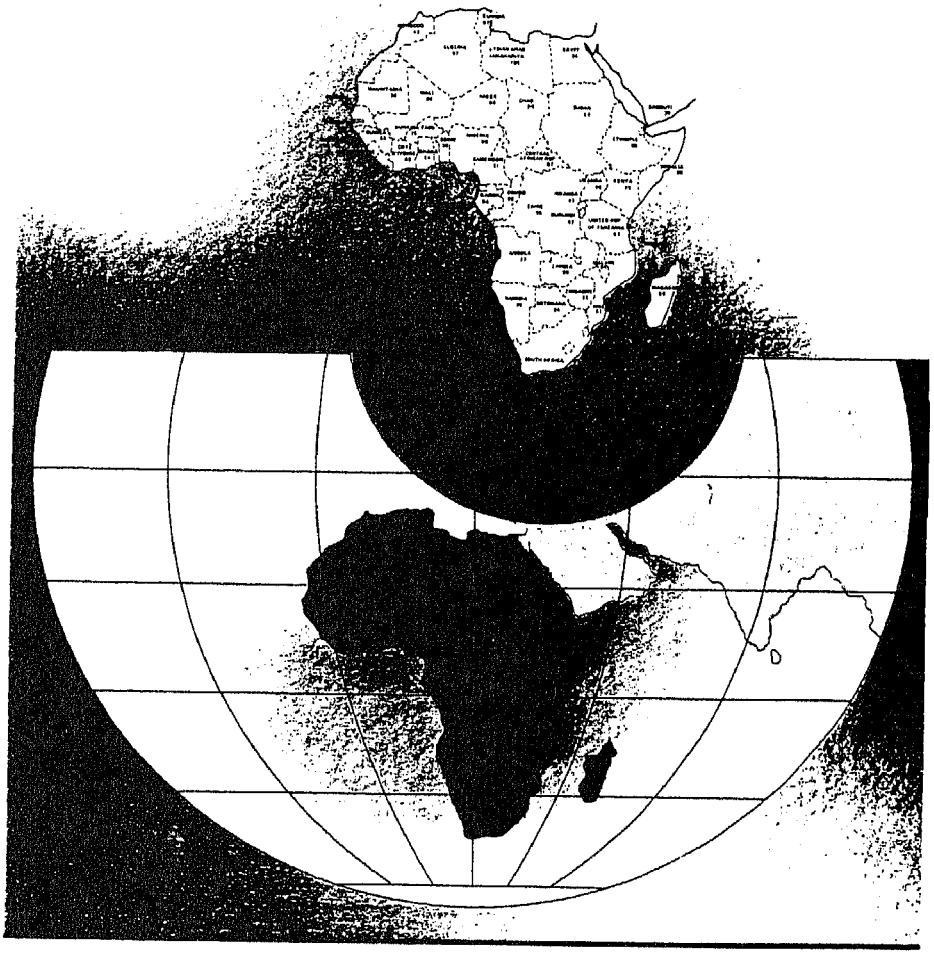

عناصر لوضع استراتيجية للسلع الأساسية

ينبغي أن يكون لقطاع السلع الأساسية أولوية عليا عند التخطيط ووضع السياسة العامة في البلدان الافريقية . وهناك حاجة إلى اتخاذ مجموعة من السياسات العامة والتدابير المتعلقة بالقطاع والتي تعزز بعضها البعض . وينبغي احتواء هذه العناصر في استراتيجية للسلع الأساسية والتي ستكون لها الأهداف العامة التالية :

- زيادة الاعتماد على المحاصيل الغذائية الافريقية وبلوغ الأمن الغذائي على صعيد الأسرة المعيشية ، والصعيد الوطني والإقليمي ؛
- التنويع لتوسيع قاعدة الصادرات والحصول على قيمة مضافة أكبر ؛
- تحقيق زيادة في حصائل الصادرات من السلع الأولية والمصنعة ؛
- تطوير التعاون والتجارة فيما بين البلدان الافريقية ؛
- زيادة فعالية التعاون بين منتجي ومستهلكي السلع الأساسية ؛
- وضع حد للتصحر ووقف تدهور البيئة .

ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية ، ستحتاج السياسات العامة إلى تغطية مجالات مثل :

- زيادة فعالية البحوث الزراعية والخدمات الإرشادية ؛
- تحسين التثقيف الريفي وزيادة التركيز على التعليم الزراعي في الجامعات والكليات ؛
- زيادة الاعتماد على سياسات التسعير ذات الأساس السوقي ؛
- تطوير ممارسات زراعية سليمة بيئيا وتقديم المساعدة في مجال التعبئة ومراقبة النوعية ، وتحسين المعرفة باحتياجات أسواق ما وراء البحار ، والترويج النشيط ؛

- توفير التسهيلات المصرفية والائتمانية الكافية وإدخال تحسينات على مرافق النقل والتخزين بما في ذلك الموانئ ، والطرق ، ومراكز التحصيل ؛

- الابتعاد عن الزراعة الاحادية وتطوير ممارسات للزراعة تُمكن المزارع من الاختيار بين أنشطة زراعية مختلفة ؛

- زيادة مشاركة القطاع الخاص في جميع أجزاء العملية الكاملة لتوريد المدخلات ، والتسويق ، والتوزيع ؛

- تشجيع الاستغلال الكفء لموارد الغابات ومصائد الأسماك ؛

- تشجيع استكشاف المعادن وتنميتها ؛

- وضع قواعد منطقية وعملية لعمليات المؤسسات الأجنبية ؛

- البحث عن شركاء فيما وراء البحار من أجل المشاريع المشتركة لتعزيز التسويق والتنويع في جميع مجالات السلع الأساسية بما في ذلك أمور ، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين ؛

- تشجيع التنويع على جميع المستويات وفي جميع الاتجاهات ؛

- تعاون المنتجين .

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
١ -	مؤشرات اقتصادية مختارة لافريقيا	١٠٩
٢ -	الاعتماد على سلع أساسية معينة بما فيها الوقود	١١٢
٣ -	نسب تركيز الصادرات لافريقيا ، ١٩٨٥	١٢٧
٤ -	صادرات افريقيا من كل من السلع الأساسية غير النفطية كنسبة مئوية من الصادرات في العالم	١٣٠
٥ -	صادرات افريقيا الرئيسية من السلع الأساسية : الحصائل والأسعار في عام ١٩٨٧	١٣٢
٦ -	تقلبات الأسعار واتجاهاتها ، ١٩٦٣ إلى ١٩٨٩	١٣٣
٧ -	معدلات التبادل التجاري والقوة الشرائية للصادرات في افريقيا ، ١٩٦٠-١٩٨٨	١٣٤
٨ -	حصص أسعار المنتجين لسلع أساسية تصديرية مختارة ، حسب البلدان ، ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٨٧	١٣٥
٩ -	الإنفاق الحكومي كحصة من الناتج المحلي الاجمالي ، ونفقات الدفاع كحصة من الانفاق الحكومي ، ١٩٨٧	١٣٩
١٠ -	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا ، ١٩٨٠-١٩٨٨	١٤٢
١١ -	التعريفات الجمركية المفروضة على سلع أساسية مختارة حسب درجة التجهيز في الأسواق العالمية الرئيسية ، ١٩٨٦	١٤٣
١٢ -	شمول الحواجز غير التعريفية للصادرات الافريقية ، ١٩٨٦	١٥٣
١٣ -	التعليم الابتدائي والثانوي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١٩٦٥-١٩٨٦	١٥٤
١٤ -	مدى تفاوت إنتاج الأغذية الرئيسية في بلدان افريقية مختارة ، ١٩٦١-١٩٨٨	١٥٦
١٥ -	نمو السكان ، وإنتاج الأغذية الرئيسية ، ومدى تفاوت استهلاك الأغذية الرئيسية في بلدان افريقية مختارة ، ١٩٦١-١٩٨٨	١٥٧
١٦ -	صافي تدفقات الموارد إلى افريقيا ، ١٩٨٠-١٩٨٨	١٥٨
١٧ -	الدين الخارجي/الصادرات ونسب خدمة الدين/الصادرات ، ١٩٨٧	١٦٠
١٨ -	خدمة الديون المسددة ، والوقود وواردات الأغذية كنسبة مئوية من حصائل التصدير ، ١٩٨٧	١٦٢

الجدول ١

مؤشرات اقتصادية مختارة لافريقيا

البلد/أو المنطقة	السكان			الدخل	
	المجموع (بالملايين) ١٩٨٦	النمو (نسبة مئوية)(١) ١٩٧٠-١٩٨٦	الكثافة(٢)	نصيب الفرد (بالدولار) ١٩٨٦	النمو (نسبة مئوية) ١٩٨٠-١٩٨٦
اثيوبيا	٤٤,٦	٢,٧	٣٦	١١٩	١,٨-
انغولا	٩,٠	٠,٣	٧	٤٩٥	٠,٧
اوغندا	١٦,٠	٣,١	٦٨	٢٧٨	٠,٣
بنن	٤,٢	٢,٩	٣٧	٣٣٥	٠,٥-
بوتسوانا	١,١	٣,٩	٣	٩٩٧	٨,٦
بوركينا فاصو	٧,١	٢,٢	٣٦	٢٠٥	١,٦
بوروندي	٤,٩	٢,٢	١٧٥	٣٦٨	٠,٠
تشاد	٥,١	٢,١	٤	١٧٨	٢,٧
توغو	٣,١	٢,٦	٥٤	٣٢٢	٣,٤-
تونس	٧,٢	٢,٢	٤٤	١ ٢٢٢	١,٤
الجزائر	٢٢,٥	٣,١	٩	٢ ٧١٣	٠,٦
جزر القمر	٠,٥	٣,٢	٢١٠	٣٥٦	٠,٦-
الجماهيرية العربية الليبية	٣,٧	٤,١	٢	٥ ٤٧٩	٧,٨-
جمهورية افريقيا الوسطى	٢,٧	٢,٢	٤	٣٩١	٠,٦-
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٢,٠	٣,٤	٢٤	٢١٤	٣,٤-
جيبوتي	٠,٥	٦,٦	٢١	٤٧١	٤,٨-
الرأس الاخضر	٠,٣	١,٥	٨٥	٣٥٢	٤,٠
رواندا	٦,٢	٣,٣	٢٣٦	٢٩٧	٠,٩-

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

البلد/أو المنطقة	السكان			الدخل	
	المجموع (بالملايين) ١٩٨٦	النمو (نسبة مئوية)(١) ١٩٧٠-١٩٨٦	الكثافة(٢)	نصيب الفرد (بالدولار) ١٩٨٦	النمو (نسبة مئوية) ١٩٨٠-١٩٨٦
ريونيون	٠,٥	١,٣	٢١٥	٣ ٩٣١	٣,٠
زائير	٣٠,٩	٢,٩	١٣	١٨٠	١,٤-
زامبيا	٦,٩	٣,٢	٩	٢٥٧	٣,٣-
زمبابوي	٩,١	٣,٤	٢٣	٥٨٣	١,٠-
سان تومي وبرينسيبي	٠,١	٢,١	١٠٧	٣٤٧	..
سانت هيلانة	٠,٧	٣,٠	٢٢	..	..
السنغال	٦,٦	٢,٢	٣٤	٥٦٤	٠,٦
سوازيلند	٠,٠٧	٢,٩	٢٩	٦٢٨	٠,٣
السودان	٢٢,٢	٣,٠	٩	٣٨٢	٣,٤-
سيراليون	٣,٧	١,٦	٥١	٣٠٩	٢,٠-
سيشيل	٠,١	٢,٥	٢٨٣	٢ ٦٨٠	٢,٢-
الصومال	٥,٥	٣,٠	٩	٢٥١	١,١-
غابون	١,٢	١,٣	٤	٢ ٨٨٢	١,١-
غامبيا	٠,٨	٣,١	٦٧	٢١٣	١,٣
غانا	١٤,١	٣,١	٥٩	٤٠٧	١,٨-
غينيا الاستوائية	٠,٤	٢,٠	١٤	٢٩٤	..
غينيا - بيساو	٠,٩	٣,٥	٢٥	١٨٥	١,٧
الكاميرون	١٠,٢	٢,٦	٢١	١ ٠٧٠	٤,١
كوت ديفوار	١٠,٢	٣,٩	٣٢	٩٢٠	٢,٣-
الكونغو	١,٨	٢,٥	٥	١ ٠٣٣	٢,٥
كينيا	٢١,٦	٤,١	٣٧	٣٣٣	١,٠-
ليبريا	٢,٣	٣,٢	٢٠	٧٢٣	٤,٥-

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

البلد/أو المنطقة	السكان			الدخل	
	المجموع (بالملايين) ١٩٨٦	النمو (نسبة مئوية)(١) ١٩٨٦-١٩٧٠	الكثافة(٢)	نصيب الفرد (بالدولار) ١٩٨٦	النمو (نسبة مئوية) ١٩٨٦-١٩٨٠
ليسوتو	١,٦	٢,٥	٥٢	١٨١	٠,٥-
مالي	٨,٣	٢,٤	٧	١٨٨	٠,٥
مدغشقر	١٠,٣	٢,٧	١٨	٢٥٩	٢,٥-
مصر	٤٨,٠	٢,٤	٤٨	٧٧٦	٣,٥
المغرب	٢٢,٥	٢,٤	٥٠	٦٥٧	٠,٧
ملاوي	٧,٢	٣,٠	٦١	١٧٠	٠,٦-
موريتانيا	١,٩	٢,٨	٢	٤١٣	١,٤-
موريشيوس	١,١	١,٥	٥٧٤	١ ٣٦٥	٣,٢
موزامبيق	١٤,٤	٣,٦	١٨	١٣٨	٦,٥-
ناميبيا	١,٦	٢,٧	٢	٦٣٥	٣,٨-
النيجر	٦,٣	٢,٧	٥	٢٩٤	٤,٧-
نيجيريا	٩٨,٨	٣,٥	١٠٧	٤٧٣	٥,١-
افريقيا :	٥٣٩,٧	٣,٠	١٩	٥٦٤	١,٧-

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) Handbook of Internationl Trade and Development Statistics 1988, New York, 1989, UNCTD, Statistical Year book, New York, 1989 .

(١) النمو هو متوسط النمو السنوي .

(٢) كثافة السكان لكل كيلو متر مربع .

الجدول ٢

الاعتماد على سلع أساسية معينة بما فيها الوقود(١)

البلد أو المنطقة/ السلعة الأساسية	١٩٨٣-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٣-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
اثيوبيا				
البن	٦٦	٦٨	٤٠	٥٨
الجلود والصلال	١٢	١٢	١٠	٩
النفط والمنتجات النفطية	٨	٥	١	١
الزيوت النباتية	٢	٢	١٢	٩
المواشي	٢	١	٣	١
انغولا				
النفط والمنتجات النفطية	٨٣	٧٧	٥٣	١٧
البن	٤	١٤	٣٤	٣٨
الحبوب	-	-	١	٣
الاسماك	-	-	٤	٥
الحديد الخام	-	-	٥	١١
الالياف الصلبة	-	-	٣	١
أوغندا				
البن	٩٥	٩٦	٧٣	٥٩
القطن	٢	٢	١٣	٢١
الشاي	١	٢	٥	٦
النحاس	-	-	٤	٨
بنن				
القطن	٣٥	١٩	٣٢	١٥
الكاكاو	٢٨	٢٢	١٩	١٥
زيت النخيل والنوى	١٧	٢٨	٢٤	٤٥

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٢-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
النفط والمنتجات النفطية	٩	٣	٢	-
البن	٧	٢	٣	٤
الفول السوداني	-	-	٦	٤
بوتسوانا				
الماس	٧٨	٦٢	٣٨	-
لحوم أخرى	٩	١٦	٣٥	٤٣
لحوم الابقار	٨	١٥	٣١	٣٧
خليط النحاس والنيكل	٣	٦	٤	-
المواشي	-	-	١	٣٠
بوركينا فاصو				
القطن	٤٨	٣٩	٢٩	١٦
الزيوت النباتية	١٥	١٤	٢٢	١٨
المواشي	١٢	٢٥	٣١	٤٨
الجلود والملال	٤	٤	٢	٢
الحبوب	٣	١	-	-
لحوم أخرى	١	١	٢	٥
لحوم الابقار	١	١	٢	٥
الفول السوداني	-	١	١٢	٦
بوروندي				
البن	٨٧	٩١	٨٧	٨٢
الشاي	٤	٣	٢	١
القطن	١	٢	٥	٥
الجلود والملال	١	١	٦	٢

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٢-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
تشاد				
القطن	٣٩	٣١	٤٤	٥٢
النفط والمنتجات النفطية	٩	-	٤	-
لحوم أخرى	-	١٢	٧	١٣
لحوم الابقار	-	-	٦	١٢
المواشي	٥٨	٤٣	٣٢	١٩
تنزانيا				
البن	٤٠	٣٢	٣٢	١٦
القطن	١٣	١٢	١٦	١٤
القرنفل	٨	٨	٩	٨
الالياف الصلبة	٦	٩	١٣	٤
الشاي	٥	٤	٣	٣
الاكاجو	٤	٥	٧	٧
التبغ	٤	٤	٤	٣
الماس	٣	٣	٤	٦
الكاكاو	١	١	-	-
النفط والمنتجات النفطية	١	٣	٥	٧
لحوم أخرى	-	-	١	٣
توغو				
الفوسفات	٤٧	٤٤	٦١	٣٢
الكاكاو	١٣	١٨	١٧	٣٤
القطن	١٢	٣	٢	١
البن	١٠	١٠	١٠	١٦
زيت النخيل والنوى	٣	٢	٣	٥
الفول السوداني	١	-	-	٣
النفط والمنتجات النفطية	-	١٣	-	-

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٢-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
تونس				
النفط والمنتجات النفطية	٤١	٤٩	٣٨	٢٤
الزيوت النباتية	٤	٥	١٥	١٤
الاسماك	٢	١	١	١
الفوسفات	٢	٢	١٠	١٣
الفواكه	٢	٢	٢	٥
الحديد الخام	-	-	١	٣
الجزائر				
النفط والمنتجات النفطية	٧٢	٩٠	٨٣	٧٠
الغاز الطبيعي والمصنع	٢٦	٧	٢	٢
الفواكه	-	-	١	٤
جزر القمر				
الفانيلا	٥٦	٤٤	٣٨	٣٩
القرنفل	٣٠	٢٨	٢١	٩
لب جوز الهند المجفف	١	٦	١١	١٦
الجماهيرية العربية الليبية				
النفط والمنتجات النفطية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جمهورية افريقيا الوسطى				
الماس	٣٣	٣٢	٢١	٤٤
البن	٣١	٢٧	٢٦	١٩
الاخشاب	٣٣	٣٠	٢٩	٨

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٣-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٣-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
القطن	١١	٨	١٧	٣٣
لحوم أخرى	٢	٣	٧	٧
جيبوتي				
المواشي	٣٥	١٣	-	-
النفط والمنتجات النفطية	٩	١٤	٣	١
الجلود والملال	٤	٤	-	-
الرأس الاخضر				
الاسماك	٦٥	٤٤	٤١	٣٤
الموز	١٦	١٦	٨	٣٣
الفواكه	١٦	١٦	٨	٣٣
الزيوت النباتية	-	-	-	٣
النفط والمنتجات النفطية	٣	١	-	-
المواشي	-	-	-	٣
رواندا				
البن	٧٣	٧٣	٦٧	٥٣
القصدير	١٣	٦	١٣	٣٤
الشاي	٨	١٣	٧	٤
الجلود والملال	٣	٣	٣	٣
المواشي	-	٣	١١	٤
ريونيون				
السكر	٧٤	٨٣	٨٣	٨٤
الاسماك	٤	١	-	-

(يتبع)

الجدول ٣ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٢-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
زائير				
النحاس	٥٨	٥٥	٦٧	٦٧
البن	١٩	٣٠	١١	٦
النفط والمنتجات النفطية	١٨	١٣	٣	-
الاخشاب	٣	٣	١	١
المطاط	١	٣	٣	٣
القصدير	١	٣	٣	٣
زيت النخيل والنوى	١	٣	٤	٦
زامبيا				
النحاس	٩٨	٩٣	٩٣	٩٥
زمبابوي				
التبغ	٣٠	١٥	١٤	١٤
القطن	٧	٧	٥	٣
السكر	٤	٤	٥	٣
الحبوب	٣	٣	٥	٤
البن	٣	١	١	-
النحاس	٣	٣	-	-
لحوم اخرى	٣	٤	٦	٨
لحوم الابقار	١	٣	٥	٨
سان تومي وبرينسيبي				
الكاكاو	٦١	٧٥	٧٦	٧٩
لب جوز الهند المجفف	٨	٥	٩	١١
زيت النخيل والنوى	-	-	٣	٥
البن	-	-	١	٣

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٢-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
السنغال				
الاسماك	٣٢	١٨	١٠	٧
الفول السوداني	٢٠	٢٩	٤٥	٥٨
الفوسفات	١٠	١٢	١٩	٨
القريدس	٤	٥	٣	١
القطن	٣	٣	٢	١
النفط والمنتجات النفطية	-	١٩	٤	٣
سوازيلند				
السكر	٣٩	٣٨	٣٦	٣٣
الفواكه	١٣	٨	٧	٨
لحوم أخرى	٣	٣	٣	٣
القطن	٣	٣	١	١
لحوم الابقار	٣	٣	٣	١
الحديد الخام	-	٣	١٠	٢٣
الارز	-	-	١	٣
السودان				
القطن	٤٣	٤٦	٥١	٦٠
الزيوت النباتية	١٤	٣٠	٣٩	١٩
المواشي	١٣	٥	٣	٦
الحبوب	٧	٩	٣	١
الفول السوداني	٦	١٥	١٨	٨
الجذور والدرنيات	٣	١	-	-
الجلود والصلال	٣	٣	٣	٣
النفط والمنتجات النفطية	١	٣	٣	-

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٣-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
سيراليون				
الماس	٣٢	٦٠	٦١	٦٥
الكاكاو	١٧	١٢	٦	٣
البن	١٣	١٥	٧	٤
البوكسيت	١٣	٥	٤	٢
الاسماك	٥	١	-	-
زيت النخيل والنوي	٣	٤	٨	٨
القريدس	٣	١	-	-
الحديد الخام	٣		٩	١٤
النفط والمنتجات النفطية	١	١	٣	١
سيشيل				
النفط والمنتجات النفطية	٦٩	-	-	-
الاسماك	١١	١٦	٦	٢
لب جوز الهند المجفف	٦	١٧	٣٥	٥٢
التوابل	٣	١١	٣٩	٤٢
الصومال				
المواشي	٧٦	٧٥	٥٣	٤٣
الموز	١١	٨	١٥	٢٣
الفواكه	١١	٨	١٥	٢٣
الاسماك	٢	١	٣	١
الجلود والصلال	-	٤	٦	٧
النفط والمنتجات النفطية	-	٢	٢	-
لحوم اخرى	-	١	٧	٢

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٢-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
غابون				
النفط والمنتجات النفطية	٨٢	٨١	٧٦	٣٨
المنغنيز	٦	٧	٩	٢٢
الاخشاب	٦	٧	١٢	٣٣
الاورانيوم والثوريوم		٤	٢	٥
غامبيا				
الفول السوداني	٤٥	٧٣	٩٤	٩٩
الاسماك	٣	٧	٣	١
الارز	-	-	-	-
القطن	-	-	-	-
غانا				
الكاكاو	٥٩	٧٢	٧٠	٧٤
البوكسيت	٢٤	١٥	٨	٩
النفط والمنتجات النفطية	٨	٣	٢	١
الاسماك	٤	٤	-	-
الاخشاب	٢	٤	١٢	١١
المنغنيز	١	١	٢	٣
غينيا				
البوكسيت	٨٩	٩١	٨٣	٦٢
الكاكاو	٢	٢	٢	٣
البن	٢	٢	٣	٩
المواشي	٢	٢	٣	٤
الزيوت النباتية	١	١	٣	٥
الاخشاب	-	١	٣	٨
الفواكه	-	١	٢	٥
الموز	-	-	١	٤

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٣-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
غينيا الاستوائية				
الكاكاو	٥٤	٨٤	٦٨	٥٨
الاخشاب	٤١	١١	٥	٢٢
البن	٥	٥	١٦	١٧
الفواكه	-	-	١	١
الزيوت النباتية	-	-	١	٢
غينيا - بيساو				
الاكاجو	٢٩	٤	٢	٢
الفول السوداني	٢٤	٤٠	٦٥	٥٨
زيت النخيل والنوى	١٣	٢٣	١٢	٢٤
القطن	٦	٥	-	-
القريدس	٤	٢٤	٣	-
الاخشاب	٣	٣	٣	٣
الكاميرون				
النفط والمنتجات النفطية	٣٨	٣٥	-	-
البن	٢٣	٢٤	٢٧	٢٥
الكاكاو	٢٠	٢٤	٣٠	٣٢
الاخشاب	٩	١٠	١٢	٩
البوكسيت	٦	٣	٤	١٠
القطن	٣	٣	٣	٣
الزيوت النباتية	١	١	٣	٤

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٣-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
كوت ديفوار				
الكاكاو	٣٥	٣١	٢٣	٢٥
البن	٢٣	٣٩	٢٨	٣٣
النفط والمنتجات النفطية	١١	٥	٤	١
الاخشاب	١٠	١٦	٢٣	٢٦
القطن	٣	٢	٢	١
الفواكه	٣	٤	٥	٦
زيت النخيل والنوى	٣	٣	٤	٣
الموز	١	١	١	٣
الكونغو				
النفط والمنتجات النفطية	٩١	٨٧	٦٦	١
الاخشاب	٥	٩	٢٣	٦٤
الماس	٢	٤	١	١٥
السكر	١	١	٤	٣٠
كينيا				
البن	٣٠	٢٩	٢٦	٢٩
النفط والمنتجات النفطية	٢٤	٢٥	١٩	١٣
الشاي	٢١	١٥	١٣	١٧
الفواكه	٤	٣	٢	١
الالياف الصلبة	٢	١	٤	١
الحبوب	١	١	٣	٤
الجلود والصلال	١	٢	٣	٣
لحوم اخرى	١	١	٣	٤

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٢-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
ليبريا				
الحديد الخام	٦٤	٥٧	٧٠	٧٣
المطاط	١٧	١٦	١٣	١٦
الاخشاب	٨	١٢	٥	٣
البن	٥	٦	١	٢
الكاكاو	٣	٢	١	١
مالي				
المواشي	٥٧	٤٨	٤٢	٦٦
القطن	٣٩	٤١	٤٠	١٣
الفول السوداني	٣	٨	١٢	١٠
الحبوب	٢	٢	٢	١
لحوم أخرى	-	-	٢	٣
الاسماك	-	١	٢	٧
مدغشقر				
البن	٣٩	٤٥	٣٠	٣٩
الونيلية	١٧	٧	٧	٩
القرنفل	١٣	١٥	١٣	٨
الاسماك	٧	٥	٥	٢
النفط والمنتجات النفطية	٥	٥	٨	٤
القريدس	٥	٥	٤	٢
الفلفل والفلفل الحلو	٢	١	٢	٣
السكر	٢	٢	٤	٥
الالياف الصلبة	٢	٢	٣	١
لحوم الابقار	١	٣	٤	٣
لحوم أخرى	١	٣	٦	٦
الارز	-	-	٢	٧

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٢-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
مصر				
النفط والمنتجات النفطية	٦١	٤٩	١٣	٣
القطن	٣٠	٣٦	٥٠	٤٦
الفواكه	٣	٣	٣	٣
البوكسيت	٣	٣		-
الارز		٣	٦	١٣
المغرب				
الفوسفات	٣٣	٣٢	٤٤	٣٤
الاسماك	١٠	٦	٦	٧
الفواكه	٩	١٣	١٠	١٨
النفط والمنتجات النفطية	٤	٤	١	-
ملاوي				
التبغ	٥٥	٥٠	٤٦	٣٩
الشاي	٣٠	١٧	٣٠	٣٦
السكر	٩	١٦	١٠	-
الحبوب	٥	١	٤	٦
البن	٣	١	-	-
الفول السوداني	٣	٦	٨	١٣
القطن	١	١	٣	٥
موريتانيا				
الحديد الخام	٤٥	٦٤	٧٤	٧٥
الاسماك	٤٢	١٩	٧	٦
المواشي	١١	١٧	١١	١٨
النحاس	-	-	٨	١

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٢-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
موريشيوس				
السكر	٦٥	٦٨	٨٦	٩٢
الاسماك	٢	٢	١	-
الشاي	٢	٢	٢	٤
موزامبيق				
الاسماك	٢٧	٩	٤	١
القريدس	١٦	١٤	٥	١
الشاي	٩	٩	٤	٦
القطن	٨	٥	١٣	٧
السكر	٦	٩	١٤	١٢
النفط والمنتجات النفطية	٦	٤	٥	٨
لب جوز الهند المجفف	٣	٧	٧	٧
الفواكه	٣	١	١	١
الالياف الصلبة	٢	٢	٣	١
الاخشاب	٢	٢	٣	٣
الفول السوداني	٣	١	٢	٣
الاكاجو	-	-	٦	١٠
النيجر				
الاورانيوم والثوريوم	٨٥	٨٣	٥١	٥
المواشي	١٢	١٢	٢٤	٤٨
الحبوب	١	١	٤	١٤
الجلود والملال	١	١	٢	٣
الفول السوداني	-	-	١٦	٣١

(يتبع)

الجدول ٢ (تابع)

البلد أو المنطقة/ السلعة الاساسية	١٩٨٢-١٩٨٦	١٩٧٧-١٩٨١	١٩٧٢-١٩٧٦	١٩٦٧-١٩٧١
نيجيريا				
النفط والمنتجات النفطية	٩٦	٩٣	٩٣	٥٣
الكاكاو	٣	٣	٤	١٧
الفول السوداني	-	١	٣	١٢
زيت النخيل والنوى	-	١	١	٤
القصدير	-	-	-	٤
المطاط	-	-	-	٢

المصدر : محسوبا من نشرة الاونكتاد "سلسلة الازمنة الاقتصادية" ومصارف قواعد البيانات التجارية المضغوطة .

(١) اعتماد كبير بنسبة ٣ في المائة أو أكثر في أية فترة زمنية واحدة .

الجدول - ٣

نسب تركيز الصادرات لافريقيا ، ١٩٨٥

البلد أو المنطقة	عدد السلع الاساسية المصدرة	التركيز
اثيوبيا	٢٨	٠,٦٢
أنغولا	١٧	٠,٨٧
أوغندا	١٧	٠,٩٣
بنن	٢٣	٠,٤٣
بوتسوانا	–	–
بوركينا فاصو	٢٣	٠,٥٤
بوروندي	١٣	٠,٧٨
تشاد	٩	٠,٦٢
توغو	٢٢	٠,٤٦
تونس	١٠٧	٠,٤١
الجزائر	٤٤	٠,٥٤
جزر القمر	٩	٠,٧٨
الجماهيرية العربية الليبية	٢٩	٠,٩٢
جمهورية افريقيا الوسطى	١٣	٠,٤٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	٥٣	٠,٣٦
جيبوتي	–	–
الرأس الاخضر	٩	٠,٥٧
رواندا	٨	٠,٨١
ريونيون	٣٨	٠,٧١
زائير	٤٤	٠,٤٢
زامبيا	٣٠	٠,٨٤
زمبابوي	٨٢	٠,٢٩
سان تومي وبرينسيبي	١٤	٠,٧٠

(يتبع)

الجدول - ٣ (تابع)

البلد أو المنطقة	عدد السلع الاساسية المصدرة	التركيز
سانت هيلانة	-	-
السنغال	٥٤	٠,٣١
سوازيلند	-	-
السودان	٤٣	٠,٣٤
سيراليون	٣٣	٠,٣٩
سيشيل	٨	٠,٨١
الصومال	١٨	٠,٧٦
غابون	٢٨	٠,٧٩
غامبيا	١٤	٠,٥٣
غانا	٣٣	٠,٥٤
غينيا الاستوائية	١٣	٠,٥٨
غينيا - بيساو	١١	٠,٥٦
الكاميرون	٤٧	٠,٤٠
كوت ديفوار	١٣٠	٠,٣٧
الكونغو	٣٥	٠,٨٩
كينيا	١٠٤	٠,٣٤
ليبريا	٣٠	٠,٦٣
ليسوتو	-	-
مالي	٣٥	٠,٥٨
مدغشقر	٤٣	٠,٤٤
مصر	٨٣	٠,٥٤
المغرب	٩٥	٠,٢٦
ملاوي	٣٣	٠,٥٣
موريتانيا	١٤	٠,٦٣
موريشيوس	٤٣	٠,٦٦

(يتبع)

الجدول - ٣ (تابع)

البلد أو المنطقة	عدد السلع الاساسية المصدرة	التركيز
موزامبيق	٤٦	٠,٢٧
ناميبيا	-	-
النيجر	٢٧	٠,٧٤
نيجيريا	٨٧	٠,٩٤

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، دليل الاحصاءات الدولية للتجارة والتنمية ، ١٩٨٨ ، نيويورك ، ١٩٨٩ ، الجدول ٤ - ٥ .

ملاحظات : يجري تحديد عدد المنتجات وفقا لفئة التصنيف التجاري الدولي الموحد ذات الثلاثة أرقام ، بيد أنه لا يشمل سوى البنود التي كانت صادراتها لعام ١٩٨٥ أكبر من ٠٠٠ ١٠٠ دولار أو ٠,٣ في المائة من مجموع صادرات البلد .

الرقم القياسي للتركيز مستمد من الجذر التربيعي لمجموع حصص السلع الاساسية الإجمالية (يتم تربيع كل حصة بذاتها) ويسوى لجعل النتائج تقع بين رقمي ٠ و ١ ، ويمثل الرقم الاخير الحد الاقصى من التركيز .

بالمقارنة مع البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي تعتمد اعتمادا نسبيا على الصادرات الزراعية (أي استراليا وايرلندا والدانمرك ونيوزيلندا) ، حيث يبلغ الرقم القياسي للتركيز ٠,٢ أو أقل ، وتُبدي البلدان الافريقية (باستثناء عدد قليل منها) درجات أعلى بكثير من التركيز .

تُظهر المقارنة للتغييرات الحاصلة في عدد المنتجات وفي مؤشرات التركيز بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥ أن أكثر من نصف البلدان بقليل قد زاد من نطاق المنتجات المصدرة وأن أقل من النصف بقليل قد خفض من نسب التركيز لديه . وفي ١٤ بلدا من أصل ٤٤ بلدا التي أمكن الحصول على البيانات الخاصة بها في كلتا السنتين ، يمكن ملاحظة حدوث زيادة في عدد المنتجات وتخفيض في مدى التركيز .

الجدول - ٤

صادرات افريقيا من كل من السلع الاساسية
غير النفطية كنسبة مئوية من الصادرات
في العالم

السلعة الاساسية	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٧
مجموع السلع الاساسية غير النفطية	٩,١	٥,٣	٤,١
الحيوانات الحية ، واللحوم ومستحضرات اللحوم	٣,٧	٣,٣	١,٦
لحوم الابقار	٢,٦	٠,٩	١,٠
المنتجات البحرية	٣,١	٢,٩	٤,١
الحبوب الخشنة	١,٥	٠,٧	١,٧
الموز	١٣,٢	١٢,٦	١٣,٠
السكر	٤,٥	٥,٣	٥,٥
البن	٣٣,٦	٣٤,١	١٩,٩
حب الكاكاو	٧٣,٦	٦١,٦	٥٨,٧
الشاي	٩,٥	٩,٩	١٠,٦
التوابل	١٥,٠	٦,٧	٥,٨
الفول السوداني	٢٧,٧	٢٤,٣	٢١,١
زيت النخيل	٥٧,٣	٣٧,٣	١٨,٤
التبغ	٣,٤	٥,٣	٤,٨
المطاط الطبيعي	٧,٥	٥,٣	٥,٧
الاخشاب غير الصنوبرية	٧,١	٦,٧	٥,٩
القطن	١١,٠	٨,٣	٧,٩
السيزال	٤٧,٧	٣١,٨	٢٥,٥
البوكسيت	٥,٦	١٧,٠	١٩,٦
البوكسيت (الوزن الفعلي)	٥,٢	١٥,٦	١٨,٥
الالومينا (أوكسيد الالومنيوم والهيدروكسيد)	٢,٩	٣,٠	١,٥
الالومنيوم	١,٦	٣,٣	٣,٥

(يتبع)

الجدول - ٤ (تابع)

السلعة الاساسية	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٧
النحاس الخام	١٧,٩	١٤,٨	١٢,٩
النحاس غير المكرر	١٨,٢	١٤,٣	١٢,٤
النحاس الخام المكرر	١٠,٦	٨,٣	٧,٣
ركاز الحديد	٧,٧	٤,٠	٣,٧
الفوسفات	٣٣,٥	٣١,٥	٣٣,٤

المصدر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

الجدول - ٥

صادرات افريقيا الرئيسية من السلع الاساسية:
الحصائل والاسعار في عام ١٩٨٧
(١٩٨٢ = ١٠٠)

البند	الحصائل ١٩٨٧	السعر ١٩٨٧
ألف - السلع الاساسية الزراعية		
١ - حب الكاكاو	١٣٥	١١٥
٢ - البن	٨٨	٩٣
٣ - القطن	١١٢	٩٦
٤ - السكر	١٣٣	٨٠
٥ - التبغ	١١٧	٨٦
٦ - الشاي (الاسود والاخضر)	١١٢	٨٨
باء - مصائد الاسماك		
٧ - منتجات الاسماك	٢٠٤	١٠٩ (١)
جيم - الاخراج		
٨ - الاخشاب الاستوائية	١٠٥	١٤٧
دال - السلع الاساسية المعدنية		
٩ - النحاس (المكرر)	٩٣	١٣٠
١٠ - الالومنيوم (الاصلي)	١٣٠	١٥٦
١١ - صخور الفوسفات	٧٣	٧٨
١٢ - ركاز الحديد	٧٣	٧٥

المصدر : الاونكتاد ، حولية السلع الاساسية ١٩٨٩ ، نيويورك ، ١٩٨٩ .

(١) مسحوق الاسماك من أي مصدر ، الثمن والتامين والشحن هامبورج .

الجدول - ٦

تقلبات الاسعار واتجاهاتها (١) ، ١٩٦٢-١٩٨٩ (أ)

السلعة الاساسية	الاتجاه ١٩٦٢-١٩٧٨	الاتجاه ١٩٧٨-١٩٨٩	التقلب ١٩٦٢-١٩٧٨	التقلب ١٩٧٨-١٩٨٩
الف - السلع الاساسية الزراعية				
١ - الكاكاو	+٧,٤	-٦,٧	٣١,١	١٤,٧
٢ - البن	+٣,٤	-٣,٣	٣٠,٦	١٤,٦
٣ - القطن	+١,٥	-٤,٥	١٧,٩	١٣,٢
٤ - السكر	+٧,٤	-١٢,٤	٨٣,٠	٦٥,٠
٥ - الشاي	-٣,٣	-٣,١	٣٣,٩	١٥,١
٦ - زيت الفول السوداني	+٣,١	-٧,٥	٣١,٠	٣٣,٣
٧ - الاخشاب الاستوائية	+١,٠	-٠,١	٣١,٣	١٢,٧
٨ - الجلود والملال	+١,٤	-٥,٩	٣٠,٣	٣٣,٧
باء - المعادن				
٩ - النحاس	-٥,٣	-٣,٧	٣٣,١	٣٦,٧
١٠- الالمنيوم	-١,٠	-٣,٧	١١,٨	٣٨,٨
١١- مخور الفوسفات	+٥,٦	-٣,٩	٤١,٣	١٣,٢
١٢- ركاز الحديد	-١,٣	-١,٣	١٢,٤	٦,٨

المصدر : الاونكتاد ، حولية السلع الاساسية ١٩٨٩ ، نيويورك ، ١٩٨٩ .

ملاحظات : يجري حساب اتجاه الاسعار على أساس المعدل المتوسط السنوي لتغير السعر ، مقاسا كنسبة مئوية . وتحسب الاسعار بالدولار الثابت . والمعادلة هي لو (س) = أ + ب ز حيث (س) يمثل السعر و (ز) يمثل الزمن . ويقاس التقلب بوصفه متوسط النسبة المئوية لانحراف السعر عن مستوى اتجاهه الاسي .

١ - الاسعار الاسمية مخفضة حسب قيمة الوحدة للبضائع المصنعة التي تصدرها البلدان المتقدمة النمو .

(أ) تشمل أرقام ١٩٨٩ الاشهر السبعة الاولى فقط .

الجدول - ٧

معدلات التبادل التجاري والقوة الشرائية
للصادرات في افريقيا ، ١٩٦٠-١٩٨٨

(١٩٨٠ = ١٠٠)

السنة	معدلات التبادل التجاري	القوة الشرائية للصادرات
١٩٦٠	٤٩	٢٣
١٩٦٥	٣٧	٣١
١٩٧٠	٣٦	٤٧
١٩٧٥	٦٧	٦٤
١٩٨٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٥	٩٥	٧٤
١٩٨٨	٥٩	٥٣

المصدر : الاونكتاد ، دليل الاحصاءات الدولية للتجارة والتنمية ، ١٩٨٨ ، نيويورك ، ١٩٨٩ ، الجدولان ٣-٥ و ٣-٦ .

الجدول ٨

(١)
حصص أسعار المنتجين لسلع أساسية تصديرية مختارة ،
حسب البلدان ، ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٨٧

البند	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
اثيوبيا			
البن	٠,٥٥	٠,٦٣	-
بنن			
القطن	٠,٣٨	٠,٨٧	-
زيت النخيل	٠,٣١	١,٠١	-
بوركينا فاصو			
القطن	٠,٣٥	٠,٧٩	٠,٦٤
بوروندي			
البن	٠,٦١	٠,٣٤	٠,٦٣
الشاي	٠,٣٧	٠,٣٧	٠,٤١
تشاد			
القطن	٠,٣٣	٠,٧٩	-
جمهورية افريقيا الوسطى			
القطن	٠,٣٨	٠,٧٩	٠,٦٨
البن	٠,٤٦	٠,٣٨	٠,٦٩
غامبيا			
الفول السوداني	٠,٧١	٠,٥٧	١,٥١
القطن	٠,٤٦	٠,٥٢	-
زيت النخيل	٣,٩٥	-	-

(يتبع)

الجدول ٨ (تابع)

البند	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
غانا			
الكاكاو	٠,٦٦	٠,٣٨	٠,٤١
غينيا			
البن	٢,١٩	٠,١١	-
لب النخيل	٠,٩٠	-	-
غينيا الاستوائية			
الكاكاو	٠,١٢	٠,٧٠	٠,٧٥
البن	٠,٣٨	٠,٨٥	-
غينا - بيساو			
الفول السوداني	٠,٦١	٠,٧٠	٠,٣٤
لب النخيل	٠,٤٦	٠,٦٧	-
الكاميرون			
البن	١,٢١	٠,٧٧	١,٣٧
الكاكاو	٠,٥٧	٠,٥٤	٠,٨٠
القطن	٠,٥١	١,١١	٠,٩٤
كوت ديفوار			
البن	١,١٤	٠,٧٠	١,٤٨
الكاكاو	٠,٥٧	٠,٥٣	٠,٧٧
زيت النخيل	٠,٣٥	١,٢٤	٠,٩٣

(يتبع)

الجدول ٨ (تابع)

البند	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
الكونغو (جمهورية - الشعبية)			
البن	٠,٦٨	-	١,٧٤ (f)
الكاكاو	٠,٣٨	٠,٢٧	٠,٤٠ (f)
كينيا			
البن	٠,٦٦	٠,٦٩	٠,٧٣ (f)
الشاي	٠,٨٩	١,٠٨	٠,٨٥ (f)
السكر	٠,٤٤	١,٤٣	١,٣٤ (f)
ليبريا			
المطاط	-	-	-
البن	١,٨٥	٠,٧٣	١,٤٤
الكاكاو	٠,٩٥	٠,١٢	-
مالي			
القطن	٠,٣٥	٠,٦٨	٠,٥٧
الفول السوداني	٠,٤٥	-	١,٣٩
مدغشقر			
البن	٠,٧٧	٠,٣٦	٠,٥٣ (f)
الونيلية	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠١ (f)
القرنفل	٠,١٧	٠,٠٣	٠,٠٣ (f)
ملاوي			
التبغ (المعالج بالنار)	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٣١
الشاي (٢)	٠,٥٥	٠,٦٥	٠,٥٠ (f)
القطن	٠,٤١	٠,٥٣	٠,٥٥

(يتبع)

الجدول ٨ (تابع)

البند	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
موزامبيق			
القطن	٠,٤٩	١,٠٠	٠,٣١
الشاي	٢,٤٧	-	-
نيجيريا			
الفول السوداني	٠,٥٦	-	-

المصدر : البنك الدولي/برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، البيانات الاقتصادية والمالية لافريقيا ، ١٩٨٩ .

(١) محسوبة على أنها نسبة السعر الاسمي الرسمي للمستهلكين في كل بلد الى السعر المرجعي الدولي للسلعة الاساسية ذاتها .

(٢) Farmgate .

(أ) ١٩٨٦ .

الجدول ٩

الانفاق الحكومي كحصة من الناتج المحلي الاجمالي ،
ونفقات الدفاع كحصة من الانفاق الحكومي ، ١٩٨٧
(بالنسبة المئوية)

البلد أو المنطقة	الانفاق الحكومي/ الناتج المحلي الاجمالي	الدفاع/الانفاق الحكومي
اثيوبيا	٣٥,٧	٣٠,٦
أوغندا	٦,٤	١٣,٩
بنن	١٧,٣ (أ)	..
بوتسوانا	٤١,٥ (أ)	٧,١ (أ)
بوركينا فاسو	١٩,٤	١٧,٣
بوروندي	٢٤,٩ (أ)	..
تشاد	٢٤,٥ (أ)	..
تنزانيا	٢٥,١	١٤,١ (ب)
توغو	٣٠,٢	٦,٩ (ب)
تونس	٣٦,٤	١٠,١
جزر القمر	٣٦,٣	..
جمهورية افريقيا الوسطى	١٣,٧ (أ)	..
رواندا	٢٣,٦	٨,٩ (أ)
زائير	٢٩,٥	٣,٧ (ب)
زامبيا	٣٦,٧	..
زمبابوي	٣٩,٧	١٧,٣

(يتبع)

الجدول ٩ (تابع)

البلد أو المنطقة	الانفاق الحكومي/ الناتج المحلي الاجمالي	الدفاع/الانفاق الحكومي
السنغال	٢٢,٣	١٠,٦ (أ)
سوازيلند	٢٩,١	٥,٤
السودان	٢٦,٢	١٠,٧
سيراليون	١٦,٩	٣,١
سيشيل	٦٤,٦	..
الصومال	٢٠,٠ (أ)	٥,١
غابون	٣٧,٠	..
غامبيا	٥٣,٤	..
غانا	١٤,٣ (أ)	٦,٥ (أ)
غينيا - بيساو	٥٧,٧	٥,١ (ج)
الكاميرون	٢٤,٣	٨,٨ (ب)
كوت ديفوار	٣٤,٠	٣,٩ (ج)
الكونغو	٣٩,٤	..
كينيا	٣١,٤	١٠,١
ليبريا	٢٤,٨	٨,٩
ليسوتو	٥٧,٣	٩,٦ (ج)
مالي	٢٤,٤	٨,١ (أ)
مدغشقر	٣٣,٧	..

(يتبع)

الجدول ٩ (تابع)

البلد أو المنطقة	الانفاق الحكومي/ الناتج المحلي الاجمالي	الدفاع/الانفاق الحكومي
مصر	٤٧,١(أ)	١٧,٧(أ)
المغرب	٣١,٠	١٢,٥(أ)
ملاوي	٣٠,٠	٥,٣
موريتانيا	٣٣,٠	..
موريشيوس	٢٤,٢	٠,٩
النيجر	٢٠,٥	٣,٦
نيجيريا	١٩,١	٤,٥
مجموع افريقيا	٣١,٢	١٠,٦(ب)

المصدر : البنك الدولي/برنامج الامم المتحدة الإنمائي - البيانات الاقتصادية والمالية لافريقيا ، ١٩٨٩ .

(أ) ١٩٨٦ .
(ب) ١٩٨٥ .
(ج) ١٩٨٤ .

الجدول ١٠

اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر
في افريقيا ، ١٩٨٠ - ١٩٨٨
(بملايين الدولارات)

البند	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	٨٠-٧٥	٨٧-٨١
افريقيا مصدرو النفط في افريقيا البلدان الافريقية الاخرى غير النفطية	٧٧٠,٨	٥٤٩,٧	١ ٤١٠,٨	١ ٣٠٦,٧	١ ٣٧٨,٩	٢ ٥٧٠,٦	١ ٧٥١,٣	٢ ٢٢٧,٣	٢ ٨٥٣,٤	٢ ٨١٦,٨	١ ٧٢٧,٩
	٤٥٨,٩	١٣٣,٠	١ ٠١١,٥	١ ١٨٦,٢	١ ١٤٣,٦	٢ ٢٣٧,٣	١ ٥٧١,٤	١ ٧٥٩,٣	١ ٠,٠ ٢	٢٨١,٠ ٢	١ ٤٢٤,٦
	٣١١,٩	٤١٦,٧	٣٩٩,٤	٢٠,٥	٢٣٥,٣	٣٣٣,٣	١٧٩,٨	٤٦٧,٩	٤٨٣,٤	٥٣٥,٨	٢٩٢,٣
حصة افريقيا في العالم (٪)	٠,٦	٢,٧	٣,٢	٢,٧	٢,٧	٥,٣	٢,٣	١,٩	٢,٠	٢,٥	٢,٧
حصة افريقيا في البلدان النامية (٪)	٢,٧	١٠,٣	٩,٩	١١,٦	١١,٤	١٩,٣	١٢,٦	٩,٥	١١,٤	١٠,٣	١١,٨

المصدر : لجنة الامم المتحدة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، "الاستثمار الاجنبي المباشر في افريقيا واستراتيجيات تشجيع الشركات عبر الوطنية على الاستجابة بصورة مواتية لتحسن مناخ الاستثمار" ، ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ .

الجدول ١١

التعريفات الجمركية المفروضة على سلع أساسية مختارة
حسب درجة التجهيز في الاسواق العالمية الرئيسية ، ١٩٨٦

(بالنسبة المئوية أو حسب القيمة)

البند	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي			اليابان		الولايات المتحدة الامريكية
	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	دول منطقة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية
البن						
خام	٩,٠	٦,٥	١,٣	٠,٠	-,-	٠,٠
محمص ، مسحوق	٦,٥	١٢,٠	٣,٣	٣٠,٠	١٠,٠	٠,٠
خلاصات ، مستحضرات	١٨,٠	٩,٠	٠,٠	٣٤,٣	٧,٥	٠,٠
الشاي						
السائب	٠,٠	-,-	-,-	١٢,٥	٢,٥	٠,٠
للبيع بالتجزئة	٥,٠	٠,٠	٠,٠	٣٠,٠	١٤,٠	٠,٠
خلاصات ، أرواح	١٢,٠	٠,٠	٠,٠	١٧,٣	٨,٠	٠,٠
الكاكاو						
حبوب	٣,٠	-,-	٠,٠	٠,٠	-,-	٠,٠
عجين	١٥,٠	١١,٠	٠,٠	١٥,٠	٧,٥	٠,٠
زبدة	١٢,٠	٨,٠	٠,٠	٢,٥	٠,٠	٠,٠
مسحوق	١٦,٠	٩,٠	٠,٠	٢١,٥	١٠,٥	٠,٥
شيكولاته	-,-	-,-	-,-	٣٠,٠	١٢,٥	١,٩

(يتبع)

الجدول ١١ (تابع)

البند	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي			اليابان	الولايات المتحدة الامريكية
	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	دول منطقة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية
السكر						
خام	-,-	-,-	-,-	٣٧,٥	-,-	١٤,٥
مجهز	١٠,٠	-,-	-,-	٣٨,٤	- -	٤,٣
مولاس (دبس)	-,-	-,-	-,-	٣٨,١	-,-	٤,٥
التوابل						
غير مسحوقة ، غير مجهزة	٧,٥	٤,٤	٠,٠	١,٢١	٠,٠	٠,٧
مسحوقة مجهزة	١١,٨	٤,٠	٠,٠	٦,٦	٠,٠	٤,٧
الزيوت الاساسية						
زيوت اساسية	٤,٥	٠,٠	-,-	٣,٩	٠,٠	٠,٩
خلائط	٥,٣	٠,٠	-,-	٦,٦	٠,٠	٤,٤
مستحضرات	٦,٦	٠,٠	-,-	٧,٣	٠,٠	٥,٣
مواد نباتية للضفر						
خام	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٥,٠	٢,٨
ضفائر	٣,٤	٠,٠	-,-	٥,٨	٠,٨	٥,٣
سلال ، حصر	٦,٣	٠,٠	-,-	٩,٤	٠,٠	٦,٦

(يتبع)

الجدول ١١ (تابع)

البند	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي		دول منطقة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	اليابان		الولايات المتحدة الامريكية
	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية	الدولة الاكثر رعاية
البذور الزيتية ،						
الزيوت النباتية						
بذور زيتية	٠,٠	-,-	-,-	-,-	١,٠	٣,٤
زيوت نباتية	٧,٢	٧,٢	١,٠	٨,٣	٨,٥	٤,٣
احماض دهنية ،						
كحول دهنية	٨,٨	٤,٤	٠,٩	٠,٩	٥,٤	٤,٤
مرغرين	٣٥,٠	-,-	٥,٠	-,-	٣٥,٠	٠,٠
الصابون بانواعه	٦,٩	٠,٠	-,-	٠,٠	٦,٥	٤,١
التبغ						
غير مصنّع	٢٤,٤	١٤,٨	٠,٠	-,-	٠,٠	٧٣,٦
مصنّع	٧٨,٨	٦٧,٠	٠,٠	-,-	١٤,٣	١١,٠
الارز						
غير مطحون	١٢,٠	-,-	٣,٤	-,-	٠,٠	٥,١
مطحون مجهز	-,-	-,-	-,-	-,-	١٦,٧	١٦,٤
منيهوت ، جذور ،						
ردينات						
طازجة ، مجففة	٦,٠	-,-	٣,٠	-,-	١١,٣	١٣,٥
دقيق	-,-	-,-	٠,٠	-,-	١٣,٥	-,-
مسحوق ، نشويات	٣٠,٠	-,-	٠,٠	-,-	٢٣,٨	٠,٠

(يتبع)

الجدول ١١ (تابع)

البند	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي		دول منطقة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	اليابان		الولايات المتحدة الامريكية
	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية	الدولة الاكثر رعاية
الموز						
طازج	٣٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٤,٣	٢٥,٥	١,٧
دقيق ، مجهز	١٧,٠	٠,٠	٠,٠	-,-	-,-	٥,٩
الجوزيات الاستوائية						
غير مقشورة ، خام	٢,٢	٠,٠	٠,٠	١,٥	٧,٩	٥,٢
مقشورة ، مجهزة	١٥,٠	٦,٠	٠,٠	٨,٣	٢١,٠	٧,٦
الفواكه الاستوائية						
طازجة ، مجففة	٨,٠	٢,٣	٠,٠	٤,٠	٩,١	٨,٧
محفوظة	١٣,٤	٣,٧	٠,٩	٨,٩	٢١,٠	-,-
محضرة ، عصائر فواكه	٢٤,٠	١٣,١	٤,٦	١١,٤	٢٧,٥	٤٦,٧
الاخشاب الاستوائية						
بصورتها الخام	١,٣	-,-	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٣,٤
مجهزة تجهيزا بسيطا	٣,١	٠,٠	-,-	١,٣	٣,٦	٣,٠
قشرة ، خشب رقائقي	٤,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٨,٤	٤,٤
مواد خشبية	٤,٩	٠,٠	-,-	-,-	-,-	٦,٣

(يتبع)

الجدول ١١ (تابع)

البند	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي		دول منطقة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	اليابان		الولايات المتحدة الامريكية
	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم		الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية
الاسماك						
طازجة ، مبردة ، مجمدة	١٣,٥	٥,٢	٠,٠	٦,١	-,-	٠,٦
مجففة ، مدخنة	١٢,٧	٧,٥	٠,٠	١١,٩	٥,٠	٣,٤
محضرة ، محفوظة	١٧,٣	٨,٤	٠,٤	١٣,٧	٦,٨	٩,١
اللحوم						
طازجة ، مبردة ، مجمدة	١١,٦	١,٧	٠,٠	١١,٨	-,-	٦,٤
مملحة ، مجففة ، مدخنة	١٩,٥	-,-	١,٠	١٩,٨	-,-	٩,٨
محضرة ، محفوظة	١٨,١	١١,٥	٣,١	١٩,٣	٦,٤	٣,٩
الرخويات ، القشريات						
طازجة ، مبردة ، مجمدة	١٠,٧	٤,٣	٠,٠	٦,٥	٦,٧	٣,٧
محضرات	١٨,٠	٦,٠	٠,٠	١٣,٤	٥,٧	٥,٣
المطاط						
مطاط طبيعي	٠,٠	٠,٠	-,-	٠,٠	-,-	٠,٠
مصنعات بسيطة	٣,٧	٣,٧	٠,٠	٣,٥	٠,٠	٤,٧

(يتبع)

الجدول ١١ (تابع)

البند	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي		دول منطقة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	اليابان		الولايات المتحدة الامريكية
	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية	الدولة الاكثر رعاية
المطاط (تابع)						
إطارات خارجية ، إطارات داخلية	٣,٦	٣,٦	-,-	٠,٠	٣,٢	٣,١
أصناف أخرى	٤,٨	٠,٠	-,-	٠,٠	٣,٥	٥,٢
الجوت						
خام	٠,٠	-,-	-,-	-,-	٠,٠	٠,٠
مجهز	-,-	-,-	-,-	-,-	-,-	٠,٣
خيوط	٥,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٠	٤,١
أقمشة منسوجة	٨,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٠,٠	١,٣
أصناف جاهزة	٧,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١١,٣	٣,٨
القنّب ، السيزال						
خام	٠,٠	-,-	-,-	-,-	٠,٠	٠,٠
مجهز	-,-	-,-	-,-	-,-	-,-	٨,٠
جدائل ، قلوس	١٢,٠	١٢,٠	٠,٠	٠,٠	٦,٥	٤,٣
الالومنيوم						
بوكسيت	-,-	-,-	-,-	-,-	٠,٠	٠,٠
أوكسيد الالومنيوم	-,-	-,-	-,-	٠,٠	٥,٤	٠,٠
الومنيوم ، خام	-,-	-,-	-,-	٠,٠	٣,٠	١,٣
الومنيوم ، مشغول	٧,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧,١	٣,٩

(يتبع)

الجدول ١١ (تابع)

البند	الاتحاد الاقتصادي الأوروبي			اليابان	الولايات المتحدة الامريكية
	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	دول منطقة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية
النحاس						
ركاز النحاس ومركزاته	-,-	-,-	-,-	٠,٠	-,-	٠,٣
نحاس ، منقط	-,-	-,-	-,-	٧,٣	٠,٠	١,٠
نحاس نقي	-,-	-,-	-,-	٧,٦	٠,٠	-,-
نحاس وسبائك نحاس ، مشغولة	٥,٢	٠,٠	٠,٠	٦,٨	٠,٠	٤,٩
الحديد						
ركاز الحديد ومركزاته	٠,٠	-,-	-,-	٠,٠	-,-	٠,٠
حديد صب ، حديد زهر ، وحديد مداوى (شبيجل) مصبوب أو كتل بأنواعها وما يماثلها من أشكال مساحيق من حديد أو صلب أو كريات أو أشكال اسفنجية سبائك من حديد وصلب	٢,٧	-,-	-,-	٣,٧	٠,٠	٠,٣
	٣,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٧	٠,٠	٠,٩
	٣,٥	٠,٠	٠,٠	٥,٧	٠,٠	٣,٩

(يتبع)

الجدول ١١ (تابع)

البند	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي		دول منطقة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	اليابان		الولايات المتحدة الامريكية
	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم		الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية
الرصاص						
ركاز الرصاص ومركزاته	-,-	-,-	-,-	٠,٠	-,-	٦,١
رصاص وسبائك رصاص ، غير مشغولة	-,-	-,-	-,-	-,-	-,-	-,-
رصاص وسبائك رصاص ، مشغولة	٥,٨	٠,٠	٠,٠	٧,٢	٠,٠	٤,٨
الفوسفات						
صخور فوسفاتية	٠,٠	-,-	-,-	٠,٠	-,-	٠,٠
أحماض فسفورية	١١,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٩	٠,٠	٠,٠
سوبر فوسفات	٤,٨	٠,٠	٠,٠	٢,٩	-,-	٠,٠
القصدير						
ركاز القصدير ومركزاته	-,-	-,-	-,-	٠,٠	-,-	٠,٠
قصدير وسبائك قصدير ، غير مشغولة	-,-	-,-	-,-	-,-	-,-	-,-
قصدير وسبائك قصدير ، مشغولة	٣,٧	٠,٠	٠,٠	٣,٤	٠,٠	٢,٥

(يتبع)

الجدول ١١ (تابع)

البند	الاتحاد الاقتصادي الاوروبي		دول منطقة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	اليابان		الولايات المتحدة الامريكية
	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية	نظام الافضليات المعمم	الدولة الاكثر رعاية	
١١ الزنك						
ركاز الزنك ومركزاته	-,-	-,-	-,-	-,-	٠,٠	٠,٠
زنك وسبائك زنك ، غير مشغولة	-,-	-,-	-,-	-,-	-,-	-,-
زنك وسبائك زنك ، مشغولة	٧,١	٠,٠	٥,٤	٠,٠	٥,٥	
البتروكيماويات						
المركبات الهيدروكربونية	٧,١	٠,٠	٠,٠	٤,٧	٠,٠	٧,٠
كحول حلقي أكريلي	٧,٨	٠,٠	٠,٠	٨,٦	٠,٨	٦,٧
الكربوكسيل ٤	٨,٢	٠,٠	٠,٠	٦,٣	٠,٠	٧,٩
دالة النتروجين	٨,١	٠,٠	٠,٠	٦,٣	٠,٣	١٠,٧
مواد أخرى	٧,٥	٠,٠	٠,٠	٥,٦	٠,٠	١١,١
تكشيف متعدد الحلقات	٧,٩	٠,٠	٠,٠	٦,٠	٠,٠	٦,٤
حوامض متعددة القاعدة البلمرة والكبول	١١,٩	٠,٠	٠,٠	٧,٠	٠,٠	٧,٥

حواشي الجدول ١١

المصدر : هذه الارقام محسوبة استنادا إلى الدراسة المتعلقة بالتعريفات الجمركية لمجموعة "غات" ، وملفات الحاسبة الالكترونية لعام ١٩٨٦ وجداول نظام الافضليات المعمم .

ملاحظات : -,- تعني هذه العلامة أن الرسوم الجمركية غير متاحة أو لا تنطبق .

الجدول ١٢

شمول الحواجز غير التعريفية للصادرات
الافريقية ، ١٩٨٦

البلد	التغطية التجارية (٪)		تواتر التغطية (٪)
الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	أولية :	٢٣,٦	٢٦,٨
	مصنّعة :	٤٨,٣	١٩,٣
الولايات المتحدة الامريكية	أولية :	٠,٨	٥,٣
	مصنّعة :	١٦,٣	٢,٦
اليابان	أولية :	٢٧,١	٢٩,٢
	مصنّعة :	٣,٠	١٦,٥
النمسا	أولية :	٠,٠	٠,٩
	مصنّعة :	١٥,٦	١٣,٨
كندا	أولية :	٥,٣	٨,٥
	مصنّعة :	٣١,٣	٣٠,١

المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

ملاحظة : حسبت التغطية التجارية على أنها نسبة مئوية من قيمة جميع الصادرات المتأثرة بالحواجز غير التعريفية : وتواتر التغطية والنسبة المئوية هو عدد جميع المنتجات التصديرية المتأثرة بالحواجز غير التعريفية .

الجدول ١٣

التعليم الابتدائي والثانوي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، ١٩٦٥ - ١٩٨٦ (أ)

البلد	النسبة المئوية للفئة العمرية المسجلة في المدارس: التعليم الابتدائي ١٩٦٥	التعليم الابتدائي ١٩٨٦	التعليم الثانوي ١٩٦٥	التعليم الثانوي ١٩٨٦
اثيوبيا	١١	٣٦	٢	١٢
تشاد	٣٤	٤٣	١	٦
زائير	٧٠	..	٥	..
ملاوي	٤٤	٦٤	٢	٤
موزامبيق	٣٧	٨٢	٣	٧
تنزانيا (جمهورية - المتحدة)	٣٣	٦٩	٢	٣
بوركينا فاصو	١٢	٣٥	١	٦
مدغشقر	٦٥	١٢١	٨	٣٦
مالي	٢٤	٣٢	٤	٧
بوروندي	٢٦	٥٩	١	٤
زامبيا	٥٣	١٠٤	٧	١٩
النيجر	١١	٢٩	١	٦
اوغندا	٦٧	..	٤	..
الصومال	١٠	٢٠	٢	١٢
توغو	٥٥	١٠٢	٥	٢١
رواندا	٥٣	٦٧	٢	٣
سيراليون	٣٩	..	٥	..
بنن	٣٤	٦٥	٣	١٦
جمهورية افريقيا الوسطى	٥٦	٦٦	٢	١٣
كينيا	٥٤	٩٤	٤	٢٠

(يتبع)

الجدول ١٣ (تابع)

البلد	النسبة المئوية للفئة العمرية المسجلة في المدارس : التعليم الابتدائي ١٩٦٥	التعليم الابتدائي ١٩٨٦	التعليم الثانوي ١٩٦٥	التعليم الثانوي ١٩٨٦
السودان	٣٩	٥٠	٤	٢٠
ليسوتو	٩٤	١١٥	٤	٢٢
نيجيريا	٣٢	٠٠	٥	٠٠
غانا	٦٩	٦٣	١٣	٣٥
موريتانيا	١٣	٤٦	١	١٥
ليبريا	٤١	٠٠	٥	٠٠
غينيا	٣١	٣٩	٥	٩
السنغال	٤٠	٥٥	٧	١٣
زمبابوي	١١٠	١٣٩	٦	٤٦
كوت ديفوار	٦٠	٧٨	٦	٢٠
الكاميرون	٩٤	١٠٧	٥	٢٣
بوتسوانا	٦٥	١٠٥	٣	٣١
موريشيوس	١٠١	١٠٦	٢٦	٥١
غامبيا	١٣٤	١٣٦	١١	٢٧

المصدر : التقرير المتعلق بالتنمية العالمية .

(أ) رتبت البلدان ترتيبا تصاعديا وفقا لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٧ .

الجدول ١٤

مدى تفاوت انتاج الاغذية الرئيسية في بلدان افريقية
مختارة ، ١٩٦١ - ١٩٨٨

البلد/المنطقة	الانحراف المعياري للانتاج عن الاتجاه (بآلاف ملايين الاطنان)	معامل التفاوت (نسبة مئوية)	احتمال انخفاض الانتاج الفعلي إلى أقل من ٩٥ في المائة من الاتجاه (نسبة مئوية)
شمال افريقيا			
الجزائر	٥١٩	٢٨,٠	٥٠,٠
الجماهيرية العربية الليبية	٦٣	٣٢,٣	٤٢,٩
مصر	٣٣٨	٥,٨	٣٥,٠
المغرب	١ ٣٤٨	٣٦,٤	٣٩,٣
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى			
بوركينا فاصو	٢١٢	١٢,١	٣٥,٧
تنزانيا (جمهورية - المتحدة)	٧٩٠	١١,٦	٣٢,١
زائير	٥٢٦	٤,٠	١٠,٧
السنغال	٣٤٠	٤٧,٤	٣٥,٧
غانا	١ ٢٨٠	٣٣,٠	٣٢,١
نيجيريا	٨٦٧	٧,١	٣٨,٦

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

الجدول ١٥

نمو السكان ، وانتاج الاغذية الرئيسية ، ومدى
تفاوت استهلاك الاغذية الرئيسية في بلدان
افريقية مختارة ، ١٩٦١ - ١٩٨٨

البلد/المنطقة	نمو السكان	نمو الانتاج	تفاوت الاستهلاك (١٩٧٩ - ١٩٨٧ ، نسبة مئوية)
شمال افريقيا			
الجزائر	٣,٠	١,٦	٦,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٣,٩	٥,١	٣,٢
مصر	٢,٤	١,٤	١,٧
المغرب	٢,٥	٣,٢	٥,٨
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى			
بوركينا فاصو	١,٩	٣,٢	٨,٥
تنزانيا (جمهورية - المتحدة)	٣,٣	٤,٣	٣,٥
زائير	٣,١	٣,٥	١,٣
السنغال	٣,٠	٠,٣	٩,٨
غانا	٣,٩	٣,٣	٣٧,٨
نيجيريا	٣,٣	١,٨	٣٨,٦

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

ملحوظة : رقما السكان والانتاج هما رقما متوسط معدل النمو السنوي .

الجدول ١٦

صافي تدفقات الموارد الى افريقيا ، ١٩٨٠ - ١٩٨٨

(ببلايين الدولارات)

البند	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
التدفقات الرسمية	١٣,٩	١٤,٨	١٤,٦	١٦,٨	١٦,١	١٨,٣	٢١,٢	٢٢,٧
المساعدة الانمائية الرسمية	١١,٦	١١,٨	١١,٣	١٢,٦	١٤,٠	١٥,٨	١٨,١	١٧,٩
الثنائية	٨,٨	٨,٩	٨,٣	٩,٥	١٠,٥	١١,٨	١٣,٤	١٢,٩
المتعددة الأطراف	٢,٨	٢,٩	٣,٠	٣,١	٣,٥	٤,٠	٤,٧	٥,٠
التدفقات الرسمية الأخرى	٢,٣	٢,٢	٢,٦	٢,٤	٣,٩	٢,١	٢,٦	٣,٣
الثنائية	١,٥	١,٣	١,٨	١,٢	٢,٧	٠,٧	١,١	١,٦
المتعددة الأطراف	٠,٨	٠,٩	٠,٨	١,٢	١,٢	١,٤	١,٥	١,٧
مجموع الائتمانات التصديرية	٤,١	٤,١	٣,٧	٣,٧	١,٤	١,٩	-٠,٣	-١,٤
التدفقات الخاصة	٣,٥	٣,١	٤,٨	١,٥	٠,٧	٣,٣	٤,٨	٢,٣
الاستثمار المباشر	١,١	٢,٠	٢,٤	٠,٧	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٨
قروض المصارف الدولية (١)	٢,٢	١,١	٢,٠	٠,٨	٠,٤	١,٧	٣,٦	١,٠
مجموع القروض السندية	٠,٢	٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٥	-٠,٣
قروض خاصة اخرى	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	١,١	٠,٥
المنح المقدمة من :								
المنظمات غير الحكومية	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٠	١,١	١,١	١,٤
المجموع الصافي								

(يتبع)

الجدول ١٦ (تابع)

البند	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
التدفقات من الموارد (٢)	٢٢,٢	٢٤,٣	١٨,٦	١٧,٧	٢١,٧	٢٤,٧	٢٤,٩	٢٣,٥
مجموع صافي التدفقات من الموارد (بالقيمة الحقيقية)	٣١,٤	٣٦,٥	٢٨,٠	٢٧,٣	٣٣,٠	٣٠,٥	٢٦,٧	٢٣,٥
صافي التحويلات المالية (٣)	٣,٠	٩,٠	٥,٠	٠,٤-	٠,٥-	٣,٠	٢,١-	١,٩
صافي التحويلات المالية (بالقيمة الحقيقية)	٤,٢	١٣,٥	٧,٥	٠,٦-	٠,٨-	٣,٨	٢,٣-	١,٩

المصادر : التقديرات التي أعدتها أمانة الاونكتاد ، استنادا الى بيانات مقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . التعاون الانمائي وجهود وسياسات أعضاء لجنة المساعدة الانمائية ، قضايا عديدة : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التوزيع الجغرافي للتدفقات المالية إلى البلدان النامية ، قضايا عديدة .

ملاحظات : مجموع صافي التدفقات من الموارد هو عبارة عن اجمالي التدفقات المالية مخصوما منه الاستهلاك : أما صافي التحويلات المالية فهو عبارة عن مجموع صافي التدفقات من الموارد مخصوما منه مدفوعات الفائدة وتحويلات الارباح .

(١) بما في ذلك المعاملات الطويلة الاجل والقصيرة الاجل .

(٢) استنادا الى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(٣) استنادا الى احصائيات موازين المدفوعات .

الجدول ١٧

الدين الخارجي/الصادرات ونسب خدمة الدين/
الصادرات ، ١٩٨٧

(نسبة مئوية)

البلد	الدين الخارجي/ الصادرات	خدمة الدين/الصادرات	
		مدفوعة	مستحقة
اثيوبيا	٤٤٦,٠	٣٤,٠	٣٩,٩
أوغندا	٣٧٧,٤	٤١,٣	٣١,٣
بنن	٥٣٧,٥	١٥,٩	٥٧,٠
بوتسوانا	٢٧,٧	٣,٧	٣,٤
بوركينا فاصو	٢١٤,٤	٧,٨	١٢,٧
بوروندي	٦٨٧,٢	٣٨,٥	٣٨,٩
تشاد	١٨٦,٥	٤,٢	٥,٨
تنزانيا (جمهورية - المتحدة)	٩٦٥,٥	٢١,١	٦٥,٧
توغو	٢٦٩,٧	١٨,٢	٣٣,٢
تونس	١٨٢,٢	٢٦,٧	٢٥,٧
الجزائر	٢١٧,٧	٤٦,٨	٤٧,٤
جزر القمر	٥٧٣,٤	٤,١	٣١,٢
جمهورية افريقيا الوسطى	٢١٨,٠	١٤,٨	١٨,٩
رواندا	٣٣١,١	١١,٢	١٢,٩
زائير	٤٣٩,٤	٢٣,٩	٤٨,٠
زامبيا	٦٧٠,٢	١٣,٦	٥٨,٧
زمبابوي	١٥٢,٢	٣٠,٥	٢٥,٤
سان تومي وبرينسيبي	٩٥٦,٥	٤١,٢	١٠٢,٢
السنغال	٢٨٦,٤	٢٧,٩	٢١,٧
سوزيلند	٥٧,٨	٧,٠	٢٥,٤
السودان	١ ٥٦٢,٧	٨,٧	٩٢,٤

(يتبع)

الجدول ١٧ (تابع)

البلد	الدين الخارجي/ الصادرات	خدمة الدين/الصادرات	
		مدفوعة	مستحقة
سيراليون	٧٥٧,٥	٦,٧	٣٥,٤
غابون	١٤٨,٣	٥,٢	٢٤,٥
غامبيا	٢٧٧,٤	٢٠,٣	١٣,١
غانا	٣٩٨,٣	٣٨,٧	١٧,٩
غينيا الاستوائية	٤٨٧,٣	٢٤,٢	٤٧,٧
غينيا - بيساو	١ ٧٨١,٥	٣٩,٠	١١٩,٦
الكاميرون	١٩٠,٠	٣٧,٨	١٨,٢
كوت ديفوار	٣٧٤,٠	٤٥,٦	٣٩,١
الكونغو	٤٤٣,٦	١٨,٧	٦٣,٤
كينيا	٣٤١,٩	٤١,٧	٣٠,٢
ليسوتو	٧٣,٢	٤,٤	٤,٠
مالي	٦٣٠,٣	١٨,١	٣٠,٣
مدغشقر	٨١٣,٨	٤٤,٣	٦٨,٠
مصر	٣٤٣,١	١٥,٠	٣٤,٨
المغرب	٣٨١,٧	٣١,٢	٤٤,٠
ملاوي	٤٤٨,١	٣٦,٢	٣٢,٠
موريتانيا	٤٣٠,٠	٢٠,١	٤٥,٠
موريشيوس	٦٤,١	١٠,٠	٦,١
النيجر	٥٢٣,٠	٥٥,١	٤٣,٢
نيجيريا	٣٦٩,٠	١١,٧	٣٤,٠

المصادر : البنك الدولي/برنامج الامم المتحدة الانمائي ، بيانات اقتصادية ومالية افريقية ، ١٩٨٩ .

ملاحظة : المبالغ المدفوعة تشمل المتأخرات .

الجدول ١٨

خدمة الديون المسددة ، والوقود وواردات الاغذية كنسبة مئوية من حصائل التصدير ، ١٩٨٧

البلد	الوقود	الاغذية	خدمة الدين	المجموع
البلدان النامية	٩,٨	٢٣,٣	٢٥,٩	٥٩,٠
مجموع افريقيا	٦٧,٣	٤٨,٢	٣٤,٠	١٤٩,٥
اثيوبيا	-	٩,٨	-	-
انغولا	١١,٩	٧,٧	٤١,٣	٦٠,٩
اوغندا	٩٣,٣	٣٣,٩	١٥,٩	١٤٣,٩
بنن	٤١,٢	٥٨,١	٣,٧	١٠٣,٠
بوتسوانا	١٣,٥	٦٠,٣	٧,٨	٨١,٥
بوركينا فاصو	١٤,٨	٣٤,٠	٣٨,٥	٧٧,٣
بوروندي	-	١٢,٨	٤,٢	-
تشاد	٧٣,٠	١٩,٦	٢١,١	١١٣,٧
تنزانيا (جمهورية - المتحدة)	٢٠,٩	٣٩,٧	١٨,٣	٦٨,٨
توغو	٢٧,٦	٣٤,٣	٢٦,٧	٨٨,٦
تونس	٤,٣	٢١,١	٤٦,٨	٧٢,٢
الجزائر	-	١٠٤,٣	٤,١	-
جزر القمر	٠,٦	١٣,٩	-	-
الجماهيرية العربية الليبية	٢,٩	٣٢,٢	١٤,٨	٤٩,٩
جمهورية افريقيا الوسطى	-	٣٦٠,٤	-	-
جيبوتي	-	٦١٩,١	-	-
الرأس الاخضر	٥١,١	٢٠,٢	١١,٣	٨٢,٦
رواندا	٣,٩	١٩,٢	٢٣,٩	٤٧,٠
زائير	١١,٠	٣,٣	١٣,٦	٢٧,٩
زامبيا	١٠,٩	٢,٣	٣٠,٥	٤٣,٧

(يتبع)

الجدول ١٨ (تابع)

البلد	الوقود الاغذية	خدمة الدين	المجموع
البلدان النامية (تابع)			
سان تومي وبرينسيبي	-	٦٨,١	٤١,٢	-
السنغال	٣٨,٩	٣٢,٠	٢٧,٩	٩٨,٨
سوازيلند	-	١١,٥	٧,٠	-
السودان	٣٧,٧	٤١,١	٨,٧	٨٧,٥
سيراليون	١٥,٢	٩٧,٩	٦,٧	١١٩,٨
سيشيل	٩٨,٦	٨٩,١	-	-
الصومال	١١,٤	١٠٢,٨	-	-
غابون	٠,٧	٧,٤	٥,٢	١٣,٣
غامبيا	٣٧,٢	٢٥٢,٨	٢٠,٣	٣٠٠,٣
غانا	١٨,٢	٩,٩	٣٨,٧	٦٦,٨
غينيا	-	١٢,٢	١٨,٣	-
غينيا الاستوائية	-	١٢,٠	٢٤,٢	-
غينيا - بيساو	-	٢٢٦,٠	٣٩,٠	-
الكاميرون	٢,٤	٣٠,٢	٢٧,٨	٥٠,٤
كوت ديفوار	١٣,٨	١٧,٢	٤٥,٦	٧٦,٦
الكونغو	٦,١	٦,٩	١٨,٧	٣١,٧
كينيا	٤٧,٠	٨,٤	٤١,٧	٩٧,١
ليبريا	١١,٩	١٧,٦	-	-
ليسوتو	٢,٧	٧٩٦,٦	٤,٤	٨٠٣,٧
مالي	٣٥,٤	٢١,٢	١٨,١	٧٤,٧
مدغشقر	١٩,٢	١٧,٨	٤٤,٢	٨١,٤
مصر	٨,٠	١١٤,٤	١٥,٠	١٣٧,٤
المغرب	٤٧,٩	٣١,١	١٠,٠	٨٩,٠
ملاوي	٩,٨	٧,٥	٣٦,٢	٥٣,٥
موريتانيا	١١,٨	٢٧,٧	٢٠,١	٥٩,٦

(يتبع)

الجدول ١٨ (تابع)

البلد	الوقود الاغذية	خدمة الدين	المجموع
البلدان النامية (تابع)			
موريشيوس	١٦,٠	٣٨,١	٣٠,٠	٦٤,١
موزامبيق	-	١٤٣,٦	-	-
ناميبيا	-	٦,٣	-	-
النيجر	١٣,٦	٣٦,٤	٥٥,١	٩٥,١
نيجيريا	٣,٦	٧,٥	١١,٧	٣١,٨

المصدر : الاونكتاد .

الزيارات التي قام بها الرئيس والمناقشات التي أجراها

١ - الاتصالات الافريقية

الزيارات : السنغال ، السودان ، غامبيا ، غانا ، مصر ، نيجيريا . (انظر القائمة المرفقة بالافراد الذين التقى بهم الرئيس ، الصفحات ١٧٦-١٨٦)

المناقشات : أجرى الرئيس مناقشات مع رؤساء جمهوريات زامبيا ومالي ومصر ومع اللجنة التوجيهية الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، وذلك في أثناء الاجتماع الثاني للفريق المعقود في أديس أبابا ، اثيوبيا .

٢ - الاتصالات مع البلدان المتقدمة النمو

الزيارات : الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان (انظر القائمة المرفقة بالافراد الذي التقى بهم الرئيس ، الصفحات ١٧٦-١٨٦)

٣ - الاتصالات مع منظومة الامم المتحدة

(أ) منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعية (الفاو) ، روما ، ايطاليا

(ب) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، روما ، ايطاليا

(ج) صندوق النقد الدولي ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الامريكية

(د) مجلس الاغذية العالمي ، روما ، ايطاليا

(هـ) برنامج الاغذية العالمي ، روما ، ايطاليا

(و) البنك الدولي ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الامريكية

٤ - الاتصالات مع المنظمات السلعية

(أ) المنظمة الدولية للكاكاو ، لندن ، المملكة المتحدة

(ب) المنظمة الدولية للبن ، لندن ، المملكة المتحدة

(ج) المنظمة الدولية للسكر ، لندن ، المملكة المتحدة

(د) المنظمة الدولية للقمح ، لندن ، المملكة المتحدة

٥ - المنظمات غير الحكومية

(أ) مؤسسة فورد ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية

(ب) مؤسسة روكفلر ، نيويورك ، الولايات المتحدة الأمريكية

(ج) المعهد الأمريكي الافريقي ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية

(د) مؤسسة بروكنغز ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية

(هـ) مجلس التنمية فيما وراء البحار ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية

(و) معهد الاقتصاديات الدولية ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية

(ز) المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية

(ح) المركز الوطني لسياسات الأغذية والزراعة ، واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية

(ط) الاتحاد الصناعي ، روما ، ايطاليا

(ي) نظام البحوث والمعلومات لبلدان عدم الانحياز وبلدان أخرى ، نيودلهي ، الهند

شبت المراجع

المؤلفون :

INDIVIDUAL AUTHORS

Avramovic, D.	The Common Fund for Commodities and African Commodity Problems, August 1989.
Cable, V.	Impact of Developed Countries' Trade Liberalization on Sub-Saharan African Commodity Exports and Food Imports, August 1989
Eicher, C.K.	The Role of International Assistance in Building Africa's Scientific and Managerial Capacity and Addressing its Commodity Problems, August 1989
Eicher, C.K.	The Role of Human Capital, Science, Technology and Regional Co-operation in Expanding African Commodity Production and Trade, July 1989
Faber, M.	Promotion of Foreign Direct Investment in Commodities and the Role of Transnational Corporations as they impact on Africa's Commodity Production and Trade, August 1989
Hagelberg, G.B.	The World Sugar Situation, the EC and US markets and Africa, August 1989.
Havrylyshyn, O.	Prospects and Problems of Co-operation among Developing Countries, August 1989
Helleiner, G.K.	"Structural Adjustment and Long Term Development in sub-Saharan Africa", mimeo, March 1990
Kofi, T.A.	Scope and Mechanisms for Price and Market Stabilization, August 1989.
Konishi, Y.	"Japanese Private Sector Attitudes Towards Investment in sub-Saharan Africa", mimeo, Washington 1990

ثبت المراجع (تابع)

MacPhee, C. — An Overview of Market Access for Major Commodity Exports from African Developing Countries, August 1989

Maizels, A. — "Problems of Operating International Commodity Agreements", United Nations University, August 1989.

McWilliam, J.R. — A Strategy for International Support for Improvement of Selected Agricultural Commodities in Africa, August 1989

Ndegwa, P. — "Increasing FDI in Africa", *The CTC Reporter*, Spring 1989

Ojo, O. — "Perspectives on African Dependence on Trade in Primary commodities", African Development Bank, Abidjan, 1989.

Page, S. & Riddell, R. — "FDI in Africa: Opportunities and Impediments", *The CTC Reporter*, Spring 1989

Queyranne, P. — Adequacy and Effectiveness of Official Aid and Financial Flows for the Commodity Sector, August 1989

Radetzki, M. — Non-fuel minerals in Africa: Developments and Prospects, August 1989

Reusse, E. — Improvement of Marketing and Distribution Systems - the Role of Public, Private and Parastatal Bodies in Internal and External Trade of Commodities in Africa, August 1989

Shakotko, R. — Commodity Export Prospects in sub-Saharan Africa, August 1989

Singer, H.W. — Food aid for sub-Saharan Africa: Scale and Impact, August 1989

Stevens, C. — EEC restrictions on the import of commodities from Africa, August 1989

Tat S. — "The Role of Futures Contracts in Risk Management of Physical Commodities", July 1989

المنظمـــات

ANZ Bank

Investment Opportunities and constraints in African LDC's, August 1989

Commonwealth Secretariat

"Export Taxes on Primary products: A Policy Instrument in International Development", *Commonwealth Economic Paper*, No 19, February 1984.

"Export Incentives, Exchange Rates and Commodity Prices, the Implications of Interdependence", *Commonwealth Working Paper*, May 1989.

Commodity Policy for Developing Countries: Future Directions, September 1989

The Development Committee

The Impact of the Industrial Policies of Developed Countries on Developing Countries, March 1989

Food Studies Group, Oxford University

Agricultural Growth Strategy in sub-Saharan Africa: Comparative Advantage or Food Security - Is there a dilemma?, August 1989

Institute of Develppment Studies

Commodity Production and Trade: The Role of Direct Foreign Investment, August 1989.

Food Aid for sub-Saharan Africa: Scale and Impact, August 1989.

International Cocoa Organisation

Note on the Situation of the Cocoa Economy, August 1989

International Food Policy Research Institute

Policy Implications for Development of Agriculture in Zambia, July 1989

صندوق النقد الدولي

ادارة المخاطر المالية في البلدان النامية المدينة ، حزيران/يونيه ١٩٨٩

افريقيا ومرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي ، حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

مركز التجارة الدولية

تحسين نظم وممارسات التسويق والتوزيع : الجوانب المتعلقة بالممارسة الفعلية للتسويق والتوزيع ، تموز/يوليه ١٩٨٩

منظمة الوحدة الافريقية

مذكرة عن مشاكل السلع الاساسية الافريقية والتدابير الموصى بها لانعاش وتنويع قطاع السلع الاساسية في افريقيا ، الدورة العادية الخامسة لمجلس الوزراء ، الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أديس أبابا PSC/4(XVII)/Rev.2

مركز الامم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في السلع الاساسية ودور الشركات عبر الوطنية في التأثير على انتاج السلع الاساسية في افريقيا والاتجار بها ، كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

ورقة تتعلق بالقضايا ، نيسان/ابريل ١٩٨٩

تنويع الصادرات الافريقية

ظروف الوصول الى السوق التي تؤثر على صادرات البلدان الواقعة جنوب الصحراء في افريقيا من السلع الاساسية الى أسواق الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والولايات المتحدة واليابان

التعاون بين المنتجين من أجل ترشيد الاستثمار وعرض السلع الاساسية الاولية

التفاعل بين البيئة الخارجية وجهود البلدان الافريقية في تنفيذ الاحكام ذات الصلة من برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، TD/B/1182

استعراض حالة السلع الاساسية : التطورات الاخيرة في الحالة العالمية للسلع الاساسية ، TD/B/C.1/299

مرفق التمويل التعويضي والطارئ التابع لصندوق النقد الدولي ، TD/B/AC.43/7

التطورات الاخيرة في مرافق التمويل التعويضي الحالية ومختلف الخيارات المؤسسية ، مع مراعاة النهج ذات الصلة بموازين المدفوعات و/أو السلع الاساسية ، TD/B/AC.43/8

جولة أوروغواي : ورقات عن قضايا مختارة ، نيويورك ، ١٩٨٩ ، UNCTAD/ITP/10

الاونكتاد وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا : دراسة استقصائية تمهيدية ، ٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، UNCTAD/AP/1

الاونكتاد وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا : دراسة استقصائية ، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، UNCTAD/AP/2

الاتفاقات الدولية للسلع الاساسية ، آب/أغسطس ١٩٨٩

الآثار الايجابية والسلبية للتغير التكنولوجي على سلع التصدير ذات الاهمية بالنسبة لافريقيا ، آب/أغسطس ١٩٨٩

تقييم آليات التمويل التعويضي بما في ذلك النظر في نهج بديلة ، آب/أغسطس ١٩٨٩

التعاون بين المنتجين من أجل ترشيد الاستثمار وعرض السلع الاساسية الاولية : منظور إفريقي ، آب/أغسطس ١٩٨٩

تنويع الصادرات الإفريقية ، آب/أغسطس ١٩٨٩

مذكرة عن الصندوق المشترك للسلع الاساسية ، آب/أغسطس ١٩٨٩

إمكانية استعمال العملات الوطنية في التجارة فيما بين البلدان الإفريقية ، آب/أغسطس ١٩٨٩

التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التجارة ، آب/أغسطس ١٩٨٩

آلية تمويل تجاري للبلدان الإفريقية ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٩

وصف وتقييم موجزان لتدابير الإعفاء من الديون ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للامم المتحدة

أثر السياسات المحلية على انتاج وتصدير السلع الاساسية في إفريقيا ، حزيران/يونيه ١٩٨٩

إطار إفريقي بديل لبرامج التغير الهيكلي من أجل الإنعاش والتحول الاجتماعي - الاقتصادي ، E/ECA/CM.15/6/Rev.3

المعوقات الهيكلية غير المادية أمام تنمية قطاع السلع الاساسية في إفريقيا ووسائل التغلب عليها ، تموز/يوليه ١٩٨٩

نظم التسويق والتسعير بالنسبة للسلع الاساسية الزراعية المعدة للتصدير في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، تموز/يوليه ١٩٨٩

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو)

احتمالات ومشاكل تنمية قطاع السلع الاساسية مع مراعاة الانماط التقليدية للانتاج والتعاون الإقليمي بما في ذلك التعاون بين المنتجين في مجالات الانتاج الاولي والتجهيز والتجارة ، آب/أغسطس ١٩٨٩

التوازن بين الانتاج المحلي والصادرات ، بما في ذلك التكاليف النسبية ، آب/أغسطس ١٩٨٩

التوقعات المتعلقة بسلع التصدير ذات الاهمية بالنسبة لإفريقيا ، آب/أغسطس ١٩٨٩

احتياجات البلدان الإفريقية من الاغذية وإمكانيات واستصواب تلبيتها عن طريق الإنتاج المحلي والتجارة داخل المنطقة آب/أغسطس ١٩٨٩

منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

الاعتماد على السلع الاساسية والتكيف والتنمية الاجتماعية ، آب/أغسطس ١٩٨٩

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

التطورات الإنمائية الاخيرة في مجال المصنوعات في بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ، آب/أغسطس ١٩٨٩

البنك الدولي

المعوقات الهيكلية أمام تنمية قطاع السلع الاساسية في إفريقيا ، آب/أغسطس ١٩٨٩

بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء : من الازمة إلى النمو القابل للإدامة ، واشنطن العاصمة ، ١٩٨٩

التنويع الزراعي : خبرات من البلدان المشتركة في برنامج إدارة التنمية الزراعية في افريقيا

العوامل التي تؤثر على إنتاج السلع الاساسية الزراعية وأداء تصدير البلـــدان الواقعة جنوب الصحراء

القيود التجارية التي تؤثر على الصادرات الإفريقية

التوقعات المتعلقة بالسلع الاساسية من غير الوقود

سندات السلع الاساسية : أداة لإدارة المخاطر بالنسبة للبلدان النامية ، ورقة عمل للشعبة ، رقم 12-1987 ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩

التكاليف والفوائد بالنسبة للاتحاد الاقتصادي الاوروبي والبلدان الإفريقيـــة المترتبة على إلغاء جميع أنواع الحماية المفروضة على التجارة الزراعيـــة ، آب/أغسطس ١٩٨٩

البنك الدولي/برنامج الامم المتحدة الإنمائي

تقرير عن التكيف والنمو في إفريقيا في الثمانينات ، آذار/مارس ١٩٨٩

ملاحظة : أعدت الوثائق المؤرخة في الفترة بين حزيران/يونيه وآب/أغسطـــس ١٩٨٩ بصفة محددة لفريق الخبراء .

قائمة الزيارات الميدانية

زيارات الاعضاء للبلدان الافريقية(١)

١ -	ف. ن. بورميستروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)	بوتسوانا موزامبيق زامبيا
٢ -	أ. ب. شيكواندا (زامبيا)	كوت ديفوار مالي
٣ -	ر. ن. كوبر (الولايات المتحدة الامريكية)	المغرب
٤ -	س. كوليبالي (كوت ديفوار)	بوتسوانا موزامبيق
٥ -	غ. ك. هيلينر (كندا)	جمهورية تنزانيا المتحدة
٦ -	م. هوسلد (النرويج)	موزامبيق زامبيا
٧ -	ي. أوكاوا (اليابان)	مالي كوت ديفوار
٨ -	س. تيت	مصر السودان

---

(١) أحيلت التقارير المقدمة من أعضاء البعثات عن مهامهم الى الفريق وتم أخذها في الاعتبار لدى إعداد التقرير .

قائمة زيارات الرئيس للبلدان وزياراته الميدانية

أكرا

١ - النقيب طيار ج. ج. رولنغس
رئيس مجلس الدفاع الوطني المؤقت

٢ - السيد القاضي د. ف. عنان
عضو مجلس الدفاع الوطني المؤقت

٣ - كبار المسؤولين في القطاع الاقتصادي

٤ - الدكتور د. ك. أغاما
محافظ مصرف غانا

٥ - قطاع الأعمال التجارية
ممثلون عن القطاع

بانجول

٦ - السير دودا كيرابا جاوارا
رئيس الجمهورية

٧ - السيد ب. ب. دابو
نائب الرئيس

٨ - السيد أ. س. جالو
وزير الزراعة

٩ - السيد م. جاتا
وزير التخطيط

القاهرة

١٠ - الدكتور عاطف صدقي
رئيس الوزراء

١١ - الدكتور عصمت عبد المجيد
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

١٢ - الدكتور يوسف والي
نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة

١٣ - الدكتور يسري مصطفى
وزير التجارة الخارجية

١٤ - السيد عاطف عبيد
وزير الدولة للتنمية الادارية

١٥ - الدكتور بطرس غالي
وزير الدولة للشؤون الخارجية

داكار

١٦ - السيد عبده ضيوف
رئيس الجمهورية

١٧ - السيد سيريفو الامين ديوب
وزير الاقتصاد والمالية

١٨ - السيد شيخ سيسوخو
وزير التنمية الريفية

١٩ - السيد شيبوكا
وزير التخطيط والتعاون

٢٠ - السيد سيدنا عمر ساي
وزير التجارة

٣١ - السيد الاساني اوتارا
محافظ المصرف المركزي لدول غرب افريقيا

الخرطوم

٣٢ - الفريق عمر حسن احمد البشير
رئيس مجلس الانقاذ الوطني

٣٣ - العقيد صلاح الدين كرار
عضو مجلس الانقاذ الوطني ورئيس اللجنة الاقتصادية

٣٤ - العقيد محمد الامين خليفة
عضو مجلس الانقاذ الوطني

لاغوس

٣٥ - اللواء أ. أ. س. نواشوكو
وزير الخارجية

٣٦ - السيد س. ج. أوكبانا
وزير التجارة

٣٧ - الدكتور شو س. ب. اوكونغو
وزير المالية والتنمية الاقتصادية

٣٨ - السيد الحاجي س. مامان
وزير الزراعة والموارد المائية والتنمية الريفية

بروكسل

لجنة الاتحادات الاوروبية

٣٩ - السيد م. مارين غونزاليز
نائب رئيس اللجنة والمفوض المسؤول عن العلاقات مع بلدان البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

٣٠ - السيد ر. ماك شاري
مفوض الزراعة

٣١ - السيد م. بانغمان
مفوض السوق الدولية والصناعة

٣٢ - السيد ديتر فريتش
المدير العام للتنمية

٣٣ - اجتماع مع كبار المسؤولين ، برياسة السيد أ. ج. فيركلوف
نائب المدير العام للتنمية

لندن

٣٤ - السير جيوفري هاو
وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث

٣٥ - السيد كريستوفر باتن
وزير التنمية لما وراء البحار

٣٦ - الاونرابل ألان كلارك
وزير الدولة للتجارة ، وزارة التجارة والصناعة

٣٧ - السيد روبن لي بيمبرتون
محافظ مصرف انكلترا

٣٨ - السيد اندرو كروكيت
المدير التنفيذي ، مصرف انكلترا

المنظمات الحكومية الدولية

٣٩ - السيد أ. ف. بلتراو
المدير التنفيذي ، المنظمة الدولية للبن

٤٠ - السيد أ. كوامي
المدير التنفيذي ، المنظمة الدولية للكاكاو

٤١ - المسؤولون في المنظمة الدولية للسكر والقمح

٤٢ - المسؤولون في أمانة الكومنولث

قطاع الأعمال التجارية

٤٣ - السيد انطوني آرشديكون
مساعد المدير الاقليمي ، افريقيا ، مصرف باركليز

٤٤ - السيد فيليب بريزر
رئيس مجموعة بروك بوند Brook Bond

٤٥ - السيد فيليب كروسن
المستشار الاقتصادي Ris Tinto Zinc Corp PLC

٤٦ - السيد ليسلي ديفيدسون
رئيس Plantations Group, Unilever

٤٧ - السيد فيروز غوتا
مستشار ، المصرف الدولي للتجارة والائتمان

٤٨ - السيد ساكسون تيت
رئيس London FOX ومدير Tate & Lyle, PLC

٤٩ - السيد جون ووكر
مدير الادارة ، United Molasses, Tate & Lyle, PLC

٥٠ - السيد سترون ويلي
المدير القطاعي ، Leisure and Africa, Lyons

نيويورك

٥١ - السيد خ. بيريز دي كوييار
الامين العام للامم المتحدة

٥٢ - السيد أ. بلانكا
المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

٥٣ - السيد و. دريبر الثالث
مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي

٥٤ - مؤسسة فورد
السيد جون د. غيرهارت
وكيل نائب الرئيس

السيد نورمان ر. كولينز
المدير ، الفقر الريفي والموارد

السيدة اينيد ج. ب. شويتل
المديرة ، الشؤون الدولية

٥٥ - مؤسسة روكفلر
السيد كينيث بروويت
النائب الاقدم للرئيس

السيد روبرت هيرد
المدير ، العلوم الزراعية

٥٦ - المعهد الافريقي - الامريكي
السيد فرانك فيراري

أوتاوا

٥٧ - السيدة مونيك لاندري
وزيرة الدولة للعلاقات الخارجية

٥٨ - اجتماع مع كبار المسؤولين ترأسه السيد جان كريتيان
الوكيل المساعد لوزير الدولة للشؤون الخارجية

٥٩ - السادة : كيث بوسلي
رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم ، واندري اوليت وديفيد ماكدونالد ، عضوا البرلمان الكندي

باريس

٦٠ - السيد جان - لويس بيانكو
السكرتير العام لرئيس الجمهورية

٦١ - السيد جاك أتالي
المستشار الخاص لرئيس الجمهورية

٦٢ - السيد روجيه فورو
وزير الصناعة والادارة الاقليمية

٦٣ - السيدة ادويغ افيس
الوزيرة المفوضة بوزارة الخارجية

٦٤ - السيد ج. ب. بروتو
رئيس اللجنة المعنية بدول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

روما

٦٥ - السيد ادوارد سوما
المدير العام ، منظمة الاغذية والزراعة (الفاو)

٦٦ - السيد ب. ب. دوتيا
مساعد المدير العام ، الفاو

٦٧ - السيد جيمس انغرام
المدير التنفيذي ، برنامج الاغذية العالمي

٦٨ - السيد غ. ترانت
المدير التنفيذي ، مجلس الاغذية العالمي

٦٩ - السيد ادريس جزائري
الرئيس ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٧٠ - السيد د. ف. براون
نائب الرئيس ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٧١ - أعضاء اتحاد الصناعة الايطالي

<u>طوكيو</u>

٧٢ - السيد تارو ناكياما
وزير الخارجية

٧٣ - السيد مينورو اندو
المدير العام ، المكتب المعني بالامم المتحدة ، وزارة الخارجية

٧٤ - السيد تاكيو فوكودا
وزير الخارجية السابق

٧٥ - السيد ايجي فوكوناغا
رئيس مجلس الادارة ، جمعية اليابان لافريقيا

٧٦ - السيد يوسوكي كاشيواغي
رئيس مصرف اليابان

٧٧ - السيد ميزو كورودا
المستشار التنفيذي ، شركة نيبون المحدودة للحديد

٧٨ - السيد فويو هيكو ماكي
العضو التنفيذي في مجلس الادارة ورئيس لجنة التعاون مع افريقيا ، Keidanren

٧٩ - السيد كويشيرو ماتسورا
المدير العام ، مكتب التعاون الاقتصادي ، وزارة الخارجية

٨٠ - السيد تسونيو اوياكي
نائب الرئيس ، صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار

٨١ - السيد ميتسو هيد ياماغوكي
رئيس صندوق التعاون الاقتصادي لما وراء البحار

٨٢ - السيد كينسوكي ياناغيا
رئيس وكالة اليابان للتعاون الدولي

واشنطن العاصمة

٨٣ - وزارة الخارجية

السيد كينث لي براون
مساعد وزير الخارجية بالانابة ، الشؤون الافريقية

السيدة اليسون روزينبرغ
نائبة مساعد وزير الخارجية ، الشؤون الاقتصادية

السيد والتر f. لوندي
مدير موظفي السياسة الاقتصادية ، مجلس الشؤون الافريقية

٨٤ - صندوق النقد الدولي

السيد م. كامديسس
مدير الادارة

اجتماع مع كبار المسؤولين ، ترأسه السيد م. توري

٨٥ - البنك الدولي

السيد باربر كونيبل
الرئيس

السيد موين قرشي
النائب الاقدم للرئيس ، العمليات

السيد و. ب. تالويتز
النائب الاقدم للرئيس ، السياسة والتخطيط والبحث

السيد ادوارد ف. ك. جيكوكس
نائب الرئيس ، المكتب الاقليمي لافريقيا

اجتماع مع المسؤولين ، ترأسه السيد س. اوبريان
كبير الاقتصاديين ، منطقة افريقيا

٨٠ - المعهد الدولي لبحوث سياسات الاغذية

السيد جون ميلور
المدير

السيد نور الاسلام
مستشار أقدم

السيد كريستوفر دلفادو
السيد شيكالا تشيباكا

السيد صدير وانمالي

٨١ - معهد الاقتصاد الدولي
السيد ف. بيرغستين
المدير

السيدة كارولين لانكاستر
السيد فيليب فيرلغر
السيد جون ويليامسون

٨٨ - مجلس التنمية لما وراء البحار

السيد جون سويل

الرئيس

السيد ستيوارت ك. تكر

٨٩ - المركز الوطني للأغذية والسياسة الزراعية ، الموارد من أجل المستقبل

السيد جورج أ. روزميلر

المدير

٩٠ - مؤسسة بروكينز

السيد جون د. ستاينبرينر

السيد فرانسيس دينج

السيدة نورا لستيغ

<u>نيودلهي</u>

٩١ - نظام البحوث والاعلام لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية

البروفيسور س. شاكرافارتي ، نائب الرئيس

الدكتور ف. ر. فانشاموخي ، المدير

قائمة الاجتماعات

١ - الاجتماع الاول ، جنيف ، سويسرا ، ١٥ و ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩ .

٢ - الاجتماع الثاني ، أديس ابابا ، اثيوبيا ، من ٢٢ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٩ .

٣ - الاجتماع الثالث ، لندن ، المملكة المتحدة ، من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ .

٤ - الاجتماع الرابع ، أوسلو ، النرويج ، من ١ إلى ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

٥ - الاجتماع الخامس ، جنيف ، سويسرا ، من ٥ إلى ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

منتدى العالم الثالث

منتدى العالم الثالث
مكتب الرئيس
القاهرة : ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠

الى : سعادة الأونرابل مالكولم فريزر
رئيس فريق الخبراء التابع للأمين العام
للأمم المتحدة المعني بالسلع الافريقية

سيدي الرئيس ،

أشكركم على تزويدي بالتقرير الختامي لفريقنا بصورته التي تمت الموافقة عليها في اجتماعه الاخير الذي لم أتمكن من حضوره بسبب بعض المشاكل الصحية .

لقد علمت أن تلك الوثيقة هي الآن في صورتها النهائية ولا يوجد مجال للمزيد من المناقشة . بيد أنني لست مغتبطا إزاء جوانب معينة . فالتقرير بصورته الحالية يعطي ثقة في قوى السوق ، وهي ثقة لا أطمئن إليها . وهو في المقام الأول يؤيد فعليا بصورة كاملة سياسات التكييف المفروضة على العديد من البلدان الافريقية دون أي تبرير . وعلى سبيل المثال فإن تلك البلدان الافريقية التي قامت بالتكييف في أوائل الثمانينات لا تزال تنتظر تدفق رأس المال الذي وُعدت به كجائزة تعوض عن جوانب المعاناة المتعددة التي تحملها شعبها . وثانيا ، فإن التقرير يطلب من الحكومات أن تقلل من تدخلها المباشر في قطاع السلع الاساسية "وهو القطاع الأهم بصورة غالبة في كل بلد افريقي" بالتعبير الوارد في التقرير . ولا علم لي بهيكل القطاع الخاص وقدراته في كل بلد افريقي . وثالثا فإن التقرير يقلل من أهمية قضية التنويع فيما يتجاوز تجهيز السلع ، على الاقل بوصف ذلك خيارا للمدى الطويل ، مع العلم بأن التنافس لا بد آت من المواد الجديدة .

وبعد ذكر هذا ، فإنني أكاد اتفق مع جميع التوصيات الواردة في التقرير . وبناء عليه ، يسرني أن أوقع هذه الوثيقة إذا تم نشر هذه الرسالة بوصفها "بعض التحفظات" من أحد أعضاء الفريق . فليس بوسعي أن أؤيد سياسات أحاربها حاليا في بلدي .

مع فائق تقديري .

المخلص
اسماعيل صبري عبد الله

السفير مارتن هوسليد
البعثة الدائمة للنرويج لدى الامم المتحدة
825 THIRD AVENUE, New York, N.Y. 10022

نيويورك ، ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠

الرايت أونرابل مالكولم فريزر
رئيس فريق الخبراء التابع للامين العام
للامم المتحدة المعني بالسلع الافريقية
جنيف
سويسرا

عزيزي السيد الرئيس

إنني أفترض أن مما لا مناص منه أن أي تقرير يصدر عن فريق من ١٦ عضوا يصبح الى حد معين تقريرا توفيقيا يقوم كل عضو فيه بالتكيف الى درجة ما من أجل التوصل الى رسالة متوازنة وموحدة . وهذا هو الأمر بالنسبة لتقريرنا الذي وقعته لتوي ، آملا أن يسبر بعض الآفاق والأفكار المفيدة الجديدة فيما يتعلق بمشاكل السلع الافريقية .

وبعد ذكر ما تقدم فإنني أطلب باحترام إضافة النقاط التالية - التي قصرتها على إثنتين - الى توقيعي ، ليس بوصفها تحفظات بل بوصفها ملحقات وتدقيقات أعتبرها هامة فيما يتعلق باستنتاجاتنا :

١ - من النقاط المحورية في تقريرنا وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية ومجموعة من التدابير الشاملة تتعلق بالسياسة تدعم هذه الاستراتيجيات .

ويبدو لي أن من الحتمي لهذه الاستراتيجيات لكي تنجح ، أي تكون لها نتائج اقتصادية ايجابية ، أن تحدث في اطار المناظير الواقعية للعرض والطلب . وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن الاستراتيجيات الوطنية غير المنسقة بما فيها النضال من أجل إعادة اكتساب نصيب في السوق أو توسيعه ، قد تؤدي الى خسائر بدلا من مكاسب . وقد تكون النقطة التي أود توضيحها واضحة في حد ذاتها ، إلا أنني لا أعتقد أنه قد تم التركيز عليها بصورة كافية في تقريرنا . ومن الاستنتاجات الرئيسية التي أتوصل اليها مما أوضحت ، التشديد بصورة أقوى مما يرد في صياغة تقريرنا على أهمية التعاون الدولي في مجال السلع الأساسية الذي يتألف من البلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء .

٢ - وقد أوضحنا بالطبع في تقريرنا أيضا أهمية التنويع (الافقي والرأسي) من أجل تنمية اقتصادات البلدان الافريقية .

ويبدو ، على الاقل بالنسبة لسلع معينة ، أن آفاق المستقبل على المدى الطويل تبدو من التنويع أكثر من الزيادة في انتاج السلعة المعنية . ومع ذلك ، فإننا نعلم أن عملية التنويع تتطلب قدرا كبيرا من الموارد المالية (بالإضافة الى الموارد البشرية) . وقد أدركنا ذلك في التقرير وقدمنا توصيات بزيادة التحويلات المالية الى البلدان الافريقية . ومع ذلك ، فتسليما بالحاجة الحيوية الى الإسراع بعملية التنويع ، كنت أود أن يكون من الممكن إيجاد آلية مالية محددة نتيجة لتقريرنا ، وبعبارة موجزة صندوق تنويع من أجل افريقيا . وبناء عليه فإنني أتقدم بهذا المقترح مرة أخرى ، آملا أن يتحقق أثناء عملية المتابعة .

المخلص
مارتن هوسليد

- - - - -